حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري
Islamic Affairs & Charitable Activities Department

مرشد الغناء
شرح أمثلة البناء

تأليف

الشيخ العلامة مصلح الدين محمد
ابن صلاح الدين بن جلال الدين الشافعي اللاري ت ٩٧٩ هـ

دراسة وتحقيق
علي عبد الله الريس

إدارة البحوث

الطبعة الأولى
١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

ISBN 978 - 9948 - 499 - 41 - 1

حقوق الطبع محفوظة

لدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي
إدارة البحوث

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١+ فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١+
الإمارات العربية المتحدة ص. ب: ٣١٣٥ - دبي
mail@iacad.gov.ae www.iacad.gov.ae

التدقيق اللغوي
سيد المهدي أحمد ناصر

الإخراج الفني
حسن عبد القادر العزاني

دائـــرة الشـــؤون الإســـلامية والعمـــل الخيـــري
Islamic Affairs & Charitable Activities Department
حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

مُرْشِدُ الْغَنَاءِ

شَرْحُ أَمْثِلَةِ الْبِنَاءِ

تأليف

الشيخ العلامة مصلح الدين محمد بن صلاح الدين بن
جلال الدين الشافعي اللاري (ت ٩٧٩ هـ)

دراسة وتحقيق

علي عبد الله الريس

إدارة البحوث

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدين..

وبعد: فيسر « **دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي - إدارة البحوث** » أن تقدِّم إصدارَها الجديد « **مرشد الغناء** » لجمهور القراء من السادة الباحثين والمثقفين والمتطلعين إلى المعرفة وخاصة في مجال اللغة العربية.

ويأتي هذا الإصدار ليضيف إلى المكتبة العربية إضافة قيمة وخاصة في مجال علم الصرف الذي هو بحاجة إلى مزيد عناية وكبير اهتمام لدى طلبة العلم الشرعي.

ويتناول هذا الإصدار تحقيق مخطوطة للعلامة مصلح الدين اللاري الذي شرح فيها متناً في علم الصرف مشهوراً ومتداولاً عند طلبة العلم وهو متن (أمثلة البناء) أو (بناء الأفعال).

وقد قام المحقق بدراسة الكتاب والمؤلف وتقديمهما إلى القراء، وأماط اللثام عن أهمية الكتاب وعلم المؤلف وجهوده ورحلاته العلمية في أنحاء المعمورة بدءاً من بلدته (لار) في جنوب فارس إلى الهند، ومن ثمَّ إلى بلاد الشام، ومن هناك إلى حاضرة الخلافة العثمانية حتى استقر به المقام في ديار بكر.

وتيسيراً للقراء فقد وضع (متن أمثلة البناء) في مقدمة الكتاب حتى يسهل الوصول إليه.

وهـذا الإنجاز العلمي يجعلنا نقدم عظيم الشـكر والدعـاء **لأسرة آل مكتوم** حفظهـا الله تعالى التي تحـب العلم وأهله، وتؤازر قضايا الإسـلام والعروبة بكل تميـز وإقـدام، وفي مقدمتها **صاحب السـمو الشـيخ محمد بن راشـد بن سـعيد آل مكتـوم**، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي الذي يشـيد مجتمع المعرفة، ويرعى البحث العلمي ويشجع أصحابه وطُلابه .

راجـين الله العـلي القديـر أن ينفـع الأمـة بهـذا العمـل، وأن يرزقنـا التوفيق والسداد، وأن يوفق الجميع إلى مزيد من العطاء على درب التميز المنشود.

وآخـر دعوانـا أن الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله وسـلَّم عـلى النَّبي الأمي الخاتم سيّدنا محمد وعلى آله وصحبـه أجمعين.

الدكتور سيف راشد الجابري

مدير إدارة البحوث

أصل هذا الكتاب

رسالة علمية تقدم بها المحقق إلى كلية الآداب والعلوم بجامعة الشارقة؛ لنيل درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية وآدابها.

وقد منح هذه الدرجة بتاريخ ٢١/ ١/ ٢٠٠٩م.

وكانت لجنة المناقشة برئاسة الأستاذ الدكتور/ رشاد محمد سالم الأستاذ بجامعة الشارقة، وعضوية الأستاذ الدكتور/ محمود سليمان ياقوت الأستاذ بجامعة الشارقة، والأستاذ الدكتور/ عبد الملك عبد الوهاب أنعم الأستاذ بجامعة الإمارات.

❁ ❁ ❁

الإهداء

إلى والدَيَّ الكريمين اللذين أديا رسالتهما على أحسن وجه، رحمهما الله تعالى رحمة واسعة وأسكنهما الفردوس من الجنة.

وإلى أهل بيتي أم عاصم التي كانت خير سند لي في إنجاح هذا العمل، بتشجيعها لي وإيمانها العميق برسالتي، ومساعدتها لي في أثناء مقابلة الأصل مع بعض النسخ من المخطوط، بالإضافة إلى عملها المضني في تربية أولادي، فبارك الله فيها، وأنعم عليها بالصحة والعافية.

وإلى كل من نطق بالضاد وأحبها.

أهدي هذا العمل.

❁ ❁ ❁

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى على ما أنعم علي ووفقني لاختيار هذا الكتاب، ويسر لي الصعاب، فله الشكر والمنة والثناء الحسن.

ثم أقدم شكري إلى صاحب الفضل والإحسان - بعد الله تعالى - سعادة/ جمعة الماجد الذي سهل لنا طريق العلم والتعلم، بتأسيسه كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي، فغرفنا منها العلم غرفاً، ثم أسس مركزه للثقافة والتراث وأتى بالمصادر والمراجع المطبوعة منها والمخطوطة من كل بلاد العالم، ووضعها بين أيدينا ننهل منها ما نشاء، فله كل الشكر والتقدير، وأسأل الله تعالى أن يمن عليه بالصحة والعافية وطول العمر مع العمل الصالح، وأن يبارك له في ماله وولده.

ثم أقدم شكري وتقديري لمن أشرف على عملي هذا بكل ترحاب وأفاض عليَّ من توجيهاته العلمية السديدة ونصائحه القيمة؛ الأستاذ الدكتور/ رشاد محمد سالم، وفقه الله تعالى لكل خير.

وإلى أساتذتي الأفاضل في جامعة الشارقة الذين أفاضوا عليَّ مما آتاهم الله من علوم وحكمة، وأخصهم بالذكر الأستاذ الدكتور/ حسام النعيمي، والأستاذ الدكتور/ فاضل السامرائي، اللذين كان لهما الأثر الكبير في إقبالي على دراسة علم النحو والصرف.

كما أزجي خالص شكري إلى الدكتور/ عمار أمين الدَّدُو الذي وضع بين يدي نسخة الأصل في مركز جمعة الماجد، وإلى الدكتور/ عبد الحكيم الأنيس الذي أفادني بملاحظاته القيمة، وإلى الدكتور/ عمر محمد سيد عبد العزيز الذي أعانني في مقابلة الأصل مع النُّسخ.

وأسجل خالص شكري لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض الذي سهل علي الحصول على مخطوطات مرشد الغناء بأن أرسل لي ثماني نسخ منها.

وأشكر كل من مدَّ لي يد العون والمساعدة في أثناء إعداد هذه الرسالة بتوجيه أو فكرة أو نصيحة.

وأشكر أساتذتي الأكارم في لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشتي وتجشمهم عناء قراءة هذه الرسالة، وقد كانت ملاحظاتهم عندي محل إجلال وتقدير.

❁ ❁ ❁

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تناول وتحقيق كتاب في فرع من فروع علم الصرف، وهو كتاب (مرشد الغناء في شرح أمثلة البناء) لعالم من علماء القرن العاشر الهجري، وهو الشيخ العلامة محمد بن صلاح الدين بن جلال الدين، الشافعي، المشهور بمصلح الدين اللاري المتوفى في سنة ٩٧٩هـ، تناول فيه بشرح وافٍ متناً مجملاً في الصرف وهو متن (أمثلة البناء) المنسوب لعالم من علماء القرن التاسع الهجري وهو الملا عبد الله الدتفزي.

وقد شرح الشيخ مصلح الدين هذا المتن شرحاً وافياً، بادئاً بذكر أبواب الأسماء الأصلية بشكل موجز، وهي ثلاثة أقسام: الأول: ثلاثي وهو عشرة أبنية. والثاني: رباعي وهو خمسة أبنية. والثالث: خماسي وهو أربعة أبنية.

ثم ذكر أبنية الأفعال، وجعلها في خمسة وثلاثين باباً، وقد توسع في الشرح وضرب الأمثلة، وأضاف لكل باب من هذه الأبواب أوزان مصادرها، والأمثلة الموضحة لها، وأطنب في ذكر التعليلات التي أوردها على ترتيب الأبواب، مثل قوله: لِمَ قدم المصنف هذا الباب على الباب الذي بعده؟ فأجاب بأجوبة متعددة ومسهبة، يتبين بها مدى ضلوعه في هذا العلم، وطولُ نَفَسِهِ في ذكر الأدلة.

وبـما أن هذا الشرح لم يُحَقَّق بعدُ، أردت أن أخرجه لطلبة العلم وعشـاق العربية حتى يطلعوا عليه ويسـتفيدوا منه، وقد حققت الكتاب تحقيقاً علمياً حسب ما قرره علماء التحقيق.

وقد سعيت في جمع مخطوطات الكتاب، وقد وصلَت بفضل الله تعالى إلى إحدى عشرة نسخة، وقد اعتمدت منها ثلاث نسخ؛ لقربها من عهد المؤلف ووضوحها واكتمالها.

❁ ❁ ❁

المقدمة

الحمد لله حمداً يصرِّف به قلوبنا في طاعته، ويقلبنا به نحو رحمته، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هديه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد حفظ الله تعالى دينه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، وحفظ بهذا الحفظ اللغة التي جعلها وعاء لهذا الدين، فقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥]، ثم هيأ لها رجالاً أخلصوا لله تعالى ولم يألوا جهدا في خدمتها، والبحث في كل جوانبها البنائية والبيانية، والغوص في أعماقها ليستخرجوا منها أسرارها التي تحتويها الكلمة العربية، مبنى ومعنى، والتي لا نجدها إلا في لغة القرآن، هذه اللغة العظيمة التي عبر الشاعر عن لسانها قائلا:

أنا البحر في أحشائه الدرُّ كامنٌ

فهل ساءلوا الغواصَ عن صَدَفَاتي

نعم هناك مَنْ غاص في بحر اللغة واستخرج من كلمها - بل من حروفها - اللآلئ والدرر، ثم وصف هذه اللآلئ وصفاً دقيقاً فصنَّف مصنفات قيمةً ومتنوعةً، فمن موجِزٍ بقصد التعليم، ومن مطنِبٍ بقصد الإحاطة، ولم يتركوا فرعاً من فروع اللغة إلا بحثوا فيه، فقعَّدوا له قواعدَ كلية، وحددوا لها حدوداً علمية.

وعلم الصرف يبحث في بنية الكلمة وأساسها، وله بالغ الأهمية في فهم اللغة لأنه أحد وجوه اللغة العربية ولا يستقيم اللسان العربي إلا بضبطه.

يقول ابن جني (ت٣٩٢هـ) في فضله: « يحتاج إليه أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف »[1].

ويقول الميداني (ت٥١٨هـ): « إن التصريف أحد أركان الأدب، وبه

(١) المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي لابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٥٤: ١/ ٢.

يعرف سعة كلام العرب، ومنه يتدرج إلى اللغة العربية، ويتوصل إلى حال العويصات الأبية »[١].

ويقول ابن عصفور (ت٦٦٩هـ): « التصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة لأنه ميزان العربية »[٢].

ويقول أحمد بن علي بن مسعود في مراح الأرواح: « اعلم أن الصرف أم العلوم والنحو أبوها »[٣].

ومن الكتب الموجزة التي وصلتنا من علمائنا الأجلاء التي حازت القبول لدى طلبة العلم كتاب (أمثلة البناء) أو: البناء في علم التصريف[٤]، المنسوب إلى المولى عبد الله الدتفزي – من علماء القرن التاسع الهجري – وبحث فرعا من فروع اللغة وهو أبنية الأفعال، ولأهمية هذا المتن، فقد انبرى له كثير من

(١) نزهة الطرف في علم الصرف للميداني، أحمد بن محمد، شرح ودراسة: د. يسرية محمد إبراهيم حسن، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ط١ ١٩٩٣: ١/ ٢٧.

(٢) الممتع في التصريف لابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط٤، ١٩٨٧: ١/ ٣١.

(٣) مراح الأرواح، لأحمد بن علي بن مسعود، ضمن مجموعة الصرف: ص ١٩.

(٤) كتاب (البناء في علم التصريف) المنسوب للمولى عبد الله الدتفزي، حققه د. محمود جاسم الدرويش، دار الأعلام – عمان ط ١ – ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، وهو متن (أمثلة البناء) نفسه.

العلماء فشرحوه بشروح مختلفة، ومن أهم هذه الشروح شرح العلامة مصلح الدين اللاري – من علماء القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي – الذي شرحه شرحاً مسهباً مضيفاً إليه فوائد جمة وأمثلة متنوعة، وسماه (مرشد الغناء شرح أمثلة البناء).

ولما كنت مولعاً بكتب العلماء السابقين لما لديهم من الخير الوفير، وَجَدْتُنِيْ منجذبا نحو مخطوطة من مخطوطاتهم كانت مثل زميلاتها قابعة في خزائن المخطوطات تحتاج إلى من ينفض الغبار عنها، فبحثت عن مخطوطة تتوافق مع دراستي في اللغة العربية، وبتوفيق من الله تعالى أرى أني وضعت يدي على كنز ثمين وهو هذا المصنف الذي بين أيدينا، وأحمد الله تعالى على مَنِّه وفضله علي أن جعلني خادماً لهذا الكتاب ومؤلفه الذي لم يكتب عنه أحد من المحدثين، فيما أعلم.

وقد اقتضت طبيعة الرسالة تقسيمها إلى مقدمة وقسمين، وخصصت القسم الأول منهما لدراسة حياة المؤلف وكتابه وجعلته في فصلين:

الفصل الأول: دراسة عن المؤلف وحياته العلمية في مبحثين:

المبحث الأول في اسمه وكنيته ونسبه، وولادته، ونشأته وحياته، ورحلته في أرجاء العالم الإسلامي، وشيوخه، وتلاميذه.

المبحث الثاني في مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه، ومذهبه، وآثاره ومؤلفاته، ووفاته.

الفصل الثاني: درست الكتاب، فوثقت عنوانه، وبينت نسبته للمؤلف، وقيمته العلمية، ومصادر المؤلف في الكتاب، ومنهجه، وآراءه وترجيحاته في الكتاب، ثم ذكرت منهجي في التحقيق، ووصفت النسخ التي توفرت عندي وهي إحدى عشرة نسخة مخطوطة، والتي اخترت منها ثلاث نسخ للاعتماد عليها في التحقيق، ثم عرضت صوراً لبعض صفحات تلك النسخ.

وفي القسم الثاني: حققت النص الذي أخذ مني وقتاً مضنياً وطويلاً في النسخ والمقابلة؛ لكثرة ما كان في النسخ المخطوطة من الأخطاء اللغوية والإملائية والنحوية بالرغم من أنها كتبت بخط جميل.

وأرجو أن يملأ هذا الكتاب فراغاً كبيراً في المكتبة الصرفية، وأن ينتفع به كل من قرأ المتن، وأراد فهماً أعمقَ وأشملَ في علم الصرف.

وختاماً فهذا عمل بذلت فيه جهداً كثيراً لأظهره بأحسن وجه، فإن وفقت إلى الصواب فمن فضل الله وجوده وإن أخطأت فمن نفسي، وحسبي أني اجتهدت وسع طاقتي، والله أسأل أن يلهمني الرشد والصواب.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

علي عبد الله الريس

دبي في: ٢٥/ ١١/ ١٤٢٩هـ

الموافق: ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٨م

❁ ❁ ❁

متن أمثلة البناء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اِعْلَمْ أَنَّ أَبْوَابَ التَّصْرِيفِ خَمْسَةٌ وَثَلاثُونَ بَاباً، سِتَّةٌ مِنْهَا لِلثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ.

البَابُ الأَوَّلُ

فَعَـلَ يَفْعُلُ، مَوْزُونُهُ نَصَرَ يَنْـصُرُ، وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحاً فِي المَاضِـي وَمَضْمُوماً فِي المُضَارِعِ، وَبِنَـاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لَازِماً مِثَالُ المُتَعَـدِّي نَحْوُ: نَـصَرَ زَيْدٌ عمْراً. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ. وَالمُتَعَدِّي: هُوَ مَـا يَتَجَاوَزُ فِعْلَ الْفَاعِلِ إِلى المَفْعُولِ بِهِ. وَاللَّازِمُ: هُوَ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فِعْلَ الفَاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ بَلْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ.

البَابُ الثَّانِي

فَعَلَ يَفْعِلُ، مَوْزُونُهُ ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحاً فِي المَاضِي وَمَكْسُوراً فِي المُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لازِماً. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عمْراً. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: جَلَسَ زَيْدٌ.

البَابُ الثَّالِثُ

فَعَـلَ يَفْعَلُ، مَوْزُونُـهُ فَتَحَ يَفْتَحُ، وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَـيْنُ فِعْلِهِ مَفْتوحاً فِي المَاضِي وَالْمُضَارِعِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لامُهُ وَاحِداً مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ،

وَهِيَ سِتَّةٌ: الحَاءُ، وَالخَاءُ، وَالعَيْنُ، وَالغَيْنُ، وَالهَاءُ، وَالهَمْزَةُ. وَبِنَاؤُهُ أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لازِماً. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: فَتَحَ زَيْدٌ البَابَ. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ.

البَابُ الرَّابِعُ

فَعِلَ يَفْعَلُ، مَوْزُونُهُ عَلِمَ يَعْلَمُ، وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُوراً فِي المَاضِي، وَمَفْتوحاً فِي المُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لازِماً. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَجِل زَيْدٌ.

البَابُ الخَامِسُ

فَعُلَ يَفْعُلُ، مَوْزُونُهُ حَسُنَ يَحْسُنُ. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَضْمُوماً فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ لاَ يَكُونُ إِلاَّ لاَزِماً نَحْوُ: حَسُنَ زَيْدٌ.

البَابُ السَّادِسُ

فَعِلَ يَفْعِلُ، مَوْزُونُهُ حَسِبَ يَحْسِبُ. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُوراً فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً وَقَدْ يَكُونُ لاَزِماً. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: حَسِبَ زَيْدٌ عَمْراً فَاضِلاً. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَرِثَ زَيْدٌ[1].

(١) لعل المثال الصحيح (وثق زيدٌ ببكر)؛ لأن (وَرِثَ) فعل متعد، قال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَۖ﴾ [النمل:١٦].

وَاثْنَا عَشَرَ بَاباً مِنْهَا لِمَا زَادَ عَلَى الثُّلاَثِيِّ وَهُوَ ثَلاَثَةُ أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلاَثِيِّ وَهُوَ ثَلاَثَةُ أَبْوَابٍ:

البَابُ الأَوَّلُ: أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالاً، مَوْزُونُهُ أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَاماً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لاَزِماً. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْراً. وَمِثَالُ اللاَّزِمِ نَحْوُ: أَصْبَحَ الرَّجُلُ.

البَابُ الثَّانِي: فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيْلاً، مَوْزُونُهُ فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحاً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ، وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكْثِيرِ غَالِباً، وَهُوَ قَدْ يَكُونُ فِي الفِعْلِ نَحْوُ: طَوَّفَ زَيْدٌ الكَعْبَةَ. وَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِ نَحْوُ: مَوَّتَ الإِبْلُ. وَقَدْ يَكُونُ فِي المَفْعُولِ نَحْوُ: غَلَّقَ زَيْدٌ الأَبْوَابَ.

البَابُ الثَّالِثُ: فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً وَفِعَالاً وَفِيعَالاً، مَوْزُونُهُ قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالاً وَقِيتَالاً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الِاثْنَيْنِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ

لِلوَاحِدِ. مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الِاثْنَيْنِ نَحْوُ: قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْراً. وَمِثَالُ الْوَاحِدِ نَحْوُ: قَاتَلَهُمُ اللّـهُ.

النَّـوْعُ الثَّـانِي: وَهُـوَ مَا زِيدَ فِيـهِ حَرْفَانِ عَـلَى الثُّلاثِـيِّ المُجَرَّدِ وَهُوَ خَمْسَـةُ أَبْوَابٍ:

البَـابُ الأَوَّلُ: انْفَعَـلَ يَنْفَعِـلُ انْفِعَالاً، مَوْزُونُـهُ انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَـاراً. وَعَلاَمَتُـهُ أَنْ يَكُـونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَـةِ أَحْرُفٍ بِزِيَـادَةِ الهَمْزَةِ وَالنُّـونِ فِي أَوَّلِهِ. وَبِنَـاؤُهُ لِلمُطَاوَعَـةِ، وَمَعْنـى المُطَاوَعَـةِ: حُصُولُ أَثَـرِ الشَيْءِ عَنْ تَعَلُّـقِ الفِعْلِ المُتَعَـدِّي بِمَفْعُولِـهِ نَحْوُ: كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ؛ فَإِنَّ انْكِسَـارَ الزُّجَاجِ أَثَرٌ حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي.

البَابُ الثَّانِي: افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعَالاً، مَوْزُونُهُ اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعاً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالتَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلمَطَاوَعَةِ أَيْضاً نَحْوُ: جَمَعْتُ الإِبْلَ فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبِلُ[1].

البَـابُ الثَّالِثُ: افْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلاَلاً، مَوْزُونُهُ احْمَـرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَاراً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُـونَ مَاضِيـهِ عَلَى خَمْسَـةِ أَحْـرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْـزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَـرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ. وَقِيْلَ: لِلأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ. مِثَالُ

(١) الصواب: فاجتمعت تلك الإبلُ.

الأَلْوَانِ نَحْوُ: احْمَرَّ زَيْدٌ. وَمِثَالُ العُيُوبِ نَحْوُ: اعْوَرَّ زَيْدٌ.

البَابُ الرَّابِعُ: تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً، مَوْزُونُهُ تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّماً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكَلُّفِ، وَمَعْنى التَّكَلُّفِ: تَحْصِيلُ المَطْلُوبِ شَيْئاً بَعْدَ شَيءٍ. نَحْوُ: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ مَسْأَلَةً بَعْدَ مَسْأَلَةٍ.

البَابُ الخَامِسُ: تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً، مَوْزُونُهُ تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُداً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ فَصَاعِداً. مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثنَيْنِ نَحْوُ: تَبَاعَدَ زَيْدٌ وعَمْرٌو. وَمِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثنَيْنِ فَصَاعِداً نَحْوُ: تَصَالَحَ الْقَوْمُ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ ثَلاَثَةُ أَحْرُفٍ عَلَى الثُّلاَثِيِّ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ:

البَابُ الأَوَّلُ: اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالاً، مَوْزُونُهُ اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجاً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالسِّيْنِ وَالتَّاءِ فِي أَوَّلِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لاَزِماً. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ:

اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ. وَقِيلَ: لِطَلَبِ الفِعْلِ. نَحْوُ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ أَيْ أَطْلُبُ المَغْفِرَةَ مِنَ اللهِ تَعَالَى.

البَابُ الثَّانِي: افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ افْعِيْعَالاً، مَوْزُونُهُ اعْشَوْشَبَ يَعْشَوشِبُ اعَشِيْشَاباً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاؤُهُ لُمُبَالغَةِ اللَّازِمِ؛ لأَنَّهُ يُقَالُ: عَشُبَ الأَرْضُ إِذَا نَبَتَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ إِذَا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الأَرْضِ.

البَابُ الثَّالِثُ: افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالاً، مَوْزُونُهُ اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذاً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالوَاوَيْنِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاؤُهُ أَيْضاً لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: جَلَذَ[1] الإِبِلُ إِذَا سَارَ سَيْراً بِسُرْعَةٍ. وَيُقَالُ: اجْلَوَّذَ الإِبِلُ إِذَا سَارَ سَيْراً بِزِيَادَةِ سُرْعَةٍ.

البَابُ الرَّابِعُ: افْعَالَّ يَفْعَالُّ افْعِيْعَالاً، مَوْزُونُهُ احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَاراً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ، وِبِنَاؤُهُ لُمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛

(١) الصواب: جَلَذَت الإبل... اجْلَوَّذَت الإبل.

لَكِنْ هَذَا البَابُ أَبْلَغُ مِنْ بَابِ الإِفْعِلاَلِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: حَمِرَ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي الجُمْلَةِ. وَيُقَالُ: احْمَرَّ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالغَةً. وَيُقَالُ: احْمَارَّ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةَ مُبَالَغَةٍ.

وَوَاحِدٌ مِنْهَا لِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ. وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ، وَزْنُهُ فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلاَلاً، مَوْزُونُهُ دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجاً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وَقَدْ يَكُونُ لاَزِماً. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ. وَمِثَالُ اللاَّزِمِ نَحْوُ: دَرْبَخَ زَيْدٌ.

وَسِتَّةٌ مِنْهَا لِمُلْحَقِ دَحْرَجَ، وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتَّةِ المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ.

البَابُ الأَوَّلُ: فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وَفِيْعَالاً، مَوْزُونُهُ حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وَحِيْقَالاً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ فَقَطْ، نَحْوُ: حَوْقَلَ زَيْدٌ.

البَابُ الثَّانِي: فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفِيْعَالاً، مَوْزُونُهُ بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وَبِيْطَاراً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: بَيْطَرَ زَيْدٌ القَلَمَ أَيْ شَقَّهُ.

البَابُ الثَّالِثُ: فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وَفِعْوَالاً، مَوْزُونُهُ جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَاراً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَبِنَاؤُهُ أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ: جَهْوَرَ زَيْدٌ الْقُرْآنَ.

البَابُ الرَّابِعُ: فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وَفِعْيَالاً، مَوْزُونُهُ عَثْيَرَ يُعَثْيِرُ عَثْيَرَةً وَعِثْيَاراً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ، نَحْوُ: عَثْيَرَ زَيْدٌ أَيْ طَلَعَ.

البَابُ الخَامِسُ: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلاَلاً، مَوْزُونُهُ جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وَجِلْبَاباً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: جَلْبَبَ زَيْدٌ[1] إِذَا لَبِسَ الجِلْبَابَ.

البَابُ السَّادِسُ: فَعْلَى يُفَعْلِي فَعْلَيَةً وَفِعْلاَءً، مَوْزُونُهُ سَلْقَى يُسَلْقِي سَلْقَيَةً وَسِلْقَاءً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ: سَلْقَيْتُ رَجُلاً. وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتَّةِ: المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ، وَمَعْنى الإِلحَاقِ: اتِّحَادُ المَصْدَرَيْنِ، أَيْ: المُلْحَقِ وَالمُلْحَقِ بِهِ.

(١) الصواب: جَلْبَبَ زيدٌ عَمْراً، إذا ألبسهُ الجلبابَ.

وَثَلاَثَةٌ مِنْهَا لِمَا زَادَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

النَّوعُ الأَوَّلُ: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ، وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ، وَزْنُهُ تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً، مَوْزُونُهُ تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجاً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ نَحْوُ: دَحْرَجْتُ الحَجَرَ فَتَدَحْرَجَ ذَلِكَ الحَجَرُ.

النَّوعُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ وَهُوَ بَابَانِ:

البَابُ الأَوَّلُ: افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلاَلاً، مَوْزُونُهُ احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَاماً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللاَّمِ الأُولَى، وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ أَيْضاً، نَحْوُ: حَرْجَمْتُ الإِبِلَ فَاحْرَنْجَمَ ذَلِكَ الإِبِلُ(١).

البَابُ الثَّانِي: افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلاَّلاً، مَوْزُونُهُ اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَاراً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لاَمِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ، وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللاَّزِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ: إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ فِي الجُمْلَةِ. وَيُقَالُ: اقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ: إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ مُبَالَغَةً.

(١) صوابه (فَاحْرَنْجَمَتْ تِلْكَ الإِبِلُ).

وَخَمْسَةٌ مِنْهَا لِمُلْحَقِ تَدَحْرَجَ:

البَابُ الأَوَّلُ: تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً، مَوْزُونُهُ تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُباً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلاَّزِمِ،(١) نَحْوُ: تَجَلْبَبَ زَيْدٌ.

البَابُ الثَّانِي: تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلاً، مَوْزُونُهُ تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُباً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلاَّزِمِ، نَحْوُ: تَجَوْرَبَ زَيْدٌ.

البَابُ الثَّالِثُ: تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلاً، مَوْزُونُهُ تَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُناً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَاليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلاَّزِمِ(٢)، نَحْوُ: تَشَيْطَنَ زَيْدٌ.

البَابُ الرَّابِعُ: تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلاً، مَوْزُونُهُ تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكاً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وِالوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَبِنَاؤُهُ لِلاَّزِمِ(٣)، نَحْوُ: تَرَهْوَكَ زَيْدٌ.

(١) في نسخة (للمطاوعة).
(٢) في نسخة (للمطاوعة).
(٣) في نسخة (للمطاوعة).

البَـابُ الخَامِسُ: تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى تَفَعْلِياً، مَوْزُونُهُ تَسَـلْقَى يَتَسَـلْقَى تَسَـلْقِياً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالياءِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلاَّزِمِ،(١) نَحْوُ: تَسَلْقَى زَيْدٌ، أَيْ: نَامَ عَلَى قَفَاهُ.

اِعْلَمْ أَنَّ حَقِيْقَةَ الإِلحَاقِ فِي هَذِهِ المُلْحَقَاتِ إِنَّمَا تَكُونُ بِزِيَادَةِ غَيْرِ التَّاءِ، مَثَلاً الإِلْحَـاقُ فِي تَجَلْبَـبَ إِنَّمَا هُوَ بِتَكْرَارِ البَاءِ، وَالتَّاءُ إِنَّـمَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى المُطَاوَعَةِ كَمَا كَانَتْ فِي تَدَحْرَجَ؛ لأَنَّ الإِلحَاقَ لا يَكُونُ فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ بِلْ فِي وَسَطِهَا وَآخِرِهَا عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ.

وَاثْنَانِ لِمُلْحَقِ احَرَنْجَمَ:

البَـابُ الأَوَّلُ: افْعَنْلَـلَ يَفْعَنْلِـلُ افْعِنْـلاَلاً، مَوْزُونُهُ اقْعَنْسَـسَ يَقْعَنْسِـسُ اقْعِنْسَاسـاً. وَعَلاَمَتُـهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِـتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَـادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّـونِ بَـيْنَ العَيْنِ وَالَّـلامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْـسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِـرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِمُبالَغَـةِ اللاَّزِمِ؛ لِأَنَّـهُ يُقَالُ: قَعَسَ الرَّجُلُ: إِذَا خَرَجَ صَـدْرُهُ فِي الجُمْلَةِ. وَيُقَالُ: اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ: إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ مُبَالَغَةً.

(١) في نسخة (للمطاوعة).

البَابُ الثَّاني: افْعَنْلَى يَفْعَنْلِي افَعِنْلاءً، مَوْزُونُهُ اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ وَاليَاءِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلاَّزِمِ نَحْوُ: اسْلَنْقَى زَيْدٌ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ المُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ إِمَّا ثُلاَثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ نَحْوُ: كَرُمَ. وَإِمَّا ثُلاَثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَعَدَ. وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ نَحْوُ: دَحْرَجَ. وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَسْوَسَ وَزَلْزَلَ. وَإِمَّا ثُلاَثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: أَكْرَمَ. وَإِمَّا ثُلاَثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: أَوْعَدَ. وَإِمَّا رَبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: تَدَحْرَجَ. وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: تَوَسْوَسَ. وَيُقَالُ لِهَذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ إِمَّا صَحِيْحٌ، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ، وَعَيْنِهِ، وَلاَمِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ وَهِيَ: الوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالأَلِفُ، وَالهَمْزَةُ، وَالتَّضْعِيفُ. نَحْوُ: نَصَرَ. وَإِمَّا مِثَالٌ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: وَعَدَ، وَيَسَرَ. وَإِمَّا أَجْوَفُ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: قَالَ، وَكَالَ. وَإِمَّا نَاقِصٌ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لاَمِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: غَزَا، وَرَمَى. وَإِمَّا لَفِيفٌ وَهُوَ

الَّـذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَـانِ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ وَهُوَ عَلَى قِسْـمَيْنِ: الأَوَّلُ: اللَّفِيفُ المَقْـرُونُ وَهُـوَ الَّـذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَـةِ عَيْنِهِ وَلاَمِـهِ حَرْفَانِ مِنْ حُـرُوفِ العِلَّةِ، نَحْـوُ: طَوَى. وَالثَّانِي: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ وَهُوَ الَّـذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَـانِ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: وَقَى. وَإِمَّـا مُضَاعَفٌ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ عَينُهُ وَلاَمُـهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: مَـدَّ، أَصْلُهُ مَدَدَ حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ. وَالإِدْغَامُ إِدْخَالُ أَحَدِ المُتَجَانِسَيْنِ فِي الآخَرِ. وَهُوَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَنْوَاعٍ:

النَّـوْعُ الأَوَّلُ: وَاجِـبٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُـونَ الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَـانِ مُتَحَرِّكَيْنِ أَوْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ سَاكِناً وَالحَرْفُ الثَّانِي مُتَحَرِّكاً، نَحْوُ: مَدَّ يَمُدُّ مدّاً.

النَّوعُ الثَّاني: جَائِزٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكاً، وَالحَـرْفُ الثَّانِي سَـاكِناً بِسُـكُونٍ عَارِضٍ، نَحْـوُ: لَمْ يَمُدَّ أَصْلُهُ لَمْ يَمْـدُدْ فَنُقِلَتْ حَرَكَـةُ الـدَّالِ الأُولَى إِلَى المِيمِ ثُـمَّ حُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ إِمَّـا بِالفَتْحِ أَوْ بِالضَّمِّ أَوْ بِالكَسْرِ لِكَونِ سُكُونِهَا عَارِضاً، ثُمَّ أُدْغِمَتْ الدَّالُ الأُولَى فِيهَا، فَصَارَ لَمْ يَمُدَّ بِالإِدْغَامِ، وَيَجُوزُ لَمْ يَمْدُدْ بِالفَكِّ.

النَّـوعُ الثَّالِـثُ: مُمْتَنِعٌ: وَهُـوَ أَنْ يَكُـونَ الأَوَّلُ مِـنَ الْمُتَجَانِسَـيْنِ مُتَحَرِّكاً، وَالثَّانِي سَاكِناً بِسُكُونٍ أَصْلِيٍّ، نَحْوُ: مَدَدْتُ إِلَى مَدَدْنَ. وَإِمَّا مَهْمُوزٌ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ أَحَدُ حُرُوفِهِ الأَصْلِيَّةِ هَمْزَةً، نَحْوُ: أَخَذَ، وَسَأَلَ، وَقَرَأَ. فَإِنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ يُسَـمَّى مَهْمُوْزَ الفَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ يُسَـمَّى مَهْمُوْزَ العَـيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ لاَمِهِ يُسَـمَّى مَهْمُوْزَ اللَّامِ. وَيُقَالُ لِهذِهِ الأَقْسَـامِ: الأَقْسَامُ السَبْعَةُ يَجْمَعُهَا هَذَا البَيْتُ:

صَحِيحَسْتُ مِثَالَسْتُ مُضَاعَفْ... لَفِيْفُ نَـاقِصُ مَهْمُـوزُ أَجْـوَفْ

❁ ❁ ❁

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول

المؤلف وحياته العلمية

المبحث الأول

- اسمه وكنيته ونسبه[1]:

(١) انظر: در الحبب في تاريخ أعيان حلب لابن الحنبلي، رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي، (ت٩٧١هـ)، تحقيق محمود أحمد الفاخوري، يحيى زكريا عبارة، وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٤: ق٢/ ١/ ٤١٤-٤١٨.

والعقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم للرومي، علي بن بالي بن محمد الرومي (ت٩٩٢هـ)، المطبوع في ذيل الشقائق النعمانية، دار الكتاب العربي- بيروت ١٩٧٥: ٤١٩-٤٢٢.

والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغزي، نجم الدين محمد (ت١٠٦١هـ)، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٧: ٣/ ٥٤-٥٦.

وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي (ت١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت (بدون تاريخ): ١/ ٦٠، ١/ ٦٩، ١/ ١٩١، ١/ ٤٧٣، ١/ ٥١٦، ١/ ٦٣١، ١/ ٩٠٠، ١/ ١٠٣٩، ٢/ ١٠٦٠، ٢/ ١١١٦، ٢/ ١٢٤٧، ٢/ ١٢٥١، ٢/ ١٣٧٢، ٢/ ١٦٤٦، ٢/ ١٨٩٣، ٢/ ٢٠٢٩.

وشذرات الذهب في أخبار من ذهب للحنبلي، ابن العماد (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير - ط١ دمشق ١٩٩٣: ١٠/ ٥١٠-٥١١.

وطبقات المفسرين للأدنه وي، أحمد بن محمد، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة ط١، ١٩٩٧: ١/ ٣٩٦، ترجمة رقم: ٥٣٦.

وديوان الإسلام لابن الغزي، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن (ت١١٦٧هـ)، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٠: ٤/ ٩٥.

وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادي، إسماعيل باشا الباباني (ت١٣٣٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٥٥: ٢/ ٢٥١.

وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للبغدادي، إسماعيل باشا الباباني (ت١٣٣٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت (بدون تاريخ): ٢/ ٤٦٧، ٢/ ٦١٥.

ومعجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس، يوسف إليان (ت١٣٥١هـ)، مكتبة يوسف إليان سركيس - القاهرة ١٩٢٨: ٢/ ١٥٨٤. ..... =

هو محمد بن صلاح الدين بن جلال الدين بن كمال الدين بن محمد، الناصري، الملتويُّ، الأنصاري، السعدي، العبادي، الشافعي، ثم الحنفي، المشهور بمصلح الدين اللاري.

هكذا ذكرت المصادر اسمه ونسبه، ولعل في وصفه بالأنصاري السعدي العُبَادِي إشارة إلى نسبه إلى الصحابي الجليل سعد بن عبادة الأنصاري - رضي الله عنه -، أما كونه شافعياً فلولادته ونشأته في أسرة شافعية وفي مدينة لار التي كان سكانها على المذهب الشافعي، وأما كونه حنفياً فيبدو أنه بعد انتقاله إلى بلاد الأتراك العثمانيين تحول إلى المذهب الحنفي تبعاً لعلمائها الذين أخذ منهم، وهذا يدل على أنه كان دائم البحث والتعلم، و« اللاري » نسبة إلى مدينة لار لكونها مكاناً لمولده ونشأته، ولار مدينة إيرانية تقع في إقليم فارس جنوبي مدينة شيراز وعلى بعد مائتي كيلو متر تقريباً من الخليج العربي.

وأما عن كنيته فلم تذكر المصادر أي كنية له.

ولم تذكر المصادر عن أسرته إلا شيئاً يسيراً، ولكن ما وقفت عليه من الأخبار يدل على أن حب العلم والتعلم متجذر في أسرته؛ فأبوه صلاح

= والأعلام للزركلي، خير الدين (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين ط١١، بيروت ١٩٩٥: ٦/ ١٦٩-١٧٠، ٧/ ١٠٣.

ومعجم المؤلفين لكحالة، عمر رضا (ت١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت ط١ ١٩٩٣: ٣/ ٣٦١، ٣/ ٨٩٠.

الديـن كان عالمـاً فاضلاً محتسـباً في لار، وجده جلال الديـن كان مفتياً، وأما جـده الأكبر كمال الدين فقد كان عالمـاً، وله بعض المصنفات ذكرها صاحب إيضاح المكنون ومنها: « الناسخ والمنسوخ من القرآن »[١].

- ولادتـه:

لم تذكـر المصادر تاريخ ولادة المؤلف، إلا أنَّ صاحب العقد المنظوم ذكر أنه عند وفاته قد أناف عمره على سـتين سـنة[٢]، فإذا عرفنا أنه قد توفي في عام ٩٧٩هـ فمـن الراجح بنـاء على ذلك أنه قـد ولد في حدود عـام (٩١٨هـ/ ١٥١٢م) وذلك في عهد مؤسـس الدولة الصفوية في إيران الشـاه إسـماعيل الصفوي الأردبيلي (٩٠٧-٩٣٠هـ).

لم يختلـف المؤرخـون في مـكان ولادتـه عـلى أنه وُلِـدَ في مدينـة لار، قال ابـن بالي[٣]: « ولد رحمـه الله في اللار »، وممن ذكر ذلك أيضـاً: أحمد بن محمد الأدنـه وي في طبقـات المفسريـن، ولار مدينـة إيرانيـة معروفـة تقع جنوب مدينة شـيراز في محافظـة فارس، وتبعد عن الخليج العربي مسـافة مائتي كيلو مـتر تقريباً، زارها ابـن بطوطة ووصفها بقوله: « مدينة كبـيرة، كثيرة العيون

(١) انظر: دَرَّ الحَبَبِ: ق٢/ ١/ ٤١٨، وإيضاح المكنون: ٢/ ٦١٥.
(٢) العقد المنظوم: ٤٢٠، معجم المؤلفين: ٣/ ٨٩٠.
(٣) العقد المنظوم: ٤١٩.

والمياه المطردة والبساتين، ولها أسواق حسان »[١]، وقال في تاج العروس: « هي مدينةٌ بفارس منها أَبو محمد أَبان بن هُذَيلِ بنِ أبي طاهرٍ اللاريّ شيخ لِهبَة الله بن الشِّيرازيّ »[٢].

- نشأته وحياته:

تقدم القول بأن المؤلف ولد في مدينة لار، وفيها نشأ نشأة الطفولة، وتعلم أوائل علومه، وقد كانت خطوته الأولى في طلب العلم والدرس عند والده (صلاح الدين) الذي كان عالماً فاضلاً محتسباً بمدينة لار، وأما جده الأدنى (جلال الدين بن كمال الدين) فقد كان مفتياً، وجد أبيه (كمال الدين بن محمد) كان قاضياً [٣]، وهذا الأمر يدل على أن هذه الأسرة قد تربت على الفضل والصلاح والعلم، ومن ثم نشأ الشيخ منذ نعومة أظفاره بين أهله نشأة علمية دينية ينظر إليه أهل بلده نظرة إكبار وإجلال حتى لقب بالملا، وهذا اللقب يعطى لمن درس العلوم الشرعية وأصبح عالماً يعتمد عليه في الدرس والإفتاء، وقضاء حوائج الناس الشرعية. ثم تتلمذ على الشيخ أمير

(١) رحلة ابن بطوطة لابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد اللواتي، دار صادر - بيروت ١٩٩٢: ٢٧٧.

(٢) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، محمد مرتضى، تحقيق مجموعة من المحققين، لجنة التراث العربي - الكويت ١٩٦٥: مادة: (لور).

(٣) انظر: در الحبب: ق٢/ ١/ ٤١٨.

غياث الدين منصور الدشتكي في مدرسته المنصورية بشيراز ثم أخذ العلم عن الشيخ كمال الدين حسين اللاري.

وبعد ذينك التعلم والتعليم خرج من بلده قاصداً بلاد العالم الإسلامي فاستفاد وأفاد في كثير من الحواضر الإسلامية آنذاك ومنها بلاد الهند، وبلاد العرب، فعاش في حلب مدة ثلاث سنوات، ثم قصد تركية حتى وصل القسطنطينية، فاجتمع بمن فيها من الأفاضل وبحث معهم، واجتمع بالمولى أبي السعود صاحب التفسير، ثم خرج إلى ديار بكر وربيعة، فلما وصل إلى مدينة آمد استدعاه أميرها إسكندر باشا وصاحَبَه، فاستحسنه وأعجبه وعينه معلما لنفسه ولأبنائه، ثم لازم التدريس والإفادة في المدرسة التي بناها خسرو باشا في آمد، واستقر به المقام فيها، حتى توفاه الله تعالى[1].

- رحلته:

لقد كان لمصلح الدين اللاري نصيب من الرحلات العلمية والزيارات لمدن العالم الإسلامي في ذلك الوقت الذي كان يعيش فيه، بل إن المطاف قد انتهى به إلى الإقامة في موطن ليس هو بالموطن الذي ولد فيه.

وكان السبب في رحلاته هو التزود من العلوم، ولكن هناك أمراً قد يكون له تأثير في خروجه من بلدته، وهو الحالة السياسية السيئة بالنسبة لأهل السنة

(١) انظر: در الحبب: ق٢/ ١/ ٤١٥، والكواكب السائرة: ٣/ ٥٤-٥٦، ومعجم المطبوعات: ٢/ ١٥٨٤.

في تلك البلاد بسبب تغلب الصفويين عليها وتضييقهم على أهل السنة، بل وإجبارهم على تغيير مذهبهم مما حدا بكثير منهم إلى الهروب من هذه المناطق والتوجه إلى بلاد الإسلام الفسيحة، وكان ممن هاجر الشيخ محمد أمين اللاري (ت١٠٦٦هـ) الذي وصفه المحبي بـ« الأستاذ الكبير، الصديقي الشافعي البصير، أعظم المحققين على الإطلاق، وأجل أهل عصره بالاتفاق، كان ممن طبعه الله تعالى على الفضل والذكاء، وامتزج بالمعارف الإلهية فأشرقت في باطنه إشراق ذُكَاء[1]، وكان في التحقيق غاية، وفي حل المشكلات نهاية » ثم يضيف المحبي: « إن اللاري (أي: محمد أمين) من أولاد الملوك، وكان أبوه سلطان اللار، ولما تغلب شاه العجم على تلك الديار خرج محمد أمين منها إلى بلاد آل عثمان »[2].

فأولى رحلات الشيخ مصلح الدين العلمية - بعد التزود مما تيسر له من العلوم الشرعية في بلدته (لار) - كانت إلى الهند، قال في معجم المطبوعات: « ولد في اللار واشتغل بالدرس وذهب إلى بلاد الهند، ثم قامت بها الفتن فخرج قاصدا بلاد الروم حتى وصل قسطنطينية »[3]، وصاحبه في تلك الرحلة تلميذه محمد بن سليمان بن محمد الكيلاني القاضي الشاعر الرومي

(١) هي الشمس.

(٢) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي، محمد أمين بن فضل الله، مكتبة خياط - بيروت، ١٩٧٠: ٣/ ١١٨.

(٣) معجم المطبوعات: ٢/ ١٥٨٤.

الشهير بحكيمي (ت١٠٢٦هـ) قال عنه المحبي[١]: « كان في ابتداء أمره صحب المولى اللاري وبسببه رحل إلى الهند واتصل بسلطانها همايون شاه » الحاكم المغولي الذي حكم الهند في فترتين: الأولى بين عامي: (٩٣٧-٩٤٧هـ) والثانية حكم ستة أشهر من شوال عام ٩٦٢ إلى وفاته في ربيع الآخر عام ٩٦٣هـ وكانت هذه الرحلة للشيخ إلى بلاد الهند ولقائه بهمايون شاه في الفترة الثانية من حكمه عام ٩٦٣هـ وله من العمر قرابة أربعين عاماً، ولم يطل به المقام في الهند لعدم استقرار الحياة السياسية فخرج قاصداً بلاد العرب، فوصل إلى حلب في عام ٩٦٤هـ وبقي هناك ثلاث سنوات، واشتهر وذاع صيته فقيهاً عالماً مع تواضع ظاهر.

يقول ابن الحنبلي: « قدم حلب سنة أربع وستين وتسعمائة في تجارة، فأسفر عن علوم شتى، وتآليف متنوعة »[٢].

وأول ما قدم حلب أخفى فضائله، وأظهر تواضعاً جماً في سمته وملبسه وهو يستفسر عن أحوال علمائها، ثم لبس المعتاد، وطاف بها ومعه بعض العبيد والخدم في أمور التجارة، ولكن من غير تعاظم في نفسه، ولا تكبر في حد ذاته، لما كان عنده من مشرب الصوفية.

---

(١) خلاصة الأثر: ٢/ ٤١٤.

(٢) در الحبب: ق٢/ ١/ ٤١٥

ولما شاع فضله أقبل عليه طلاب العلم والتزموه، وكان يستفتيه عامة الناس ويفتيهم بما يراه صواباً على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

وفي العام نفسه الذي وصل إلى حلب فيه أي في عام ٩٦٤هـ توجه إلى زيارة بيت الله الحرام وإقامة فريضة الحج، فلما تيسر له ذلك، رجع إلى حلب فأقام بها مدة ثلاث سنوات.

ثم توجه إلى الباب الشريف، ومعه عرض من قاضي مكة، عتيق الوزير الأعظم، فخلع عليه المقام الشريف خلعة ذات وجهين وأهدى إليه مالاً، وأعطاه من جوالي[1] مصر أربعين درهماً في كل يوم، ثم ظهر له أن جواليها بأيدي أربابها ببراءات سلطانية، ولا ظفر له بما كتب له إلا أن ينحل قدر ما كتب له بعد مدة مديدة؛ فرحل من حلب بعد ما تصرف في ماله تصرف من لا يخشى الفقر لعدم اهتدائه إلى التدبير الدنيوي ومزيد شغفه بخدمة العلم مطالعة وتأليفاً، واتجه إلى بلاد العثمانيين في تركية فانتقل من بلد إلى بلد حتى وصل القسطنطينية، فاجتمع بمن فيها من الأفاضل والعلماء وتباحث معهم في

(١) جوالي مفردها: جالية، أطلقت على أموال الجزية التي تؤخذ من أهل الذمة، وتعطى لمستحقيها، وكلمة (جالية) أطلقت على أهل الذمة الذين أجلاهم عمر -رضي الله عنه- عن جزيرة العرب، ثم نقلت (الجالية) إلى الجزية التي أخذت منهم، ثم استعملت في كل جزية تؤخذ و إن لم يكن صاحبها (جلا) عن وطنه، فيقال استعمل فلان على (الجالية)، والجمع (الجوالي)، انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي للفيومي، أحمد بن محمد المقري، المكتبة العلمية - بيروت (بدون تاريخ): ١/ ١٠٦.

المعقول والمنقول، وعلى رأسهم العلامة المولى أبو السعود[١] صاحب التفسير، يقول ابن بالي: « ولما اجتمع بالمولى أبي السعود اضمحل عنده ولم يظهر له وجود »[٢]، وهذا الكلام لا ينقص من قدره، وإنما يظهر مدى ما وصل إليه العلامة أبو السعود رحمه الله تعالى من جلالة القدر وذيوع الشهرة والصيت، فهو ليس عالماً من العلماء فقط بل هو عَلم بارز من أعلام الخلافة الإسلامية ومفتي الديار العثمانية والمقرب من الخليفة السلطان سليمان القانوني، فهو أشهر من نار على علم، يصفه الأدنه وي: بالمولى الأعظم أبي السعود، وينعته بأنه: « هو الدين والدنيا، هو اللفظ والمعنى، هو الغاية القصوى، هو الذروة العليا، سلطان المفسرين، مقدمة جيش المتأخرين، مفتي الأنام، مفني البدع والآثام، صاحب أذيال الإفضال والإسعاد، وصاحب الإرشاد ابن صاحب الإرشاد... الخ »[٣].

---

(١) هو: المولى أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، (٨٩٨-٩٨٢هـ): مفسر، وشاعر، من علماء الترك المستعربين، ولد بقرب القسطنطينية، ودرس ودرَّس في بلاد متعددة، وتقلد القضاء والإفتاء في الديار التركية، وهو صاحب التفسير المعروف باسمه وقد سماه (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) ومن كتبه (تحفة الطلاب-خ) في المناظرة، وكان مهيبا حظياً عند السلطان، ودفن في جوار مرقد أبى أيوب الأنصاري، انظر: الأعلام: ٧/ ٥٩.

(٢) العقد المنظوم: ٤٢٠.

(٣) طبقات المفسرين للأدنه وي، أحمد بن محمد، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة ط١، ١٩٩٧: ١/ ٣٩٨.

ثم رحل إلى ديار بكر وربيعة فلما وصل إلى مدينة آمد سنة سبع وستين وتسعمائة استدعاه أميرها إسكندر باشا وصاحَبَه، فاستحسنه وأعجبه وعينه معلماً لنفسه ولأبنائه، ثم قلده المدرسة التي بناها خسرو باشا في مدينة آمد فلازم التدريس والإفادة والإفتاء حتى توفي - رحمه الله تعالى - ودفن فيها[1].

- شيوخه:

لا شك أن للاري شيوخاً تلقى عليهم العلوم والمعارف التي حازها، إلا أن المصادر قد ضنت بذكرهم فلم نقف إلا على اثنين منهم وهما:

١ - أمير غياث الدين منصور الدشتكي (ت ٩٤٨ هـ):

ذكر ابن الحنبلي في وصف اللاري أنه أحد تلامذة أمير غياث الدين منصور، وذكر ذلك أيضاً ابن بالي في العقد المنظوم[2].

وهو: ابن أمير صدر الدين محمد الشيرازي بن إبراهيم الحسينى، باحث، من كبار العلماء بالحكمة والإلهيات، وله عدة مصنفات وحواش على بعض الكتب، ونسبته إلى (دشتك) من قرى أصفهان، تنسب إليه المدرسة المنصورية بشيراز، وهو من أهلها، ووفاته بها، وَلِيَ منصب الصدارة مدة في

(١) در الحبب مختصراً: ق٢/ ١/ ٤١٥-٤١٨، ومعجم المطبوعات مختصراً: ٢/ ١٥٨٤، والأعلام: ٦/ ١٦٩.

(٢) در الحبب: ٢/ ٤١٥، والعقد المنظوم: ٤١٩.

عهد الشاه طهماسب الصفوى (٩٣٠-٩٨٤)، وله كتب بالعربية والفارسية، في آداب البحث والمناظرة، والحكمة، والهندسة، والمنطق، والتفسير وغيرها من فروع العلم[١].

٢- كمال الدين حسين اللاري:

هو: كمال الدين حسين بن محمد بن فخر بن علي اللاري، تلميذ العلامة جلال الدين الدواني الشافعي المتوفى سنة ٩٠٨هـ، شرح رسالة الحوراء والزوراء للدواني، أوله: (الحمد لمن هو محمود بلسان كل حامد... إلخ) وسماه: (تحقيق الزوراء) وأتمه في سنة ٩١٨هـ[٢]، ولم تذكر المصادر تاريخ وفاته.

قال ابن بالي في العقد المنظوم عن مصلح الدين إنه: « قرأ أيضاً على مير كمال الدين حسين تلميذ المولى المعروف لدى القاصي والداني جلال الملة والدين محمد الدواني »[٣].

(١) انظر: الكواكب السائرة: ٣/ ٥٤-٥٦، وهدية العارفين ٢/ ٤٧٥، والأعلام: ٧/ ٣٠٤.
(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، دار إحياء التراث العربي، بيروت (بدون تاريخ): ١/ ٨٦٢، وفي: ٢/ ٩٥٧ قال: فرغ في جمادى الآخرة سنة ٩٢٨.
(٣) العقد المنظوم: ٤١٩.

- تلاميذه:

تتلمذ على المؤلف عدد لا بأس بهم من طلبة العلم خلال رحلاته المتعددة في البلدان الإسلامية، يدل على هذا قول المحبي حين ترجم لأحد تلامذته: « هو من جماعة علامة الزمان منلا مصلح الدين اللاري[1] » وقد وفقني الله تعالى إلى الوقوف على جملة منهم وهم:

١- حكيمي، محمد بن سليمان الكيلاني:

هو محمد بن سليمان بن محمد الكيلاني القاضي الشاعر الرومي الشهير بحكيمي (ت١٠٢٦هـ)، ذكر المحبي أن أصله من لاهجان في خطة كيلان، وقال ابن الحنائي في تذكرة الشعراء: أصله من أبهر من قصبات قزوين، كان في ابتداء أمره صحب المولى اللارى، وبسببه رحل إلى الهند واتصل بسلطانها همايون شاه، ثم ورد الروم في عصر السلطان سليم الثاني، ووصل إلى معلم ابنه السلطان مراد المولى إبراهيم ولازمه، وفي ذلك الوقت صار معلماً لمحمد باشا المعروف ببكلر بكي نديم السلطان، ثم ولي التدريس؛ فصار أولاً مدرساً بالمدرسة الجانبازية بالقسطنطينية، ثم لما تم بناء مدرسة الوزير الأعظم عثمان باشا في سنة سبع وتسعين وتسعمائة أصبح أول مدرس بها، ثم أعطي قضاء قيصرية، وطرابلس الشام دفعات، وله شعر، وإنشاء، ذكر منه ابن الحنائي

(١) خلاصة الأثر: ٢/ ٤٤٧.

أشياء نوادر، وكانت وفاته في أواخر المحرم سنة ست وعشرين وألف بمدينة القسطنطينية[1].

٢- ابن البيلوني، محمود بن محمد البابي الشافعي:

هو: محمود بن محمد بن محمد بن حسن البابي، ثم الحلبي، المعروف بابن البيلوني، العدوي، الشافعي، الشيخ أبو الثناء نور الدين الإمام العالم المقري المحدث، مَن صرف عمره في العلم تعلماً وتعليماً، نشأ في حجر عمه أبي اليسر محمد البيلوني بحلب لوفاة والده وهو صغير، ثم حفظ القرآن وقرأ للسبعة على الشيخ الضرير إبراهيم القابوني، وأخذ عن البرهان الحنبلي صحيحي البخاري ومسلم، وعن الشيخ الموفق شيخ الشيوخ الكتب الستة إجازةً، وكَتَبَ استدعاءً إلى مصر ودمشق، فكتب له محدثوهما وعلماؤهما، ولما حج في سنة أربع وستين وتسعمائة اجتمع بعالم الحجاز الشهاب أحمد بن حجر الهيتمي وكتب له إجازة بالإفتاء والتدريس، ثم عاد إلى حلب، وقد فضل في حياة شيخه ابن الحنبلي فكان يدرس في زمانه وكان ابن الحنبلي يُجِلُّه، وأخذ عنه جمعٌ كثيرٌ، منهم شيخ حلب عمر العرضي، وكان يحفظ القرآن العظيم حفظاً متيناً مع التجويد والإتقان فيه، مع تبحره في النحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق والهيئة والتفسير والفقه والأصول ومعارف الصوفية، وكان إذا تكلم في فن من العلوم يقول سامعه: لا يحسن غيره، وكان مع ذلك يظهر

(١) المصدر السابق: ٢/ ٤١٤.

له كشف في مجلسه، وإشراق على قلوب جلسائه، قَدِمَ علينا دمشق قاصداً الحجَّ عن طريق مصر في سادس عشر جمادى الآخرة سنة سبع بعد الألف، وأخبر أنه أخذ العلم أيضاً عن منلا مصلح الدين اللاري، وكان يقابل من يأتي للسلام عليه بالبشاشة والإقبال، ويبادر إلى إسماع الحديث المسلسل بالأولية، وكان من أفراد الدهر، عليه جلالة العلم وأبهة الفضل ونورانية العبادة، يتوقد وجهه نوراً، ويشهد له من رآه أنه من العلماء العاملين والأولياء الصالحين، وكان قد مرض حين تم له ستون سنة من عمره فقال منشداً:

لما وُعِكتُ بغايةِ الستينِ جافيتُ كلَّ دَنِيَّةٍ في الدينِ
وبذلتُ جهدي في العلومِ ونشرِها للعاملين بها ليومِ الدينِ

ومن قوله أيضاً:

اقنعْ بما لا بُدَّ منه وكُفَّ عَمْ مَا قد بدا مِمَّا عليه الناسُ
وإذا كففتَ عن الذي فُتنوا به ذهبتْ همومُك والعنا والباسُ

ومنه:

رَبْعُ قوايَ من سنينَ قد عفا والحبُّ أبدلَ الوصالَ بالجفا
والدمعُ من أجفان عيني وكفا فحسبي الله تعالى وكفى

وبالجملة كان من أفراد العصر، وأعجوبة من أعاجيب الدهر، ثم إنه سافر في أواخر رجب من دمشق إلى مصر، فمات بها في شوال سنة سبع

وألـف، وحـضر جنازته والصـلاة عليه قاضي قضـاة مـصر إذ ذاك يحيى بن زكريا رحمه الله تعالى[١].

٣- محمد بن عبد الملك البغدادي:

هـو: محمـد بن عبد الملـك البغدادي الحنفي نزيل دمشـق الشـيخ الإمام المحقق. قال المحبي: وهو من جماعة علامة الزمان منلا مصلح الدين اللاري، وكان مـن كبـار العلـماء خصوصاً في المعقـولات، وكان في الأصـول والفقه علامـة، وله اليد الطـولى في الكلام والمنطق والبيان والعربية، قدم دمشـق في سـنة سـبع وسـبعين وتسـعمائة، ودخلها لابسـاً عباءة من الصوف وثوباً من القـماش الأبيـض القطن، وجـاور بجامع دمشـق في بيت خطابتـه، ثم انتقل إلى المدرسـة العزيزية جوار الكلاسـة، وحضر دروس البـدر الغزي، ولازم أبا الفداء إسـماعيل النابلسي، وقرأ فقه الشـافعي على الشـهاب العيثاوي، ثم تحنف، وعمل في التدريس بالمدرسـة الدرويشـية، وبقعة في الجامع الأموي، وتـولى تصديـر حديث بالجامـع المذكـور، وكان له من صندوق السـلطنة في كل يوم ما يزيد على أربعين عثمانياً، وتولى مشـيخة الجامع فسمي شيخ الحرم الأموي، وتولى إدارة المدرسة الدرويشية، وعظم أمره، وشاع ذكره في الأقطار الشامية، وكانت وفاته في سنة ست عشرة وألف عن بضع وستين سنة[٢].

(١) خلاصة الأثر مختصراً: ٣/ ١٢٦.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٤٤٧.

٤- همايون شاه سلطان الهند المغولي:

سلطان الهند المغولي (همايون شاه) حكم الهند في فترتين: الأولى بين عامي: (٩٣٧-٩٤٧هـ) والثانية حكم ستة أشهر من شوال عام ٩٦٢ إلى وفاته في ربيع الآخر عام ٩٦٣هـ وفي هذه الفترة الثانية التقى بالشيخ مصلح الدين اللاري وأخذ منه العلم، قال علي بن بالي: « واتصل بالأمير همايون من أعاظم ملوك هذه الديار، وحلَّ عنده محلاً رفيعاً، ومنزلاً منيعاً، وتَلْمَذَ منه، ولقبه بالأستاذ، وعامله باللطف والرأفة إلى أن أفناه الدهر وأباد[١] ».

٥- إسكندر باشا أمير مدينة آمد وأبناؤه:

ذكر علي بن بالي[٢] أن هذا الأمير عينَّ الشيخَ معلمًا لنفسه ولأبنائه، وذلك لما اشتهر بالعلم والفضل، فإنه لما وصل إلى مدينة آمد (ديار بكر)، ذاع صيته واشتهر بالعلم والفضل فاستدعاه أميرها إسكندر باشا وصاحَبَه، فاستحسن علمه وأعجبَه سمته، فبالغ في ثنائه وعطائه وعيَّنه معلماً لنفسه وأبنائه، وزاد راتبه.

ولم أقف على ترجمة له أكثر من هذا.

❁ ❁ ❁

(١) العقد المنظوم: ٤١٩.

(٢) المصدر السابق: ٤٢٠.

المبحث الثاني

- مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه:

من الواضح أن مصلح الدين اللاري كان عالما متوسعاً، فقد ألَّف في كثير من العلوم، غير مكتف بعلم دون علم، ومن خلال مصنفاته المتعددة والكثيرة يظهر أنه متمكن في علم الكلام والمنطق والتفسير والفقه والحديث والفلك، بالإضافة إلى علوم اللغة؛ ومنها علم الصرف الذي ألف فيه كتابه هذا الذي نقوم بتحقيقه وإظهاره للناس وهو: « مرشد الغناء ».

ويعطينا بعض المؤرخين تفصيلاً لبعض العلوم التي أتقنها وأظهر براعته في تأليفها، وخاصة العلوم العقلية التي كانت مشاركته فيها أكثر من غيرها من العلوم.

فقال عنه عمر كحالة: « عالم مشارك في أنواع من العلوم »[١]، وفي موضع آخر قال: « مفسر، منطقي، فلكي »[٢].

ويقول عنه الزركلي: « مفسر، له اشتغال بالحديث »[٣].

وقال عنه يوسف سركيس: « وكان له اليد الطولى في العلوم العقلية »[٤].

---

(١) معجم المؤلفين: ٣/ ٣٦١.
(٢) المصدر السابق: ٣/ ٨٩٠.
(٣) الأعلام: ٧/ ١٠٣.
(٤) معجم المطبوعات: ٢/ ١٥٨٤.

أما عن مكانته العلمية فلم يبخل عليه المؤرخون بوصفه بأعلى الدرجات والمنازل في العلم:

فقال عنه ابن الحنبلي الحلبي (ت٩٧١هـ): « قدم حلب سنة أربع وستين وتسعمائة في تجارة، فأسفر عن علوم شتى، وتآليف متنوعة »[١].

وقال عنه علي بن بالي (ت٩٩٢هـ): « ومن العلماء الأعلام وفضلاء الأعجام المولى مصلح الدين اللاري » ووصفه أيضاً بأنه « كان - رحمه الله - عالماً، فاضلاً، محققاً، كاملاً غزيرَ الفهم، كثيرَ الإحاطة، واسعَ المعرفة، مشاركاً في العلوم النقلية، صاحب اليد الطولى في الفنون العقلية »[٢].

وقال عنه المؤرخ نجم الدين الغزي (ت١٠٦١هـ): « عَرَّفَنَا بمقامه صاحبُنا منلا علي ابن أمير الشيرازي، وأنه كان من أكابر العلماء المحققين »[٣].

ووصفه حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، صاحب كشف الظنون: بالعلامة[٤]، ووصفه أيضاً: بالفاضل المحقق[٥].

وقال عنه المؤرخ المحبي (ت١١١١هـ) في معرض ترجمته لتلميذه

(١) در الحبب: ق٢/ ١/ ٤١٥
(٢) العقد المنظوم: ٤١٩
(٣) الكواكب السائرة: ٣/ ٥٤.
(٤) كشف الظنون: ١/ ٦٠.
(٥) المصدر السابق: ١/ ٦٩.

محمد بـن عبد الملك البغـدادي الحنفي: « وهو من جماعـة علامة الزمان منلا مصلح الدين اللاري »[١].

وقال عنه شـمس الدين ابـن الغزي (ت١١٦٧هـ) في ديوان الإسـلام: « الإمام العلامة المحقق »[٢].

وقال عنه العلامة ابن عابدين (ت١٢٥٢هـ) في تنقيح الفتاوى الحامدية: « الملا مصلح الدين اللاري العالم المشهور »[٣].

أمـا أحمـد بن محمد الأدنـه وي صاحب كتـاب (طبقـات المفسرين) فقد ذكره ضمن المائة التاسعة من طبقات المفسرين، وقال عنه: إنه « كان مشتغلا بالتأليف، وحل المشكلات بين الأنام »[٤].

- مـذهـبـه:

أجمعت المصادر على أن مصلح الدين اللاري كان سُنياً شافعيَّ المذهب[٥]،

---

(١) خلاصة الأثر: ٢/ ٤٤٧.

(٢) ديوان الإسلام: ٤/ ٩٥.

(٣) العقـود الدريـة في تنقيح الفتـاوى الحامدية لابـن عابدين، محمد أمين بن عمر الدمشـقي الحنفـي، دار المعرفة ط٢ بيروت، مصـورة من الطبعة الحجرية، المطبعة الأميرية - بولاق ١٣٠٠هـ: ٢/ ٣٢٢.

(٤) طبقات المفسرين للأدنه وي: ٣٩٦.

(٥) انظر: در الحبب: ق٢/ ١/ ٤١٤، والكواكب السائرة: ٣/ ٥٤، وديوان الإسلام: ٤/ ٩٥، وكشـف الظنـون: ١/ ٦٩، ومعجـم المؤلفـين: ٣/ ٣٦١، وهديـة العارفـين: ٢/ ٢٥١، ومعجم المطبوعات: ٢/ ١٥٨٤.

بل وصفته بعض المصادر بأنه فقيه شافعي[١].

ويدل على تضلعه في الفقه الشافعي أنه قد شرح كتاب الإرشاد في فروع المذهب الشافعي، كما جاء في ذكر مصنفاته.

وقد ظنه آغا بزرك الطهراني صاحب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) من علماء الشيعة، عندما ذكره في مصنفه[٢]، ولا يصح ذلك بعدما أجمعت المصادر المعتمدة على شافعيته، ومصنفاته الكثيرة التي ألفها في الفقه والتوحيد وعلم الكلام تدل على شافعيته، وأنه من أهل السنة والجماعة.

وأيضاً استدلالاته في فتاواه تدل على شافعيته، فمنها أنه كان يفتي في حلب مدة مكثه فيها على مذهب الإمام الشافعي، مستشهداً بأدلة السادة الشافعية كالإمام الغزالي والجلال الدواني وغيرهما، فقد استند إلى الغزالي في الإحياء في إباحة اجتماع الدف والشَّبَّابَة والسماع بقوله: إن أفراد المباحات ومجموعها على السواء، إلا إذا تضمن المجموع محذوراً لا يتضمنه الآحاد، ثم قال: وقد وقع المنع من بعض علماء زماننا، وأفتى جدي بالجواز وصحح فتواه أكابر العلماء من معاصريه ببلاد فارس، ثم نقل تصحيح الجلال الدواني فتوى جده[٣].

---

(١) الأعلام: ٦/ ١٦٩.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة للطهراني، آغا بزرك، مؤسسة إسماعيليان، قم، ط٣، ١٩٨٧: ١/ ١٠٠.

(٣) انظر: در الحبب: ق٢/ ١/ ٤١٦-٤١٨، والعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية: ٢/ ٣٢٢.

وكان يُدِّرس ويفتي الناس في مدينة آمد التي عاش فيها المرحلة الأخيرة من حياته[١]، وهذا يدل على سعة علمه وفقهه.

- شعـــره:

وللشـيخ محاولات لا بأس بها في النظم على طريقة الفقهاء، قال ابن بالي في العقـد المنظوم[٢]: إنه قصد معارضة المفتي أبي السـعود في قصيدته الميمية، وكَلَّف نفسـه ما ليس في وسـعه، وقال: ولنذكر منها ما قَدَّمَه حتى نريك أين يضع قَدَمَه:

كفـاك ابتئاساً في هـواك مـلامُ ... وقلـت لمـن شـاءَ السـلامَ سـلامُ

أسـارَ أسـيرُ العشـقِ صوبَ سلامةٍ ... أكان مكـــانَ العاشـقين سـلامُ؟

ومـا كنـتُ وحـدي بالمحبـة هائـماً ... فـذاك كثـيرٌ في الـزمـــان قـدامُ

لَكَـمْ زمـرةٍ تاهـتْ بتيـهِ محبـةٍ ... فَكَـمْ هـامَ في هـذا الهِيَـامِ هُيـامُ

ومَنْ قـال مِنْ ليـلاي حـرفا أسـرَّني ... وكـــلُّ كـــلامٍ غـــير ذاك كِـلامُ

حمـامـةُ مِـنِّـي بَلِّـغِـيـهَـا تحـيـةً ... وإِن جـاءني بعـد البعـاد حِمامُ

رَمـاني زَمـاني في مقاحـمِ هجـرِه ... ومِـنْ عَـيْنِ عَينـيَّ الدموعُ سِـجَامُ

وأقـرحَ أجفـاني وأحـرقَ مُهجتـي ... بـما صَـبَّ عينـي واسـتفادَ غَـرامُ

---

(١) معجم المؤلفين: ٣/ ٣٦١.

(٢) العقد المنظوم: ٤٢٠.

فـلا عــبراتي بالعيــون لتنتهـي ولا زفــراتي بالفــراق تُضــامُ
فيا ليت شعري هل أرى روحَ وصله ويرتـاحُ قلـبٌ قـد حـواه ضِرام؟
أيبــدو لآلام الـفِــراقِ مُـفَــرِّقٌ ويُرجى لأسبابِ الوصالِ ضمام؟
طويـتُ طوامـيرَ الوفـاء مغاضِبـاً أليسـتْ عـهــودٌ بيننـا وذمــامُ؟
فآهـاً لأزمـانِ الفـراقِ وطولِهـا فســاعـةُ يـومٍ مـن فراقـك عـامُ
فلـو في الفـلا أشكـو فلا شَـكَّ أنَّه ليبكـي على حــالي الفــلا وأكـامُ
وكان اشـتهاري باصطبـاري لمحنةٍ ولـكـنَّ صــبراً في نــواك حــرامُ
لِقَـدِّكَ قَـدْ قَامـتْ حـدودُ رشـاقةٍ وخــدُّكَ حــدُّ الحُسْـنِ فيـه تمــامُ
وصاحبَ مصباحَ الصباحةِ مصبحاً فـأنـتَ وشـمـسٌ سيـدٌ وغــلامُ

وقال بعد أبيات:

وفارقـتُ أبنـاءَ الزَّمـانِ جميعَهـم ومـا لِلَبِيْـبٍ باللئـامِ لُـؤامُ
ولا لطـفَ في خِلٍّ من الخير قد خلا ولا نفـعَ في سُـحْبٍ لهـن جهـامُ
لهـم في أداءِ المنجيـاتِ تكاسـلٌ لهـم في لـزومِ المهلـكاتِ لِـزامُ
وليـس لإقبـالِ الزمـانِ إدامـةٌ وليـس لإدبـارِ الدهـورِ مـدامُ
فـكلُّ نهـارٍ يحـدثُ اللَّيـلُ بعـدَهُ ولا لَيْـلَ إلا مِـنْ قَفـاهُ عيـامُ

فـلا تَـكُ مـسروراً ولا مُتَحَزِّنـاً ... أتـاكَ نهـارٌ أو عَـرَاكَ ظـلامُ

كبوقلمـونَ[1] في التلـوُّنِ دَهرُنـا ... وليـسَ لِمَـا أبـدى الزمـانُ دَوامُ

تعاقيـبُ حـالاتِ الأنـامِ كـما تَـرى ... دليـلٌ عـلى هـذا الـكلامِ تمـامُ

سرورٌ وأحـزانٌ شـبابٌ وشـيبةٌ ... غنـىً واحتيـاجٌ صحـةٌ وسـقامُ

حيـاةٌ ومـوتٌ لـذةٌ وتـألُّمٌ ... وعـسرٌ ويـسرٌ محنـةٌ وحِمـامُ

ألا إنـما الدُّنيـا كأحـلامِ نائـمٍ ... فعـن ذاك أيقـاظُ الأنـامِ نيـامُ

وطوفـانُ نـوحٍ قـد نجـا منـه فرقـةٌ ... ولكـنَّ طوفـانُ المنيَّـةِ عـامُ

فـما قاومَـتْ موتـاً صلابـةُ رُسـتمٍ ... وقـد زالَ حـامٌ بالـزوال وسـامُ

وأيـنَ ملـوكٌ قـد بَنَـوا في بلادِهـم ... كأنَّ لديهـم مـا يَـكادُ يُـرامُ؟

بسـاحتهم للنـاسِ كان تزاحـمٌ ... وفيهـا صـدورٌ رُكَّـعٌ وقِيـامُ

صناجقهم طاحتْ وبادتْ جنودُهم ... مناجقهـم قـد بُـدِّدَتْ وسِـهامُ

وأيـن بنـو مَـروانَ أيـنَ بلادُهـم ... وأيـن وليـدٌ أيـن راحَ هشـامُ؟

مـضى آلُ عبـاسٍ ولم يبـق بأسُـهم ... ولم يَبْـقَ منهـم عُـدةٌ وعُـرامُ

فيا راسـخاً في غمـرةِ الجهلِ والهوى ... سـيلقاكَ في هـذا الرسـوخِ نـدامُ

عليـك بِهَرْبٍ ثُـمَّ رَهْبٍ مـن الهَوَى ... هـوىً وهَـويٌ في الجحيـم تـؤامُ

(١) كلمة فارسية تعني الديك الرومي.

عجبتُ لمن أَضْحَى مِـنَ الزَّادِ خالياً ... أليـس لـه نحـو المعـاد رغـامُ؟
فَتُـبْ خالصـاً مِـنْ كلِّ إثـمٍ فإنَّـه ... يَصـيرُ مصـيرَ الآثمـين أثـامُ

- **آثاره ومؤلفاته**:

لمصلـح الديـن اللاري مؤلفات عديدة في فروع شـتى مـن العلوم، فمن الواضح أنه كان عالماً في كثير من العلوم، فمؤلفاته تشـهد له بذلك، ومنها ما كتبها باللغة العربية ومنها باللغة الفارسية.

وأذكـر فيما يأتي قائمة بمصنفاته مرتبة على حروف المعجم، مع الإشـارة إلى المطبوع منها، والمخطوط، والمفقود.

١- **إثبات المعاد الجسماني** (خ): في (علم الكلام)، قال صاحب الذريعة: « إثبـات المعاد الجسـماني للشـيخ مصلـح الدين الـلاري الأنصـاري، أوله: « الحمـد لله الـذي منه الابتـداء وإليه الانتهـاء وبه ظهور الأشـياء وهو معيد الأمـوات بالإحياء ...إلخ » يقرب من ثلاثمائة بيـت، رأيته بخط المولى محمد تقـي الكُلْبايـكاني المتوفى بالنجف سـنة ١٢٩٢هـ في خزانـة كتب المولى محمد علي الخوانساري »[(١)].

٢- **أنموذج العلوم**: ذكره إسماعيل باشا البابانى البغدادي[(٢)].

(١) الذريعة: ١/ ١٠٠، الأعلام: ٦/ ١٦٩.
(٢) هدية العارفين: ٢/ ٢٥١.

٣- بحث تمام المشترك: (فلسفة) توجد نسخة مخطوطة منه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ومنسوب إليه، برقم: (٤٦٥١٧).

٤- بحث في الحركة: (فلسفة) توجد نسخة مخطوطة منه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ومنسوب إليه، برقم: (٤٦٥١٩).

٥- بحث القدرة والإرادة: (فلسفة) توجد نسخة مخطوطة منه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ومنسوب إليه، برقم: (٤٦٥١٨).

٦- تحقيق المعاد والمبدأ: (فلسفة) توجد نسخة مخطوطة منه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ومنسوب إليه، برقم: (٤٦٥٢٠).

٧- التذكرة من علم الهيئة[1]: (خ) وهي عبارة عن شرح على رسالة القوشجي، علاء الدين علي ابن محمد القوشجي (ت٨٧٩هـ) في (علم الهيئة)، قال حاجي خليفة: « رسالة في الهيئة فارسية للمولى علاء الدين

(١) كشف الظنون: ١/ ٩٠٠، ومعجم المؤلفين: ٣/ ٣٦١، ٣/ ٨٩٠، وتوجد نسخ منها في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، باسم (شرح الهيئة للقوشجي).

علي بن محمد القوشي المتوفى سنة ٨٧٩هـ، وقد ترجمها المولى برويز بالتركية المتوفى سنة ٩٨٧هـ باسم الوزير إبراهيم باشا، وسماها: (مرقاة السماء) وشرحها المولى مصلح الدين اللاري المتوفى سنة ٩٧٩هـ».

٨- **تعليقة على أنوار التنزيل وأسرار التأويل** للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، في (التفسير) وهي إلى آخر الزهراوين مشحونة بالمباحث الدقيقة[١]، وذكره في الأعلام[٢] نقلا عن الخزانة التيمورية: ٣/ ٢٦٢.

٩- **تعليقة على مواضع من شرح الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) على المواقف** في (علم الكلام) للعلامة عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت٧٥٦هـ)، أولها: «الحمد لله الذي حل من كل حواشي ثنائه لسان كل متكلم خبير...»[٣].

١٠- **تفسير سورة القدر**: ذكره في هدية العارفين[٤].

١١- **جواب سؤال في الفلك**: توجد نسخة مخطوطة منه في مركز جمعة الماجد بدبي، ومنسوب إليه برقم: (٢٨٧٧٥٤).

---

(١) كشف الظنون ١/ ١٩١، هدية العارفين: ٢/ ٢٥١.
(٢) الأعلام: ٧/ ١٠٣.
(٣) در الحبب: ق٢/ ١/ ٤١٥ ، كشف الظنون: ٢/ ١٨٩٣
(٤) هدية العارفين: ٢/ ٢٥١.

١٢- حاشية على شرح العلامة جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني (ت٩٠٧هـ) على متن (تهذيب المنطق والكلام) لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)[١].

١٣- حاشية على المطول شرح العلامة سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ) (المسمى بالمطول تمييزاً له عن شرح آخر مختصر منه سمي بالمختصر) على متن: (تلخيص المفتاح في المعاني والبيان)، لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق (ت٧٣٩هـ)، ذكرها ابن الحنبلي[٢] وحاجي خليفة[٣].

١٤- حاشية على شرح سعد الدين التفتازاني في (التوحيد): توجد نسخة مخطوطة منها في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ومنسوبة إليه، برقم: (٦٩٢٨٢).

١٥- حاشية على شرح القاضي مير حسين بن معين الدين الميبدي الحسيني على متن هداية الحكمة (في المنطق) للشيخ أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري (ت٦٦٣هـ) أولها: « الحمد لله الذي تخلص بهداية حكمته حواشي قلوبنا من غواشي الريوب والأوهام »[٤]، طبع حجر آستانة سنة

(١) كشف الظنون: ١/ ٥١٦.
(٢) در الحبب: ق٢/ ١/ ٤١٥.
(٣) كشف الظنون: ١/ ٤٧٣.
(٤) كشف الظنون: ٢/ ٢٠٢٩ ، معجم المطبوعات: ٢/ ١٥٨٤.

١٢٧٠هـ[١]، وكذلك طبع حروف سنة ١٣١٨هـ[٢]، وطبع في مطبعة محرم أفندي البوسنوي سنة ١٣٠٤هـ[٣]، وهذا الكتاب الوحيد الذي طبع لمصلح الدين اللاري، حتى الآن حسب علمنا.

١٦- **حاشية على مطالع الأنظار** شرح أبي الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت٧٤٩هـ) على طوالع الأنوار، مختصر في (علم الكلام) للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي (ت٦٨٥هـ)[٤].

١٧- **الحياة شرح شروط الصلاة**، قال في المرشد: « من أراد ترجمة مُضَر فلينظر إلى كتابنا الحياة... ».

١٨- **رسالة في تحقيق الصبح والشفق**: توجد نسخة مخطوطة منها في مركز جمعة الماجد بدبي، ومنسوبة إليه، برقم: (٢٨٧٧٥٦).

١٩- **رسالة في التوحيد**: توجد نسخة مخطوطة منها في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، ومنسوبة إليه[٥].

٢٠- **رسالة الثلاثة**: ذكرها في المرشد، ونسبها لنفسه وقال: « فمن

---

(١) معجم المطبوعات: ٢/ ١٥٨٤.

(٢) معجم المطبوعات: ٢/ ١٥٨٤.

(٣) توجد من هذه الطبعة نسخة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، كما توجد نسخ مخطوطة من هذا الكتاب في المركز.

(٤) كشف الظنون: ٢/ ١١١٦، وطبقات المفسرين: ١/ ٣٩٦.

(٥) (١٧/ ٨/ ٢٠٠٨) http: //www.aslein.net /showthread.php?t=٤٣٣١

أراد معرفة أحوال السلام أعني في أي محل يسن السلام؟ وفي أي محل يكره السلام؟ وفي أي محل يجب رده؟ وفي أي محل لا يجب رده؟... فَلْيَنْظُرْ إلى رسالتنا (الثلاثة) بالتمام يجد جميع مرامه ما لا يجد في غيرها » وبعد البحث لم نجد لها أثراً.

٢١- **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**[١]، (خ) ذكره في الأعلام[٢] نقلا عن الخزانة التيمورية: ٣/ ٢٦٢.

٢٢- **شرح الأربعين النووية**: وهو عبارة عن شرح مفصل[٣] لكتاب الأربعين للإمام النووي في (الحديث)، وهو الإمام المحدث محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت٦٧٦هـ)، قال صاحب كشف الظنون: « شرح العلامة مصلح الدين محمد السعدي العبادي اللاري المتوفى سنة ٩٧٩هـ، وهو أفضل ما دونوا في بيانها، والحق أنه بالنسبة إليه سائر الشروح كالأبدان الخالية عن الروح، أوله: « أحسن حديث ينطق به الناطقون بالحق المبين...إلخ » ألفه للوزير علي باشا »[٤]، يوجد نسخة مخطوطة منه في مغنيسيا برقم: ٢/ ٢٨٧٧ [٥].

---

(١) هناك كتاب آخر مشهور بنفس العنوان ألفه الشيخ عبد الحي اللكنوي الهندي (ت١٣٠٤هـ)، وحققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وهو مطبوع متداول.

(٢) الأعلام: ٧/ ١٠٣.

(٣) كشف الظنون: ٢/ ١٠٣٩.

(٤) در الحبب: ق٢/ ١/ ٤١٥، وكشف الظنون: ١/ ٦٠، والأعلام: ٦/ ١٦٩.

(٥) الأعلام: ٦/ ١٦٩

٢٣- شرح الإرشاد في فروع الشافعية، لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر بن المقري اليمني الشافعي (ت٨٣٦هـ)، اختصر فيه الحاوي الصغير للقزويني، وعمل عليه شرحاً في مجلدين، قال صاحب كشف الظنون عن كتاب الإرشاد: « شرح أيضاً الفاضل المحقق مصلح الدين محمد بن الصلاح اللاري الشافعي... »[(١)].

٢٤- شرح الشمائل للترمذي باللغة الفارسية[(٢)]: وهو شرح كتاب (الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية) للإمام أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ).

٢٥- شرح الشمائل للترمذي: باللغة العربية، قال ابن الحنبلي الحلبي: « وكان شرحه على الشمائل بالفارسية فعَرَّبه وهو بحلب » أي: بين عامي ٩٦٤ - ٩٦٧هـ وجعله هدية باسم المقام الشريف السليماني بخطبة بليغة[(٣)]، أما حاجي خليفة فيقول: « هو شرح بالعربي فرغ منه في رمضان سنة ٩٤٩هـ، وله شرح آخر فارسي »[(٤)]، ويظهر أن القول الأول أقرب إلى الصواب، والله أعلم.

---

(١) در الحبب: ق٢/ ١/ ٤١٥، وكشف الظنون: ١/ ٦٩.
(٢) در الحبب: ق٢/ ١/ ٤١٥-٤١٧، وكشف الظنون: ٢/ ١٠٦٠.
(٣) در الحبب: ق٢/ ١/ ٤١٥-٤١٧.
(٤) كشف الظنون: ٢/ ١٠٦٠.

٢٦- شرح على (تهذيب المنطق والكلام) لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)[١].

٢٧- حاشية على شرح الجامي المسمى بالفوائد الضيائية على كافية ابن الحاجب: وهي عبارة عن حاشية على شرح نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت٨٩٨هـ) على متن الكافية لابن الحاجب - في النحو-، ورد فيها اللاري على عصام الدين إبراهيم بن محمد الاسفرائني (ت٩٤٣هـ) الذي كتب حاشية على شرح الجامي يرد فيها على الجامي، منتصراً لملا عبد الغفور اللاري النحوي الحنفي (ت٩١٢هـ) تلميذ الجامي، الذي له حاشية على الفوائد الضيائية، ووصف ابن الحنبلي حاشية مصلح الدين اللاري على الفوائد الضيائية بأنها كثيرة الفوائد والزوائد[٢]. وذكرها أيضاً حاجي خليفة بأنها: جمع فوائد كثيرة[٣].

٢٨- شرح الفرائض السراجية: وهو شرح لفرائض الإمام سراج الدين محمد بن محمود بن عبد الرشيد السجاوندي الحنفي[٤].

٢٩- فرائض اللاري: ذكرها صاحب كشف الظنون[٥]، وقد تكون هي نفس شرح الفرائض السراجية والله أعلم.

---

(١) كشف الظنون: ١/ ٥١٦.

(٢) در الحبب: ق٢/ ١/ ٤١٥.

(٣) كشف الظنون: ٢/ ١٣٧٢.

(٤) در الحبب: ق٢/ ١/ ٤١٥، وكشف الظنون: ٢/ ١٢٤٩.

(٥) كشف الظنون: ٢/ ١٢٥١.

٣٠- **الفصول السبعة**: ذكره في كتابه (مرشد الغناء)، وذكر أنه اختصره من كتاب له اسمه (المباحث الستة)، وأن فيه تفاصيل البسملة والحمدلة والصلولة، ولكني لم أجد لهذا الكتاب أثراً فيما بحثت.

٣١- **كتاب في الفلك**: توجد نسخة مخطوطة منه في مركز جمعة الماجد بدبي، ومنسوب إليه، برقم: (٣٧٣٦٩٧).

٣٢- **المباحث الستة**، واختصره في كتابه الذي سماه (الفصول السبعة)، ذكرهما في كتابه (مرشد الغناء)، وذكر أن فيهما تفاصيل البسملة والحمدلة والصلولة، ولكني لم أجد لهذين الكتابين أثراً فيما بحثت.

٣٣- **مرآة الأدوار ومرقاة الأخبار**[(١)]: وهي كتاب كبير في التاريخ ألفه باللغة الفارسية، من بدء العالم إلى سنة ٩٧٤هـ، ورتبه على مقدمة وعشرة أبواب، وأهداه إلى الوزير محمد باشا حين قدم إلى الروم، ثم قام بترجمته محمد بن حسن جان بن محمد التبريزي الأصل شيخ الإسلام المفتي الرومي المعروف بخواجه سعد الدين الرومي (٨٤٣-١٠٠٨هـ)، قال صاحب هدية العارفين: « له من التصانيف: تاج التواريخ في تاريخ آل عثمان، مجلدين، مطبوع، وترجمة تاريخ اللاري »[(٢)]، وذلك بإشارة من الوزير المذكور، وألحق به وذيل ما فاته من المهمات بحذف الباب العاشر استغناء

(١) العقد المنظوم: ٤٢٠، وكشف الظنون: ٢/ ١٦٤٦.

(٢) هدية العارفين: ٢/ ٢٦٤.

عنه (بتاج التواريخ) له، وأورد أشياء كثيرة مما فات عنه أو أهمله ونبه على غفلاته، ورتبه على مقدمة في بدء الخلق وعشرة أبواب، إلى زمن السلطان سليمان القانوني سنة ٩٥٥هـ.

٣٤- مرشدُ الغَنَاءِ في شرحِ أمثلة البناء: أوله: « الحمد لله الذي ملأ قلوب عباده الحكمة والنور... »[١]، وهو كتابنا الذي بين أيدينا، وسيأتي الكلام عنه مفصلاً.

٣٥- المصرّح شرح الأمثلة المسرّح أو شرح أمثلة المراح، ذكره في كتابه الذي بين أيدينا، قال: « فمن أراد معرفة تفاصيل الأمر بأصله فليراجع إلى كتابنا: المصرح شرح الأمثلة المسرح » (هكذا) وفي نسخة أخرى (ف) قال: « فليراجع كتابنا شرح أمثلة المراح »، وقال أيضاً في موضع آخر: « ومن أراد أن يعرف الماضي والمضارع بأصلهما فلينظر إلى شرحنا شرح الأمثلة المسمى بالمصرح » ولم أجد له أثراً فيما بحثت، وقد يكون هذا شرحاً آخر له على متن (أمثلة البناء) أوسع من مرشد الغناء، لدلالة كلمة المسرح، وقد يكون هذا المصرحُ شرحاً لكتاب (مراح الأرواح) لأحمد بن علي بن مسعود، وهو رسالة متداولة في علم الصرف، مطبوعة ضمن مجموعة صرفية، ليست لصاحبها ترجمة معروفة[٢].

(١) إيضاح المكنون: ٢/ ٤٦٧، هدية العارفين: ٢/ ٢٥١.
(٢) الأعلام: ١/ ١٧٥.

- **وفاته**:

كما أجمعت المصادر على أن مصلح الدين اللاري قد ولد في مدينة لار فإنها أجمعت أيضاً على أنه توفي بمدينة آمد التي رحل إليها سنة (٩٦٧) هـ، وقضى فيها أكثر من عشر سنوات قبل أن يتوفى رحمه الله تعالى.

أما تاريخ وفاته فقد اختلف المؤرخون على عدة أقوال:

- القول الأول: توفي في سنة: (٩٦٧هـ): ذكره ابن العماد الحنبلي، ولكنه لم يجزم بذلك بقوله: « تقريباً »[١]، وقال به أيضاً شمس الدين ابن الغزي[٢] وهو أحد قولي عمر رضا كحالة[٣] اعتماداً على ابن العماد.

- القول الثاني: توفي في سنة (٩٧٧هـ): وهذا أحد أقوال حاجي خليفة[٤]، ولم ينسبه لأحد، وأيضاً أحد قولي الزركلي[٥].

- القول الثالث: توفي في سنة (٩٨٠هـ) ذكره حاجي خليفة من غير تأكيد عليه قائلاً: « مصلح الدين محمد بن صلاح اللاري، المتوفى سنة ٩٨٠، ثمانين وتسعمائة (٩٧٩) تقريبا »[٦].

---

(١) شذرات الذهب: ١٠/ ٥١٠.
(٢) ديوان الإسلام: ٤/ ٩٥.
(٣) معجم المؤلفين: ٣/ ٣٦١.
(٤) كشف الظنون: ١/ ١٩١، ٢/ ٢٠٢٩.
(٥) الأعلام: ٧/ ١٠٣.
(٦) كشف الظنون: ١/ ٥١٦.

- القول الثالث: توفي في شهر ذي الحجة من سنة (٩٧٩هـ): وهذا قول أغلب المؤرخين الذين ترجموا للشيخ مصلح الدين، فأولهم معاصره علي بن بالي، وذكر أيضاً الشهر الذي توفي فيه وهو شهر ذي الحجة من هذه السنة[١]، ووافقه أيضاً أحمد بن محمد الأدنةوي[٢]، وجزم بذلك حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون في أحد عشر موضعاً[٣]، وتابعهم في ذلك إسماعيل الباباني البغدادي[٤]، ويوسف سركيس[٥] والزركلي[٦] في أحد قوليه، وعمر كحالة[٧] في أحد قوليه.

وإذا أردنا الترجيح بين هذه الأقوال نجد أن القول الأخير، وهو أنه توفي في شهر ذي الحجة من عام (٩٧٩هـ) الموافق لشهر ابريل/ مايو ١٥٧٢م هو القول الراجح لعدة اعتبارات:

أولاً: أن هذا القول قول معاصريه الذين ترجموا له، وتابعهم غالب المؤرخين الذين أتوا بعدهم.

---

(١) العقد المنظوم: ٤١٩.
(٢) طبقات المفسرين: ص: ٣٩٦.
(٣) كشف الظنون: ١/ ٦٠، ١/ ٦٩، ١/ ٤٧٣، ١/ ٩٠٠، ٢/ ١٠٣٩، ٢/ ١٠٦٠، ٢/ ١١١٦، ٢/ ١٢٤٧، ٢/ ١٢٥١، ٢/ ١٣٧٢، ٢/ ١٨٩٣.
(٤) هدية العارفين: ٢/ ٢٥١، وإيضاح المكنون: ٢/ ٤٦٧.
(٥) معجم المطبوعات: ٢/ ١٥٨٤
(٦) الأعلام: ٦/ ١٦٩.
(٧) معجم المؤلفين: ٣/ ٨٩٠.

ثانياً: أنه لم يذكر ابن الحنبلي في كتابه دَرِّ الحَبَب في تاريخ أعيان حلب تاريخاً لوفاته عندما ترجم له؛ لأن ابن الحنبلي توفي في سنة (٩٧١هـ) أي قبل وفاة الشيخ مصلح الدين، فلو كان اللاري توفي في عام ٩٦٧هـ لذكر ابن الحنبلي ذلك.

ثالثاً: إن ابن العماد الذي قال بالقول الأول لم يقل به بصيغة الجزم وإنما قاله بالتقريب.

رابعاً: ذكر ابن الحنبلي أن اللاري رحل من حلب إلى آمد في عام ٩٦٧هـ بينما يذكر علي بن بالي أن اللاري شاع ذكره الحسن بين الناس في آمد واختاره أميرها إسكندر باشا أن يكون معلماً له ولأبنائه، وزاد في إكرامه وجعله مقيماً دائماً في هذه المدينة وكلفه بالتدريس في مدرستها، فاشتغل بالعلم والإفتاء، حتى توفي، ومعلوم أن كل هذه الأعمال بحاجة إلى وقت طويل، والذي استمر أكثر من عشر سنوات، وبذلك يثبت أن الشيخ مصلح الدين اللاري قد توفي في شهر ذي الحجة من عام تسعة وسبعين وتسعمائة من الهجرة (٩٧٩هـ).

❁ ❁ ❁

الفصل الثاني

دراسة الكتاب

- توثيق عنوان الكتاب:

نص الشيخ مصلح الدين اللاري في مقدمته لكتابه على اسم كتابه بصريح العبارة كما هو العرف عند كثير من علمائنا الأوائل؛ فقال: « وسميته مرشدَ الغَنَاءِ شرح أمثلةِ البِنَاءِ »، بالإضافة إلى أن الذين ترجموا له قد ذكروا الكتاب بهذا الاسم تأكيداً لما اختاره مؤلفه(١).

أما كلمة الغَناء بفتح الغين المعجمة، وهو المراد هنا، فتأتي بمعنى: الكفاية، والاستغناء.

قال الرازي: « الغَناء بالفتح والمد: النفع، وبالكسر والمد: السَّماع، وبالكسر والقصر: اليَسار، تقول: منه غَنِي بالكسر غِنىً، فهو غَنِيٌّ، وتَغَنَّى: أيضا؛ أي: اسْتَغْنَى، وتَغانَوْا: استغنى بعضهم عن بعض »(٢).

إذن المعنى المراد من هذا العنوان، هو: أن هذا الكتاب يرشد طالب العلم إلى ما فيه غِنىً عن بقية الكتب الأخرى ويُجزيه، وفيه كفاية له في تعلم هذا القسم من أقسام علم الصرف وهو بناء الأفعال.

- توثيق نسبة الكتاب للمؤلف:

وَثَّقَ الشيخُ مصلح الدين اللاري كتابَه لنفسه عندما ذكر ذلك في مقدمته لكتابه عندما قال: « قال النصحي الفقير (وفي نسخة: العبد الفقير) إلى رحمة

(١) انظر: إيضاح المكنون ٢/ ٤٦٧، وهدية العارفين ٢/ ٢٥١.

(٢) انظر: مختار الصحاح للرازي، محمد بن أبي بكر، دار ابن كثير ط٣ بيروت ١٩٩٨: ٤٨٣.

ربه القدير الملقب بمصلح الدين، مِن جانب الأساتيذ المحدثين:... وسميته مرشد الغناء شرح أمثلة البناء ».

وكذلك ذكر المترجمون له هذا الكتاب من ضمن مؤلفاته كالبغدادي في إيضاح المكنون[١]، عندما قال: « مرشد الغناء بشرح أمثلة البناء، أولها: « الحمد لله الذي ملأ قلوب عباده بالحكمة والنور... إلخ » لمصلح الدين محمد بن صلاح اللاري المتوفى سنة ٩٧٩هـ تسع وسبعين وتسعمائة »، وكذلك قال في هدية العارفين[٢].

- قيمة الكتاب العلمية واعتماد العلماء له:

يتميز هذا الكتاب بقيمة علمية كبيرة؛ إذ هو شرحٌ على متنٍ مهمٍ جداً، وهذا المتن يُشَكِّلُ اللبنةَ الأساسية في التكوين العلمي الصرفي لكل طالب، قال صاحب كشف الظنون: « مختصر مشهور يقرأه الصبيان »[٣]، وهو يفسر عناية العلماء به، واهتمامهم بشرحه وتفهيمه وتقريبه، وقد عدَّد عبد الله الحبشي في « جامع الشروح والحواشي » واحداً وثلاثين شرحاً لذلك المتن، وجعل العلامةَ اللاريَّ ثالث شارح لهذا المتن[٤].

(١) إيضاح المكنون ٢/ ٤٦٧.
(٢) انظر: هدية العارفين ٢/ ٢٥١.
(٣) كشف الظنون: ١/ ٢٥٥.
(٤) انظر: جامع الشروح والحواشي للحبْشي، عبد الله، المجمع الثقافي- أبوظبي، ط٢، ٢٠٠٦.: ١/ ٥٧٠-٥٧٣.

وقد رجع المؤلف في شرحه إلى مصادر مهمة ومتنوعة - سنذكرها لاحقاً- في اللغة والنحو والصرف والتفسير وعلم الكلام، لعلماء أجلاء، ونقل نقولاً ذات قيمة أساسية من هذه المصادر، ومن مؤلفين لم يصرح بأسمائهم، ودلت النقول عنهم على جلالة قدرهم وسعة علمهم.

ولم يكن جهد المؤلف مقتصراً على النقل، بل نَقَلَ وناقشَ، وبحث وحرَّر، واستشكل وأجاب، وأورد وردَّ، وهذا منثور في صفحات الكتاب كله.

ولو ذهبتُ أُمثِّلُ لهذا كله لطال علينا الوقت، فأكتفي بإحالة القارئ على الكتاب، وهو بين يديه.

ومما يدل على أهمية هذا الكتاب كثرة نسخه المخطوطة، وانتشارها، ونستنتج من هذا الأمر دخوله في المناهج التدريسية، واعتماده من قبل العلماء المدرسين والدارسين، وخاصة في البلاد التركية التي عاش فيها المؤلف الربع الأخير من حياته، وألَّف لها هذا الكتاب، وجعله يدرج فيه بعض الأبيات باللغة التركية.

وربما كان هذا - أعني كثرة النساخ وكون أكثرهم من الأتراك- هو السبب في وجود بعض التعابير القلقة والأخطاء الإملائية.

وقد بحثت عن نقول عن الكتاب، فلم يسعفني البحث بشيء إلى الآن، ولعلي أواصل البحث مستقبلاً [1]، على أن عدم وجود نقول عنه لا يدل على

(١) قد وجدت نقلًا عن المؤلف في مصدر مهم من مصادر التفسير وهو كتاب « روح المعاني

عدم الأهمية، إذ الكتاب شاع وانتشر في المناطق التركية، وكأنه لم يتداول كثيراً في المناطق العربية، ولا أستبعد الاعتماد عليه في مؤلفات العلماء الأتراك؛ لأنه كُتِبَ في بيئة تركية ولطلاب يدرسون هناك، ويدل على ذلك استشهاد المؤلف بأبيات شعرية باللسان التركي العثماني في أكثر من موضع.

وجدير بالذكر أنني قد عرضت هذه الأبيات على أحد العلماء الأتراك لترجمتها، عندما اجتمعت به في المؤتمر الخامس للمجلس العالمي للغة العربية في دمشق، صيف عام ٢٠٠٨، فأعلمني أن هذه الأبيات قد كتبت باللغة العثمانية، ولا يتحدث بها الأتراك الآن، ولا يفهمها إلا المتخصصون في هذه اللغة.

- **مصادر المؤلف في الكتاب**:

لقد اعتمد المؤلف - رحمه الله - على من سبقه من علماء الصرف اعتماداً كبيراً، ورجع إلى عدد من المصادر في شرحه هذا، ونقل عنهم ضمناً أو تصريحاً، مما أضفى على شرحه أهمية أخرى، وكان له في ذلك عدة أساليب، فتارة يصرح بأسماء الكتب التي رجع إليها، وتارة يذكر المصنفين، وتارة

في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني » للإمام محمود شكري الألوسي (ت١٢٧٠هـ)، انظر روح المعاني، دار إحياء التراث العربي - بيروت (بدون تاريخ): ١٧/ ٢٦، وهذا مما يعكس جلالة قدر العلامة اللاري رحمه الله تعالى.

يبهم أسماء مصادره ومؤلفيها، كما أنه أحال على عدد من كتبه وهذا تفصيل القول في ذلك:

أولاً: الكتب التي صرح بها وأذكرها على حسب تسلسل رجوعه إليها:

١- الشافية وشروحها.

٢- تفسير القرطبي.

٣- حاشية اللقاني على شرح التفتازاني على العزي (خ)، وقد صرح بالرجوع إليه سبع مرات.

٤- الشكرية حاشية المقصود.

٥- الإيضاح.

٦- المحكم.

٧- القاموس.

٨- المراح.

٩- شرح العزي للتفتازاني.

١٠- شرح التسهيل لابن مالك.

١١- أغلاط العوام لأبي السعود، رسالة باللغة التركية.

١٢- كتب الفقه (ولم يحدد شيئاً منها).

١٣- الصحاح.

١٤- حاشية شرح العقائد (النسفية) للتفتازاني لإيجة خليفة.

١٥- ترجمان الصحاح.

١٦- المطلوب « شرح المقصود ».

١٧- التسهيل.

ثانياً: أسماء العلماء الذين نقل عنهم:

١- سيبويه.

٢- ابن عصفور.

٣- الفاضل الهندي.

٤- ابن إياز.

٥- ابن الخشاب.

٦- الفراء.

٧- الزوزني.

٨- السيد ركن الدين.

٩- البدر ابن مالك.

١٠- الشيخ عبد القاهر.

١١- السروري.

١٢- الجيلي.

١٣- المرادي.

١٤- ابن يعيش.

١٥- ابن مالك.

١٦- سعد الدين التفتازاني.

ثالثاً: وأبهم عدداً من أسماء مصادره ومؤلفيها، وكان له في ذلك عدة أساليب كقوله:

- قال بعض الفضلاء.

- قال بعض فضلاء زماننا.

- سمعنا عمن سمع عن بعض الأفاضل.

- قال بعض العلماء.

- رأيت في بعض الحواشي.

- هكذا وجدناه في بعض الكتب.

- كذا في بعض الحواشي.

- قال المحققون.

- قال بعضهم.

- قال بعض الأفاضل.

- في بعض الشروح.

- أشار بعض المصنفين.

- بعض المحققين.

رابعاً: أحالنا على بعض كتبه لاستكمال مباحث تعرض لها، وهي:

١- (الفصول السبعة) وهو كما يقول: مختصر من (المباحث الستة)، وفيه تفاصيل البسملة والحمدلة والصلولة.

٢- (المباحث الستة) وذكر أن فيه زيادة تفاصيل في البسملة والحمدلة والصلولة بحيث يحصل المراد ويفهم الكلام.

٣- (المصرح شرح الأمثلة المسرح) قال: « من أراد معرفة تفاصيل « الأمر » بأصله فليرجع إلى كتابنا: المصرح... ».

٤- (الحياة شرح شروط الصلاة) قال: « من أراد ترجمة مُضَر فلينظر إلى كتابنا الحياة... ».

٥- (رسالة الثلاثة) وفيها تفاصيل حكم السلام، وقد مر ذكرها في مؤلفاته.

- **منهج المؤلف**:

لم يذكر المؤلف شيئاً عن منهجه في مقدمته لكتابه إلا أنه قال: إنه « شَرَحه بشرحٍ وافٍ وعن سائر الشروح كافٍ ».

ومن خلال قراءتنا للكتاب نجد أن المؤلف نهج منهج الشرح جملة جملة، بأن يذكر جملة فيشرحها، ثم يذكر جملة أخرى فيشرحها إلى آخر الكتاب، وفي كثير من الأحيان يجتزئ من المتن كلمة ثم يشرحها كما فعل في كلمة « اعلم »[1]، فقد أفاض في شرحها. مع زيادات في المسائل والفروع.

ويستشهد في أثناء شرحه بآيات من القرآن الكريم، وأقوال من سبقه من علماء اللغة مثل سيبويه، وابن قتيبة، وابن مالك، وغيرهم.

ويشرح شرحاً واضحاً ووافياً المسائل الصرفية كما ذكر ذلك في مقدمته للكتاب، ويفرِّع تفريعات كثيرة وموجزة.

يفسر بعض الكلمات اللغوية الغامضة، وليس كلها.

---

(١) انظر: ص ٧١ تحت عنوان: الفرق بين العلم والمعرفة والفهم.

وكثيراً ما يستطرد فيخرج عن الموضوع فيورد فوائد علمية دقيقة ومهمة في غير موضوع الصرف.

وكثيراً ما يحيل القارئ إلى كتبه وكتب سابقيه للاستزادة من الفوائد العلمية.

وكثيراً ما يستخدم أسلوب السؤال والجواب والمحاورة العلمية؛ كقوله: إن قلتَ: كذا، قلنا: كذا، ثم يأتي بأدلة وتعليلات لغوية، نحو قوله: فإن قلتَ: أليس بحث اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بحثاً عن الأسماء؟ قلتُ: إنما يبحث الصرفيون عنها لكمال مشابهتها بالأفعال في الحركات والسكنات وعدد الحروف... إلخ[1].

- آراؤه وترجيحاته في الكتاب:

لا شك أن الشيخ لم يكن مجرد ناقل وجامع وإنما كان متفحصاً ودقيقاً في أقواله وآرائه، فيختار ويرجح بعضها، أو يترك ويعرض عن بعضها الآخر، وكل ذلك بأسلوب تأليفي واضح، وكثيراً ما يستخدم طريقة الشرط والجواب: (فإن قلتَ كذا، قلتُ كذا)، وفي كثير من المواضع يجمع الآراء ولا يعلق عليها عندما لا يجد تعارضاً بينها، وعندما يرجح رأياً قد ينسبه إلى من نقل عنه هذا الرأي تقوية لرأيه من جهة، ولاتصافه بالأمانة العلمية من جهة أخرى، فانظر مثلاً في مسألة (التصريف) ص: ٧٨ و ١٢٣: إذ رد

(١) انظر: ص ٧١ تحت عنوان: أبنية الأفعال.

قول بعض الفضلاء: « فلأجل دفع هذا الالتباس زيدت التاء في أوله عوضاً عن التشديد »، ثم قال: هذا غير مسلم به؛ لأن الياء في مصدره عوض عن التشديد كما قال العلامة (اللقاني).. فالياء في التصريف عوض عن التشديد، وإذا كان الياء عوضاً عن التشديد لا تكون التاء في أول المصدر عوضاً عن التشديد؛ لأن الحرفين يلزم أن يكونا عوضاً عن حرف واحد وهو غير مسموع... إلخ.

وفي موضع آخر يرى أن إطلاق كلمة المضارع أرجح من الغابر فيقول: المضارع كينصُر، وفي بعض النسخ: في الغابر، والأول أولى؛ لأنه أبعد من الاحتمال؛ لأن الغابر من الغبور وهو من المصادر الأضداد. وقد تجد أمثلة أخرى من هذا القبيل، ولكننا نكتفي بهذا القدر، والله أعلم.

- **منهج التحقيق**:

التزمت بالمنهج العلمي للتحقيق حسب ما قرره علماء الصنعة، ويتلخص في نقاطٍ، أهمها:

- التقيد بكتابة الرسم الإملائي الحديث وإصلاح ما يخالفه إن وجد في المخطوطة، إن لم يكن ذلك مقصوداً.

- إجراء التصحيح والتقويم وإكمال السقط في متن النسخة مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

- أثبت في الهامش الفروق المهمة الواردة بين النُسخ، أما غيرها مثل أخطاء النساخ فأهملها.

- تخريج الشواهد القرآنية والحديثية والشواهد الشعرية والأمثال.

- تشكيل الآيات والأحاديث والأشعار والأمثال والأعلام والبلدان وبخاصة الأمثلة الصرفية والنحوية.

- التعريف بالأعلام الذين وردت أسماؤهم في المخطوط.

- شرح الكلمات الغريبة.

- تخريج النصوص المقتبسة والشواهد.

- التوسط في إثبات الشروح والتعليقات في الهامش، من تعريف بالأماكن والأعلام وشرح للغريب وتخريج للنصوص المقتبسة وإبداء الرأي في الغامض من العبارات.

- كتابة متن أمثلة البناء بالخط الغامق ووضع خط تحته؛ لتمييزه من الشرح.

- وضع عناوين للأبواب الرئيسة، ولبعض المباحث التي توقف عندها المؤلف، ورأيت في زيادتها ما يساعد القارئ على استيعاب ما يقرأه، ووضع هذه العناوين داخل القوسين: [ ].

- **وصف النسخ**:

لقد وضعتُ يدي - بفضل الله تعالى - على إحدى عشرة نسخة مخطوطة لكتاب مرشد الغناء، أَقدَمُها نسخت سنة ١١٣٩ هـ أي بعد وفاة المصنف بمائة وستين سنة.

وقد اعتمدت في تحقيقي على ثلاث نسخ من هذه النسخ الإحدى عشرة، وهذا وصفها:

الأولى: نسخة دار إسعاف النشاشيبي، القدس - فلسطين ورقمها: (٨٧م - ت) وتقع في ٢٩ ورقة في كل صفحة ٢٣ سطراً كتبت بخط النسخ واسم ناسخها: عمر، وتاريخ نسخها سنة ١١٥١ هـ وقد حصلت عليها من نسخة مصورة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث برقم ٢٨٩٩.

وهذه النسخة تامة، ومشكولة، وقد تمت مقابلتها وتصحيحها على نسخ أخرى، ولهذه الأسباب، فقد اتخذتها (**أصلاً**).

الثانية: نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض (OR ٥١٨٢)، ناسخها هو الخطاط: السيد عبد الله بن السيد أحمد أفندي الأماسي المدعو بعبد الواسع زادة في عام ١١٥٢هـ بخط تعليق جميل وواضح وهي نسخة تامة وقليلة الأخطاء، إلا أن بعض أوراقها قد

أصابتـه الرطوبـة فطمـس بعـض الكلـمات، عـدد أوراقها ٢٩ ورقـة في كل صفحة ٢٧ سطرا. **ورمزت لها برمز (أ).**

الثالثة: نسخة مكتبة غازي خسرو في سراييفو - البوسنة والهرسك، رقم MS ١٠٨، كتبها بخط النسـخ خطاطٌ اسـمه عثمان المولود في الاقح شاري، وقـد فـرغ مـن نسـخها - كـما جـاء في آخرهـا - في الخامس من رجب سـنة ١١٣٩هـ وتقع في ٤٩ ورقة، في كل صفحة ١٩ سطراً.

وهـذه النسـخة تامـة ومكتوبة بخط واضـح وجميل، وهي أقدم النسـخ المتوفرة عندي، إلا أن فيها كثيراً من الأخطاء اللغوية والإملائية والسقطات العجيبة، والتي لم تخل نسـخة منها، وقد حصلت عليها من نسخة مصورة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث برقم ٧٩٠٦. **ورمزت لها برمز (س).**

أما بقية النسخ فلم ألتفت إليها إلا عند الضرورة وهذا بيانها:

رابعاً: نسـخة الأرشـيف الوطني - سـراييفو- البوسنة والهرسك رقم: R - ٨٩، رمزها: **(ف)**، تاريخ النسـخ: بدون، اسـم الناسـخ: محمد أفندي، نوع الخط: تعليق، عدد الأوراق والأسطر: ٤٩ ق، ١٩ س، حالة المخطوطة: كثيرة الأخطاء الإملائية واللغوية وفيها بعض الأسقاط.

خامساً: نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم: OR ١١٩٧، رمزها: (ع)، تاريخ النسخ: ١٢١٩ هـ، اسم الناسخ: عبد الله بن بكر بن عثمان، نوع الخط: تعليق، عدد الأوراق والأسطر: ٥٦ ق، ١٧ س، حالة المخطوطة: جيدة ومقروءة.

سادساً: نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم: OR ١-٦٢٨٩، رمزها: (ب)، تاريخ النسخ: ١٢١٤ هـ، اسم الناسخ: مجهول، نوع الخط: نسخ، عدد الأوراق والأسطر: ٤٠ ق، ١٩ س، حالة المخطوطة: جيدة ومقروءة، ولكن فيها بعض النقص.

سابعاً: نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم: OR ٢١٩٦، رمزها: (م)، تاريخ النسخ: ١٢٥٨ هـ، اسم الناسخ: مصطفى بن صالح بن محمود بن مصطفى بن إلياس، نوع الخط: تعليق، عدد الأوراق والأسطر: ٣٥ ق، ٢٣ س، وحالتها: جيدة ومقروءة.

ثامناً: نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم: OR ١-٨٨٠٠، رمزها: (د)، تاريخ النسخ: ١٢٥٥ هـ، اسم الناسخ: مجهول، نوع الخط: تعليق، عدد الأوراق والأسطر: ٣٩ ق، ٢١ س، حالة المخطوطة: واضحة ومقروءة، ولكنها غير دقيقة إملائياً ولغوياً.

تاسعاً: نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم: OR ١٢١٣٢، رمزها: (هـ)، تاريخ النسخ: ١٢٦١ هـ، اسم الناسخ: محمد بن عثمان أفندي، نوع الخط: نسخ، عدد الأوراق والأسطر: ٢٤ ق، ١٩ - ٢٣ س، حالة المخطوطة: جيدة ومقروءة.

عاشراً: نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم: OR ٥-١٢١٩٢، رمزها: (و)، تاريخ النسخ: ١٢٦٦ هـ، اسم الناسخ: مجهول، نوع الخط: نسخ، عدد الأوراق والأسطر: ٥٤ ق، ٢١ س، حالة المخطوطة: جيدة ومقروءة.

حادي عشر: نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،رقم: OR ٢-١٤٢٢٢، رمزها: (ز)، تاريخ النسخ: بدون، اسم الناسخ: مجهول، نوع الخط: نسخ، عدد الأوراق والأسطر: ٤١ ق، ١٧ س، حالة المخطوطة: جيدة ومقروءة.

❁ ❁ ❁

صور لبعض صفحات المخطوطة

الورقة الأولى

من مخطوطة: دار إسعاف النشاشيبي بالقدس – فلسطين رقم ٨٧ م– ت

النسخة (الأصل)

ولا يجئ من غيرها وهو باب نعر وحسب بالاستقراء والثالث ان كانت الهمزة في مقابلة لام
اى لام المهموز يسمى هذا النوع من المهموز مهموز اللام كقراء لكون لام همزة وهو يجئ من
اربعة ابواب ايضا من باب ضرب نحو هَنَأَ يَهْنِئُ ومن باب فتح نحو سَبَأَ يَسْبَأُ ومن
باب علم نحو صَدِئَ يَصْدَأُ من صدئ الحديد كداء الصحاح ومن باب حسن نحو جَرُؤَ
يَجْرُؤُ وهو الجراءة والشجاعة ولا يجئ من غيرها بالاستقراء وهذه الاقسام المذكورة يقال
لها اقسام سبعة لكون مجموع آحادها سبعة بجمعها اى هذه الاقسام السبعة هذا البيت
الذى اوردته على سبيل النظم لتسهيل حفظه وضبطه على اطلبة العلم وهو قول الشاعر
صحبت مثالث مضاعف لفيف ناقص ومهموز فاجوف تمت بالخير على يد عمر الخير
في سنة
١١٥١

الورقة الأخيرة

من مخطوطة: دار إسعاف النشاشيبي بالقدس – فلسطين رقم ٨٧ م– ت

النسخة (الأصل)

الورقة الأولى

من مخطوطة: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض

النسخة (أ)

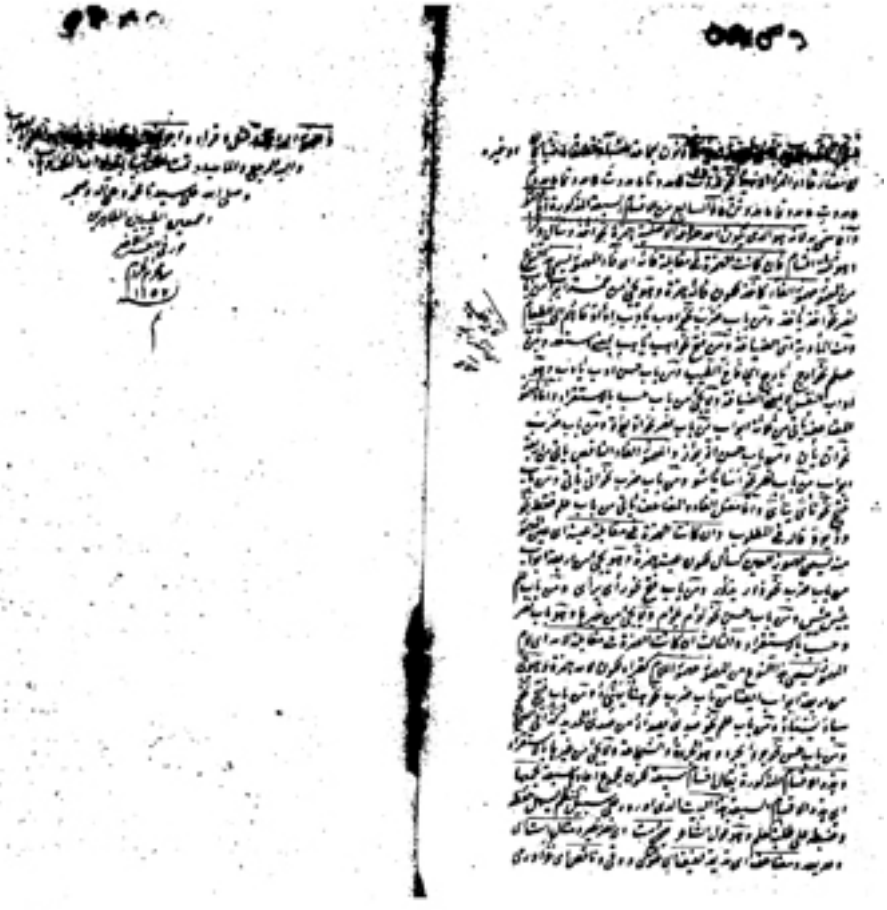

الورقة الأخيرة

من مخطوطة: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض

النسخة (أ)

الورقة الأولى

من مخطوطة: سراييفو – البوسنة والهرسك رقم MS ١٠٨

النسخة (س)

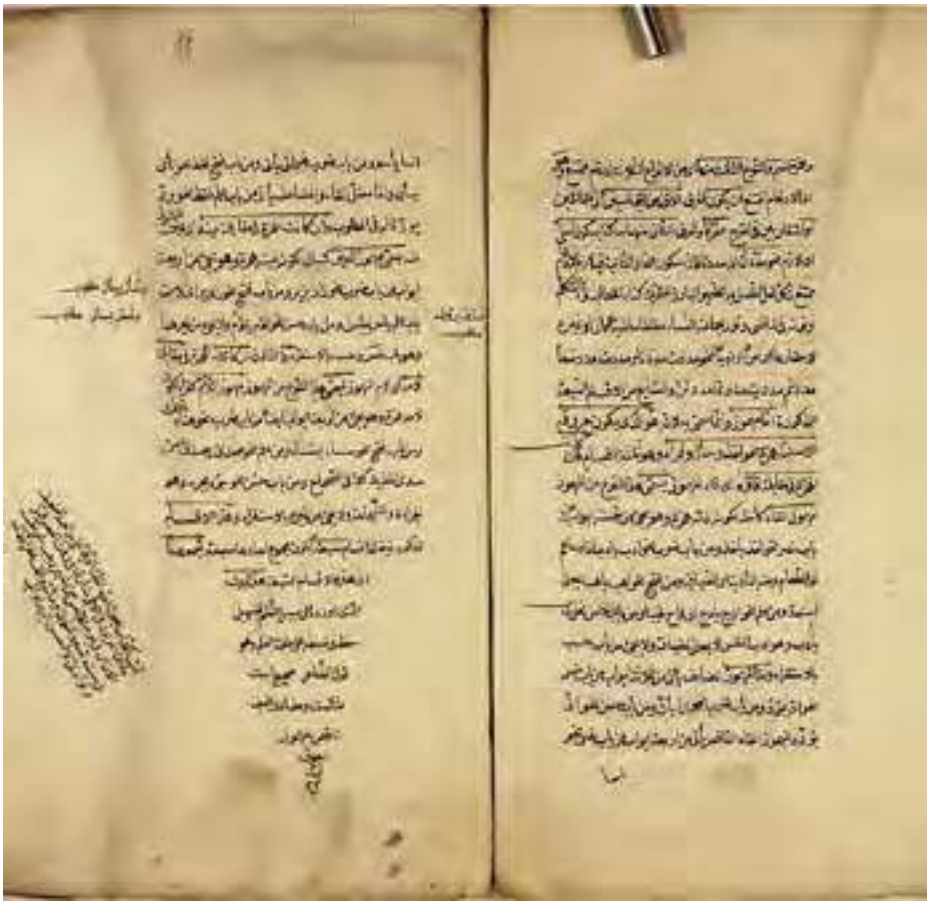

الورقة الأخيرة

من مخطوطة: سراييفو – البوسنة والهرسك رقم MS ١٠٨

النسخة (س)

القسم الثاني

النص المحقق

[مقدمة الشارح]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي ملأ قلوب عباده بالحكمة والنور، وجعل العلماء من بينهم لامعة كالبدور، وسهل للطالبين بمعرفة[١] كلمات التصريف، وحفظهم عن تغيير الكلمات والتصحيف والتحريف، والصلاة والسلام على أفضل الرسل، محمد الهادي إلى أقوم السبل، وعلى آله العظام، وأصحابه الكرام، وبعد:

قال النصحي[٢] الفقير إلى رحمة ربه القدير [الملقب بمصلح الدين، مِن جانب الأساتيذ المحدثين][٣]: لما كان بناء الأمثلة[٤] كتاباً محتاجاً إليه للطلبة، ويجب أن يُحفَظَ هذا الكتابُ[٥] لرفع مرض الجهل وتحصيل الشفاء، لكنَّ[٦] مَتْنَ هذا الكتابِ يحتاج إلى شرحٍ واضحٍ للطلاب، فشرحتها[٧] بشرح وافٍ، وعن سائر الشروح كافٍ، وسَمَّيْتُه « مُرْشِدَ الغنَاءِ شَرْح أَمْثِلَةِ البِنَاءِ »، ومن

(١) الأولى حذف الباء لأن (معرفة) مفعول به لسهل، أو أن المفعول به محذوف تقديره (العلوم) فتصبح العبارة: (وسهل للطالبين العلوم بمعرفة كلمات التصريف).

(٢) في (أ): « العبد ».

(٣) من (أ).

(٤) هكذا جاء في الأصل، والأولى (أمثلة البناء) كما سيأتي لاحقا عندما يسمي كتابه.

(٥) في (أ): « يجب أن يحفظ كتاب أمثلة البناء ».

(٦) في (أ): « سيما ».

(٧) هكذا في جميع النسخ ولعل الصواب (فشرحته) لأن الضمير يعود على (مَتْن) المذكور آنفا.

أراد تَعَلُّمَ أصولِ الكلمات، وفَرْقَ المعتلاتِ من [الصحيحات][١]، فليطالعْ بهذا[٢] الكتاب، يفتحْ منه مغلقات الأبواب، بعون الله الملك الوهاب، والله أعلم بالصواب.

قال المصنف [عملاً بواجبة الاستعمال][٣]: **بسم الله الرحمن الرحيم**، وجعل غيرها من واجبات الاستعمال وهو الحمدلة والصلاة من باب الاكتفاء؛ كقوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [سورة النحل: ٨١]، فاكتفى البردَ به[٤]، كذلك المصنف - رحمه الله - اكتفى عن غير التسمية بها، أو نقول: ذكر المصنف - رحمه الله - واجباتِ الاستعمالِ كلَّها، لكن لم يكتب بأول كتابه، والمقصودُ إتيانُ الواجبات على الإطلاق، سواء كان باللسان أو [بالكتابة أو بالجنان][٥]، أو نقول: لم يأت المصنف الواجباتِ الثلاثَ باللسان أو الكتابة بل أتى بالقلب والحال، كما قيل: « لسان الحال أنطق من لسان المقال »[٦].

---

(١) في الأصل: « التصحيحات »، والمثبت من (أ) و(س).

(٢) هكذا في جميع النسخ مع أن الباء زائدة والفعل (يطالع) يتعدى بنفسه، ولعله وضع الباء موضع « في ».

(٣) من (أ).

(٤) هكذا في جميع النسخ، ولعل الصواب (فاكتفى به عن البرد).

(٥) في الأصل و(س): « الكتابة بالبناء » وما أثبتناه من (أ) وهو الصواب.

(٦) قائل هذه العبارة هو: عبيد الله بن يحيى بن خاقان، أبو الحسن (٢٠٩-٢٦٣هـ) وزير المتوكل الخليفة العباسي ثم المعتمد، وكان عاقلا حازماً، انظر: الإعجاز والإيجاز للثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد النيسابوري، المطبعة العمومية - القاهرة ١٨٩٧: ٧١، والأعلام: ٤/ ١٩٨

ومـن أراد تفاصيل البسـملة والحمدلة والصلاة؛ فلينظـر كتابنا (فصول السـبعة)[١] وهو مختصر من (المباحث السـتة)[٢]، ومـن أراد زيادة التفاصيل في البسـملة والحمدلة والصلاة[٣] بحيث يحصل المراد ويفهم الكلام، فلينظر كتابنا (المباحث[٤] السـتة)، والله يؤتي الحكمة من يشـاء مـن عباده، والله على كل شيء قدير، والله أعلم بالصواب.

[أبنية الأسماء]

[أبنية الاسم الثلاثي]

فائـدة: ولا بـد لطالب العلـم أن يعرف أولاً الأسـماء الأصلية والأفعال الأصلية.

والأسماء الأصلية ثلاثة أقسام:

[**القسـم**][٥] **الأول: ثلاثـي**: وهـو عـشرة أبنيـة؛ أي أبواب، وسـتجيء، والقسـمة التصوريـة تقتضي سـتة عـشر باباً؛ لأنـه يتصور في فـاء فعله أربعة

(١) لم أجد لهذا الكتاب أثراً فيما بحثت.

(٢) لم أجد لهذا الكتاب أثراً فيما بحثت.

(٣) في (أ) و(س): « والصلولة »، والبسـملة، أي: قول: بسم الله، والحمدله: قول: الحمد لله، وهـذا ما يسـمى بالنحت وهو: أن تعمـد إلى كلمتين أو جملة، فتنتزع مـن مجموعها كلمة فذة، تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسـها. انظر: فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي، تحقيق سليمان سليم البواب، دار الحكمة – دمشق، ١٩٨٤: ١/ ٧٥٧.

(٤) في الأصل: « بالمباحث الستة ».

(٥) من (أ).

أحوال: الحركات الثلاث والسكون، وفي عين فعله أيضاً الحركات الثلاث والسكون، فضربنا الأربعة في الأربعة فصارت ستة عشر [باباً][(١)]، والقسمة العقلية مقتضاها أن يكون اثني عشر باباً؛ لأن العقل يقتضيه، لأنه يتصور في الفاء الحركات الثلاث فقط ولا يمكن السكون؛ لأنه يتعذر الابتداء بالساكن فضربنا الثلاثة في الأربعة التي في عين الفعل، وهي الحركات الثلاث والسكون، فصار اثني عشر باباً، وأما بالاستقراء والتتبع فعشرة أبواب فقط[(٢)]، فافهم ولا تغفل، فإنه من مزالق الأقدام.

وهي؛ أي الأسماء الأصلية: فَلْسٌ[(٣)]، وفَرَسٌ، وكَتِفٌ، وعَضُدٌ[(٤)]، وحِبْرٌ، وعِنَبٌ، وإِبِلٌ، وقُفْلٌ، وصُرَدٌ[(٥)]، وعُنُقٌ، وفيها وجوه أُخَر لا نذكرها لئلا يطول الشرح، فمن أراد معرفتها فلينظر إلى (الشافية)[(٦)] وشروحها[(٧)].

---

(١) من (أ).

(٢) خرج من القسمة العقلية وزنان، وهما: (فُعِل) و(فِعُل)، انظر: المنصف لابن جني: ١/ ١٨، ونزهة الطرف للميداني: ١/ ١٠١.

(٣) الفَلْس معروف، والجمع في القلة أَفْلُس، وفُلُوس في الكثير، وأَفْلَسَ الرَّجلُ: صارَ ذا فُلُوس بعد أَن كان ذَا دراهِم، يُفْلِسُ إِفلاساً: صار مُفْلِساً، كأَنما صارت دراهِمه فُلُوساً وزُيوفاً. انظر: لسان العرب لابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون- دار المعارف، القاهرة: مادة (فلس).

(٤) العضد: الساعد، وهو ما بين المرفق إلى الكتف. انظر: اللسان: مادة (عضد).

(٥) الصَّرَدُ: طائرٌ فوق العصفور، يَصِيدُ العصافير، والجمع صِرِدانٌ. انظر: اللسان: مادة (صرد).

(٦) انظر: الشافية لابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، تحقيق أحمد حسن العثمان، المكتبة المكية - مكة المكرمة ١٩٩٥: ص: ١٢، ١٨، ٤٥.

(٧) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، تحقيق محمد =

[أبنية الاسم الرباعي]

والقسم الثاني: الرباعي المجرد[١]، وهو خمسة أبنية كجَعْفَرٍ وزِبْرِجٍ وبُرْثُنٍ ودِرْهَمٍ وقِمَطْرٍ؛ الجعفر: النهر الصغير، والزبرج: الزينة، والبرثن: مخلب الأسد، والقِمَطْرُ: ما يصان فيه الكتب، وفيها أقوال أُخر فلينظر إلى (الشافية) وشروحها.

[أبنية الاسم الخماسي]

والقسم الثالث: الخماسي[٢]، وهو أربعة أبنية: كسَفَرْجَلٍ وقِرْطَعْبٍ وجَحْمَرِشٍ وقُذَعْمِلٍ؛ السفرجل معلوم، والقرطعب: الشيء الحقير، والجحمرش: العجوز، والقذعمل: الإبل الضخم[٣].

[أبنية الأفعال]

فائدة: وأما الأفعال فخمسة وثلاثون باباً أي نوعاً، وسيجيء تفصيلها إن شاء الله تعالى، فَلَم يبين المصنف - رحمة الله تعالى عليه - الحروف كما لم يبين الأسماء لعدم [تصريف][٤] الحروف، وقلة تصرفات الأسماء.

= نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٥: ١/ ٣٥-٤٧، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي، أبي الفضائل ركن الدين الحسن، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود،مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ٢٠٠٤: ١/ ٢٠٠-٢١٤.

(١) انظر: المنصف: ١/ ٢٥، ونزهة الطرف: ١/ ١١٢.

(٢) انظر: المنصف: ١/ ٢٨، ونزهة الطرف: ١/ ١١٩.

(٣) القُذَعْمِل والقُذَعْمِلة: صفة للقصير الضخم من الإبل، انظر: اللسان، والتاج: مادة (قذعمل).

(٤) في الأصل: « تصرف » والمثبت من (أ) و(س).

فـإن قلـتَ: أليس بحث اسـم الفاعـل والمفعـول والصفة المشـبهة بحثاً عن الأسماء؟

قلتُ: إنما يبحث الصرفيون عنها لكمال مشـابهتها بالأفعال في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

فإن قلتَ: اسم المفعول والصفة المشبهة ليسا بمشابهين بالفعل.

قلتُ: إن المشابهة بينهما وبين المضارع حاصلةٌ تقديراً، لأن أصلَ مَضروبٍ مُضْرَبٌ بضم الميم وسكون الضاد وفتح الراء، مثل: يُضْرَبُ، فإعلاله ظاهرٌ، والمراد من المُشَابَهَةِ أعم من أن يكون لفظاً أو تقديراً، وأما الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ فإنها مُشَابِهَةٌ لاسم الفاعل، في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فمشابِهُ المشـابِهِ للشيء مشـابهٌ لذلك الشيء، فاحفظ هذه القواعد والفوائد، لأن هذا المحلَّ من مزالق الأقدام.

[الفرق بين العلم والمعرفة والفهم]

ثم قال المصنف – رحمه الله –: **اعلم أنَّ أبواب التصريف خمسـة وثلاثون باباً**. اعلـم: خطابٌ عامٌّ تنبيهٌ للطالب عن غفلـة الجهل على التعلم الذي هو أصـل المـراد، وإنما قال المصنف رحمة الله تعالى عليـه: اعلم، ولم يقل: اعرف؛ لأن العلـمَ يسـتعمل في الكليـات، والمعرفـةَ في الجزئيـات، والبحث هنا عن

الكليات لا عن الجزئيات، فاختيار العلمِ أنسبُ من المعرفة، فلهذا يقال: الله عالم، ولا يُقال: الله عارف(١)، فلهذا قال: اعلم ولم يقل: اعرف.

وفي تفسير القرطبي(٢):« الفرق بين المعرفة والعلم، أن المعرفة متوجهة إلى ذات المسمى، والعلم متوجه إلى أحوال المسمى، فإذا قلت: عرفت زيداً، فالمرادُ شخصُه، وإذا قلت: علمت زيداً، فالمراد [به](٣) العلمُ [بأحواله](٤)، من فضل ونقص، فعلى الأول يتعدى [الفعل إلى مفعول واحد، وهو قول (سيبويه)(٥):

---

(١) وفي هذا المعنى يقول بعض علماء الشناقطة من آل محمد بن محمد سالم:

وعـــارفٌ وعـــاقـــلٌ ودارِ ثُـمَّ فـقـيـــهٌ فَـطِـنٌ يَـا قَـارِيْ

قَـدْ مَـنَـعُـوا إطْـلاقَهَا على المبينْ وذاكَ في اليُوسي وجَسُّوسٍ يَبِيْنْ

انتهى إملاء من الشيخ محمد إبراهيم محمد عمران الشنقيطي.

(٢) الجامع لأحكام القرآن الكريم، للقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت ٢٠٠٦: ٢/ ١٦٨.

(٣) من (أ) و(س).

(٤) في الأصل: « بأفعاله »، والمثبت من (أ) و(س) وهو الموافق لما في التفسير.

(٥) سيبويه (١٤٨-١٨٠ هـ) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد الفراهيدي، ونقل آراءه في (الكتاب)، ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي، وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وكان أنيقا جميلا، توفي شاباً، وفي مكان وفاته والسنة التي مات فيها خلاف. انظر: مراتب النحويين، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر - القاهرة ١٩٥٥: ٦٥، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، ت٣٧٩هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الخانجي - القاهرة ١٩٥٤: ٦٦، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، جمال الدين علي بن يوسف، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٧٣: ٢/ ٣٤٦، والأعلام: ٥/ ٨١.

« علمتم » بمعنى عرفتم. وعلى الثاني][1] [يتعدى][2] إلى مفعولين » انتهى.

وقيل: إنما قال: اعلم، ولم يقل: افهم؛ لأن الفهم يقال لحق من قرأ مرة ولم يفهم، ثم ابتدأ ثانياً يقال له: افهم، فخطاب المصنف -رحمه الله تعالى- لمن يقرأ ابتداءً لا ثانياً وإن كان يقرأ بعض الطلبة مرة ثانية أو ثالثة فلهذا قال: اعلم، ولم يقل افهم.

فإن قيل: إنما قال: اعلم، ولم يقل: اقرأ؟

قلنا: إنما لم يقل: اقرأ؛ لأن القراءة [هي][3] تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه، ولا[4] يلزم من القراءة معرفة المعنى، بل هو[5] مجرد سرد اللفظ، فلهذا قال: اعلم، ولم يقل: اقرأ.

وقيل: إنما قال: اعلم، ولم يقل: اقرأ؛ لأن العلم يستلزم القراءة، والقراءة لا تستلزم علم المعنى، فمراد المصنف -رحمه الله-، تعليم المعاني لا تعليم الألفاظ، فلهذا قال: اعلم، ولم يقل: اقرأ.

---

(١) ساقط من الأصل، وما أثبتناه من (أ) وهو الموافق لما في التفسير.
(٢) من (أ).
(٣) في الأصل « هو » والمثبت من (أ): وهو الصواب؛ لأن القراءة مؤنثة.
(٤) في (أ): « فلا ».
(٥) هكذا في الأصل ولعل الصواب « هي ».

وقال بعض الفضلاء: إنما قال: اعلم، ولم يقل: افهم؛ لأن العلمَ يستعمل بالنسبة إلى كـلامٍ آتٍ، والفهمَ يستعمل بالنسبة إلى كـلامٍ سابقٍ، وهنا لم يتقدم شيء من الكلام في هذا الفن حتى يُؤمر، فلهذا قال: اعلم، ولم يقل: افهم.

[الخطاب خاص وعام]

فائـدة: اِعْلَـمْ أن الخطاب على قسـمين: خاصٍّ: وهو توجيـه الكلام إلى معـين كقولك: يا زيدُ اقـرأ، وعامٍّ: وهو توجيه الـكلام إلى غير معين، كقول الأعمـى: يـا رجلاً خذ بيدي، والأصل فيه هـو الأول، ولا بدّ في إرادة الثاني مـن القرينـة الصارفة عـن إرادة الأول، والقرينـة ههنا أن علم هـذا البحثِ مطلوبٌ عن[1] كل أحد غير معين. انتهى، والله تعالى أعلم.

فائـدة: اعْلَـمْ: أمْـرُ حـاضرٍ، فمـن أراد معرفـة تفاصيـل الأمـر بأصلـه فليراجع[2] كتابنا (المصرح شرح الأمثلة المسرح)[3].

---

(١) في النسخ المعتمدة هكذا ولعل الصواب « من ».

(٢) في الأصل « فليراجع إلى كتابنا » بزيادة (إلى)، والمثبت من (ف) وهو الصواب؛ لأن الفعل (يراجع) يتعدى بنفسه.

(٣) كذا في الأصل وغيره من النسـخ، أما في (ف) « شرح أمثلة المراح »، ولم أجد لهذا الكتاب أثراً فيما بحثت، فقد يكون هذا شرحاً لكتاب (مراح الأرواح) لأحمد بن علي بن مسعود، وهو رسـالة متداولة في علم الصرف، مطبوعة ضمن مجموعة صرفية، ليسـت لصاحبها ترجمـة معروفة، الأعـلام: ١/ ١٧٥، وقد يقصد بالمصرح - كما جـاء في الأصل - شرحاً آخرَ له على متن (أمثلة البناء) أكثر توسعاً من المرشد؛ لدلالة كلمة المسرح، والله أعلم.

[مَواضعُ « أَنَّ » المفتوحة الهمزة]

فائـدة: ولفـظ أَنَّ بفتح الهمزة، وهي من الحروف المشـبهةِ بالفعل في هذا المحل، ويجوز أن يكون فعلاً ماضياً من أنَّ يَئِنُّ أنيناً فيكون أصله: أَنَنَ، مهموز الفاء فأُدغِم، مثل: عَضَّ يَعَضُّ.

وتُقرأ بفتـح الهمزة في اثني عشر[١] موضعاً: إذا وقعت فاعلًا، ومفعولًا، ومبتدأً، ومضافاً إليه، وبعد لو، وبعد لولا، وبعد اعلم[٢]، وبعد عجبت.

[مَواضعُ « إِنَّ » المكسورة الهمزة]

فائدة: وتُقرأ إِنَّ بكسر الهمزة في اثني عشر[٣] موضعاً:

---

(١) ذكـر الشـارح ثمانية مواضع فقط، ومـن المواضع التي لم يذكرها: أن تقـع نائباً عن الفاعل نحـو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجـن: ١]، وأن تقـع مجـرورة بالحـرف نحـو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحـج: ٦٢]، وأن تقـع في جملـة معطوفة على شيء مما ذكر، نحو: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقـرة: ٤٧]. وهنـاك مواضـع أخـرى يجب الفتح فيها وليس هاهنا مقام البسـط فيه، ولكن الضابط العام لهذه المواضع التـي يجـب فتح همزة (إن) هو أن يسـد المصدر مسـدها، أما إذا لم يصـح أن يقوم المصدر مقامها وجب الكسر، وهناك ضابط آخر وهو أنه إذا كانت الجملة التي بعدها لها محل من الإعراب وجب فتح همزة (إن)، والجملة التي بعد (إن) المكسورة لا محل لها من الإعراب وهي مبتدأة ولا يعمل فيها ما قبلها بل هي كلام تام مع ما بعدها.
ويجـوز الأمـران - الكسر والفتـح - حيث يصح الاعتبـاران: تأويل مـا بعدها بمصدر، وعـدم تأويلـه. انظـر: الأصـول في النحو لابـن السـراج: ١/ ٢٦٢، والأشـباه والنظائر للسيوطي: ٢/ ٧٨، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٣٢١.

(٢) في (أ) و(س): « العلم ».

(٣) ذكـر الشـارح ثلاثـة عشر موضعـاً، ولكنه لم يسـتقص كل المواضع التي تكـسر فيها همزة (إن)، كأن تأتي بعد (حيث) وبعد (إذ)، الخ...

١- بعد **القسم** نحو: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[العصر:١-٢].

٢- وبعد **كلا**، نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

٣- وبعد **النداء**، نحو: ﴿قَالُوا۟ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓا۟ إِلَيْكَ﴾ [هود: ٨١].

٤- وبعد **الأمر**، نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان:٤].

٥- وبعد النهي، نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

٦- وبعد **الدعاء**، نحو: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

٧- وبعد حتى، نحو: حتى إن الإنسان ليطغى[1].

---

(١) كذا في الأصل وفي (س)، وقال في هامش الأصل: « قوله (حتى...) تساهل من الشارح أو لعل ذلك في غير القرآن العظيم، انتهى » وفي (أ) بياض، وفي (و): « نحو: حتى إن زيداً يقوله »، وهو مثال من الشارح كما هو ظاهر ولم يرد القرآن العظيم.

ذكر صاحب القاموس تسع حالات تكون فيها همزة « إن » مكسورة ولم يذكر هذه الحالة وكذلك لم يذكرها ابن هشام في مغني اللبيب.

وتكسر همزة « إنَّ » بعد حتى الابتدائية، نحو: مرض بكر حتى إنه لا يرجى برؤه. وتفتح بعد حتى الجارة والعاطفة، نحو: علمت دخيلة أمرك حتى أنك سليم الطوية. انظر معجم النحو، للدقر، عبد الغني، مؤسسة الرسالة - بيروت ط٣، ١٩٨٦م: ص:٧٢. و« حتى » حالاتها في النحو أربع: أن تكون حرف نصب للمضارع عند الكوفيين، أو حرف عطف، أو حرف جر، أو حرف ابتداء، وقد نظم حالاتها هذه بعض علماء الشناقطة بقوله:

تكون حتى حرف جر يا فتى ... وحرف نصب لمضارع أتى
وحرف عطف ثم حرف الابتدا ... أربعة تجدها مقيدا
فـ « حتى مطلع الشمس » و« حتى يحكما » ... و« الناس جاؤوا كلهم حتى العُمَى »
يا عجباً حتى الكليب سبني ... حتى الجياد لم تقد بالأرسن

انتهى.

٨- وبعد **القول**، نحو: ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ ﴾ [البقرة: ٦٨].

٩- وعند **الابتداء**، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ ﴾ [البقرة: ٦٢].

١٠- وبعد **ثُمَّ**، نحو: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [الغاشية:٢٥ - ٢٦].

١١- وبعد **نِعْمَ**، نحو: ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص:٣٠].

١٢- [وبعد **الموصول** نحو:﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ ﴾ [القصص:٧٦]][(١)] .

١٣- وبعد **أَلا**، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

[تعريف كلمة أبواب]

أنَّ أبوابَ التصريف: الأبوابُ: جمعُ باب، وأصله / ٢ ب/ بَوَبٌ وهو منصوب على أنه اسم أنَّ بفتح الهمزة؛ لأنها بعد العِلْمِ.

فإن قلتَ: من أي شيء علمت أن أصلَ بابٍ بَوَبٌ؟

قلت: لأن جمعه يجيء (أبواب) بالواو؛ لأن القاعدة إذا لم يعرف أصل الكلمة أنه واوي أم يائي أو مذكر أو مؤنث ينظر إلى أربعة أشياء فيُعرف بأحدها وهي: المصدرُ والتثنيةُ والجمعُ والتصغيرُ لأنها تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها.

(١) من (أ).

[تعريف كلمة تصريف]

فإن قلتَ: التصريفُ مصدرُ صرَّفَ، لِمَ جِيءَ بالتاء في أول مصدره، والقياس أن يجيءَ بغير التاء مثل الماضي؟

قلنا: نعم، القياس صَرَّفاً بفتح الصاد والراء وتشديده وتنوين لام فعله لأنه اسمٌ وإتمامه بأحد الأشياء الثلاثة فالتبس بتثنية ماضيه؛ فلهذا لم يجئ على وزن صرَّفا مصدراً لأن تثنية الماضي من باب التفعيل صَرَّفَا بلا تنوين، وإذا وَقَفْتَ المصدرَ وقلت: صرّفَا بلا تنوين يشبه تثنية الماضي من هذا الباب مثل صرّفَ صرّفَا فيلزم التباسُ المصدر بتثنية الماضي من باب التفعيل فلهذا قيل: تصريفا ولم [يقل][1]: صرّفاً.

فإن قلت: إن كسرت العين لإزالة الالتباس يحصل الفرق بين تثنية الماضي ومصدره.

قلنا: نعم، لكن يلتبس أيضا بتثنية أمر هذا البابِ، وهو صرِّفْ صرِّفَا بكسر الراء، فلا يفرق المصدر من الأمر في حالة النصب في مصدره، وأما في حالتي الرفع والجر فلا التباس؛ لأن المصدر لا يكتب بالألف فيهما بخلاف النصب فإن الألف يكتب في آخره للرسم.

فإن قلتَ: اِقْرَأ في مصدره صَرِرْفاً على وزن فَعِعْلاً بفتح الصاد وكسر الراء الأولى وسكون الراء الثانية.

---

(١) من (أ) و(س).

قلنا: نعم، لا يلتبس على هذا التقدير، لكن يكون ثقيلاً؛ فلدفع هذا الثِّقَلِ تجعل الراء الثانية ياءً فيصير صريفاً، مثل: فعيلاً، فيلزم الالتباسُ بالصفة المشبهة، فتفرُّ من ورطة وتقع في ورطة أخرى.

قال بعض الفضلاء: فلأجل دفع هذا الالتباس زيدت التاء في أوله عوضاً عن التشديد، انتهى، أقول: هذا غير مسلَّمٌ [به]؛ لأن الياء في مصدره عوض عن التشديد، كما قال العلامة (اللقاني)[١] في (حاشية التفتازاني على العزِّي)[٢] منسوب إلى الإمام عز الدين فنسب الجزء الأول، فقيل: عزِّي، كما قيل: ضيائي في ضياء الدين، والله أعلم.

فائدة: فالياء في التصريف عوض عن التشديد، [وإذا كان الياء عوضاً عن التشديد لا تكون التاء في أول المصدر عوضاً عن التشديد][٣]؛ لأن الحرفين يلزم أن يكونا عوضاً عن حرف واحد وهو غير مسموع، فلا تكون

---

(١) هو أبو عبد الله ناصر الدين محمد بن حسن بن علي بن عبد الرحمن اللقاني (٨٧٣-٩٥٨ هـ)، كان فقيها مالكيا وأصوليا، انتهت إليه رئاسة العلم بمصر بعد موت أخيه شمس الدين اللقاني، من آثاره: حاشية على شرح السعد التفتازاني على تصريف العزي للزنجاني، (خ) وشرح جمع الجوامع للمحلي في أصول الفقه، والبسملة، وشرح مختصر المنتهى، وشرح منظومة ابن رشد. انظر: كشف الظنون: ٢/ ١١٣٩، ومعجم المؤلفين ٣/ ٢٢٦، ٣/ ٦١١.

(٢) حاشية اللقاني على شرح التفتازاني على العزي (خ)، وتوجد منه نسخة مخطوطة منها في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

(٣) من (أ) و(س).

تاء تفعيل عوضاً عن الياء أو التشديد، وكلاهما في المعنى واحد، وهذه التاء في التصريف والتفعيل لا من نفس الكلمة بل زادوا من حروف الزوائد؛ لأنهم إذا أرادوا زيادة حرف في كلمة لا يزيدون إلا من حروف العلة وهي من الزوائد، فلم يمكن زيادة الألف منها؛ لتعذر الابتداء بالساكن فزادوا التاء فقالوا: تفعيلاً؛ لأن بين التاء والفاء مناسبةً في المخرج؛ لأن الفاء شفوية والتاء / ٣أ / قريب منها؛ لأنها من منتهى المخارج؛ لأنها من الثنايا العليا؛ ولقرب التاء من الفاء زيدت التاء.

فإن قلت: هذا لا يشفي المريض؛ لأن الفاء ليست في كل المصادر مثل التصريف وغيره.

أجيب: الاعتبار بالوزن [لا بالموزون][1]، يعني يكفي المناسبة في الوزن.

فإن قلت: المناسبة زيادة الميم؛ لأن الميم شفوية مثل الفاء.

قلنا: نعم، لكن يلتبس بمبالغة اسم الفاعل، كالمِكْثِير.

فإن قلت: يفرق بفتح الميم في المصدر وكسرها في المبالغة.

قلنا: الإعجام يترك كثيراً، فيلزم الالتباس؛ فلدفع هذا الالتباس لم يزيدوا الميم، وهذه كلها تعليل بعد الوقوع.

---

(١) من (أ) و(س).

فائدة: وإنما قال المصنف – رحمة الله تعالى عليه –: اعلم أن التصريف، ولم يقل: اعلم أن الصرف؛ لأن علم التصريف [علم][1] شريف، وفيه تصرفات كثيرة، فذكر لفظاً فيه مبالغةٌ وتكثيرٌ إشارةً إلى ذلك.

وأصل التصريف: تصرِرْفٌ، بكسر الراء الأولى وسكون الثانية فأبدلت الراء الثانية ياء فصار تصريفا.

[المصادر: أنواعها ووظائفها]

فالمصادر خمسة: المصدر غير الميمي، والمصدر الميمي، وبناء المرة، وبناء النوع، ومبالغة المصدر، مثل: الحِثِّيْثَى[2] والدِّلِّيْلَى[3] وغير ذلك، والله أعلم.

فائدة: المصدر يجيء على ستة معان:

الأول: يجيء بمعناه[4] نحو نصراً.

والثاني: بمعنى الماضي نحو: منعاً كلامك، بمعنى مُنِعَ كلامك.

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) قال في التاج مادة (حثث): « هو الحثيثي بالكسر، وفي الصحاح الحثيثى: الحث »، وفي المعجم المفصل في علم الصرف لراجي الأسمر: ٣٨٠: « فِعَّيْلَى، مصدر « فَعَلَ » نحو: « حِثَّيْثَى »: الحث الكثير ».

(٣) قال في التاج مادة (دلل): « الدِّلِّيلَى كخِلِّيفى: الدَّلالَةُ، ونَصُّ المحكَم: والاسمُ الدَّلالَةُ والدُّلُولَةُ والدِّلِّيلَى، وفي التهذيب: قال أبو عبيد: الدِّلِّيلَى مِن الدَّلالة أو هو عِلْمُ الدَّلِيلِ بها ورُسُوخُه فيها قاله سيبويه. وقولُ الجوهريّ: الدِّلِّيلَى: الدَّلِيلُ سَهْوٌ لأنه مِن المَصادر ».

(٤) وهو الدلالة على الحدث المجرد من الزمان.

والثالث: بمعنى المضارع نحو: معاذ الله، بمعنى نعوذ بالله.

والرابع: بمعنى الفاعل نحو: رب العالمين بمعنى مُرَبِّي العالمين.

والخامس: بمعنى المفعول نحو: هذا خلق الله بمعنى مخلوق الله.

والسادس: بمعنى الأمر كما وقع في كتاب العزّي[1] وغيره نحو: تنبيه، بمعنى تنبه، أمرٌ من تنبه يتنبه، من باب التَّفَعُّلِ، والله أعلم.

[التصريف في الاصطلاح]

فائدة: عرَّف (ابن الحاجب)[2] في (الشافية) الصرفَ فقال: التصريفُ علمٌ بأصولٍ يُعرَف بها أحوالُ أبنية الكلمة[3] التي ليست بإعراب. انتهى. وعرَّفه - أيضا - بعضُ الفضلاء فقال: الصرف آلة قانونية يعرف بها أحوال الكلمة؛ من حيث الإعلالُ والإدغامُ وعدمُهما.

---

(١) العزي نسبة إلى أبي المعالي عز الدين عبد الوهاب الزنجاني، وكتابه يعرف بتصريف العزي وهو متن في الصرف مطبوع ومتداول.

(٢) ابن الحاجب، هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، (٥٧٠-٦٤٦هـ) فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في إسنا (في صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، وكان أبوه حاجبا فعرف به، ومن تصانيفه: « الكافية » في النحو، و « الشافية » في الصرف، انظر: الأعلام ٤/ ٢١١.

(٣) في الشافية: « الكلم »، انظر: الشافية في علم التصريف لابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، تحقيق أحمد حسن العثمان، المكتبة المكية - مكة المكرمة ١٩٩٥: ص٦.

[قوله][(١)]: **خمسة** خبر أن، **وثلاثون** معطوف على **خمسة**، وقوله: **باباً** تمييز من **خمسة وثلاثون** كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] الآية، والله أعلم.

فائدة: فإن قيل: التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة، وهذا التمييز لم يرفع شيئا منهما؛ لأنه لا إبهام في هذا التركيب [لأن المصنف رحمه الله تعالى قال: اعلم أن أبواب التصريف خمسة وثلاثون، ولفظ خمسة وثلاثون ليس بمبهم][(٢)]؛ لأن المصنف رحمة الله تعالى عليه قال أولا: إن أبواب التصريف، ثم صرح: خمسة وثلاثون؛ فلم يحتج إلى التمييز.

فأجاب بعض فضلاء زماننا: إن التمييز في الأعداد يلزم أن يكون مذكوراً أو مقدراً وإن لم يُحْتَج إلى التمييز، ولا يجوز حذفه، وسمعنا عمن سمع عن بعض الأفاضل أنه أجاب بقوله: فليكن هذا التمييزُ من باب التأكيد، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة:٣٦] الآية، فليتأمل.

ستة منها: أي من خمسة / ٣ ب/ وثلاثين باباً، قوله: ستة: مبتدأ، **ومنها**: متعلق بكائنة صفة **ستة**، **للثلاثي المجرد** متعلق بكائنة خبر المبتدأ، **المجرد** صفة **للثلاثي**، والله أعلم.

---

(١) من (أ).

(٢) من (أ) و(س).

[« مِن » البيانية]

فائدة: إذا وقع ما قبل « مِن » البيانية نكرة يكون صفة نحو: رأيت رجلا من قبيلة قريش، وإذا كان ما قبل « مِن » البيانية معرفة يكون حالاً، نحو: رأيت الرجل من قبيلة قريش.

فإن قلتَ: لِمَ قال: للثُّلاثي بضم الثاء الأولى مع أن القياس أن يقال: ثَلاثي، بفتح الثاء؛ لأنه منسوب إلى الثلاثة؟

قلت: الثُّلاثي والرُّباعي والخُماسي والسُّداسي بضم الأوائل في الكل شاذٌّ، والقياس ثَلاثي [بفتح الثاء الأولى][1]؛ لأنه منسوب إلى ثلاثة، وأربعي؛ لأنه منسوب إلى أربعة، وخمسي؛ لأنه منسوب إلى خمسة، وستي؛ لأنه منسوب إلى ستة.

فإن قلتَ: لِمَ قدَّم الثلاثي على الرباعي؟

قلتُ: لأن الثلاثي مقدم على الرباعي طبعا، فقدمه وضعاً ليوافق الوضعُ الطبعَ.

فإن قلتَ: لأي شيء انحصر أبواب التصريف في خمسة وثلاثين؟

قلتُ: معرفةُ هذا يحتاج إلى تتبع جميع الأبواب إلى آخر الكتاب، فإذا استقرأت إلى آخر الكتاب عرفت وجه انحصاره، والله أعلم.

---

(١) من (أ).

فائـدة: وإنـما انحـصر أبواب الثلاثـي المجرد في سـتة؛ لأن عـين ماضيه لا تخلـو إمـا أن تكون متحركـة بأقوى الحـركات [وهو الضـم][١] أو أخفها [وهو الفتح][٢] أو متوسـطها [وهو الكسر][٣]، فإن كان الأول فهو من باب فَعُـلَ بالضم، وإن كان الثاني فهـو من باب فَعَلَ بالفتح، وإن كان الثالث فهو من باب فَعِلَ بالكسر.

أما الباب الذي عينه بالضم فهو باب حَسُنَ، وأما الذي عينه بالفتح فهو باب: نَصَرَ وضَرَبَ وفَتَحَ، وأما الذي عينه بالكسر فهو باب: عَلِمَ وحَسِـبَ، فصار سـتة، لكن القياس التصوري يقتضي سـتة عشر بابـاً، والقياس العقلي يقتضي اثني عشر باباً، وأما الاسـتقراء والتتبع [فيمنع][٤] ما عدا الستة، ومن عرف القاعدة المذكورة وفهم أبواب الأسماء المكتوبة فيما مرَّ لا يحتاج الآن إلى بيان اقتضاء ستة عشر باباً في القياس التصوري وإلى اثني عشر باباً في القياس العقلي، وأما بيان سـتة أبواب في الاسـتقراء فإنه معلوم عند من له لبٌّ، والله أعلم بالصواب.

فائـدة: ولا بـأس لنا أن نُذَكِّـرَ تذكيراً بما مـرَّ من القاعـدة أو تفهيماً لمن لم يفهـم، وإنـما قلنا: إن الثلاثـي المجرد يقتضي في القياس التصوري سـتة عشر

(١) من (أ).
(٢) من (أ).
(٣) من (أ).
(٤) في الأصل « يمنع » من غير فاء، والصحيح بالفاء.

باباً؛ لأنه يتصور بالتصور الساذج في فاء الفعل من الماضي أربعةُ أحوالٍ: السكون والحركات الثلاث وفي [فاء الفعل من][1] المضارع أيضا أربعةُ أحوالٍ: السكون والحركات الثلاث، فإذا ضربنا الأربعة في الأربعة صارت ستة عشر بابا، فهذا سهل، لكن يلزم على كل طالب تخريجه من الذهن إلى الخارج إلى ستة عشر باباً.

وأما القياس العقلي فيقتضي اثني عشر باباً؛ لأن في فاء الكلمة يتصور في العقل ثلاثة أحوال: الحركات الثلاث لا السكون / ٤ أ / ؛ لأن العقل يخرجه عن التصور الساذج؛ لأنه لا يمكن الابتداء بالساكن وإن جَوَّز البعض، فضربنا الأحوال الثلاثة التي هي في فاء الفعل من الماضي في الأحوال الأربعة التي هي في فاء الفعل من المضارع فصار اثني عشر باباً، ويلزم أيضا تخريجه من الذهن إلى الخارج، وذِكْرُهُ أو كتابتُهُ في الصحائف والألواح؛ لأنه يمكن التلفظ والكتابة، لكن التصور الأول وهو التصور الساذج، وبه يتصور ستة عشر باباً لكن هذه الأبواب لا يتلفظ بها، بل يمكن الكتابة في التصور الساذج فقط.

فائدة: نقول في وجه الحصر على ستة أبواب بوجه آخر وهو أن حركة عين الماضي لا تخلو من أن تكون موافقة لحركة عين المضارع أو مخالفة، فإن

(١) من (أ).

كان الأول فهو لا يخلو إما بالضم أو بالكسر أو بالفتح، فإن كان بالأول فهو الباب الخامس، وإن كان بالثاني فهو الباب السادس، وإن كان بالثالث فهو الباب الثالث، والمخالفة لا تخلو إما بالضم أو بالكسر أو بالفتح؛ فإن كان بالأول فهو الباب الأول، وإن كان بالثاني فهو الباب الثاني، وإن كان بالثالث فهو الباب الرابع، فصارت ستة أبواب، فاحفظ هذه القواعد فإنه بحث عجيب ومن لم يعرفه فهو غريب، والله تعالى أعلم بالصواب.

الباب الأول: فإن قيل: لأي معنى من معاني الألف واللام أتى في الباب؟

قلنا: للعهد الخارجي.

[أوجه (ال) التعريف]

اعلم أن الألف واللام في كلام العرب في الغالب بالاستقراء على أربعة أوجه:

أحدها: للإشارة إلى المقدم المذكور المنكور، ويسمى[1] عهداً خارجياً نحو: جاءني رجل، فأكرمت الرجل، وكقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا﴾ [المزمل: ١٥-١٦].

(١) في الأصل « سمي » والمثبت من (أ) و (ر).

وثانيها: للإشارة إلى واحد من الأفراد باعتبار التصور في الذهن أولاً ثم إدخال الألف واللام ثانياً ويسمى عهداً ذهنياً نحو: (ادخل السوق واشتر اللحم) حيث لا عهد في الخارج.

وثالثها: للإشارة إلى الحقيقة من حيث هي هي، ويسمى لام الحقيقة نحو: (العسل حلو والخل حامض) ونحو: (الرجل خير من المرأة)[1].

ورابعها: بمعنى الكل، ويسمى لام الاستغراق، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ١-٣]، ولا بد للطالب من معرفتها.

قوله: **الأول**: أصله وَوَلٌ بالواوين أدغمت الأولى في الثانية بعد سلب حركتها ثم زيدت الهمزة في أوله لتعذر الابتداء بالساكن فصار أوَّلا ثم أدخل الألف واللام في أوله بدل الإضافة إذ تقديره أول الأبواب الستة، وقال بعض العلماء: أصله أَوْأَلٌ على وزن أفعل، مهموز الوسط، قلبت الهمزة الثانية واواً وأدغمت الواو في الواو، وقال بعضهم: أصله وَوَّلٌ على وزن فَوْعَل، قلبت الواو الأولى همزة فصار أوَّلاً، وتأنيث الأول أُوْلىَ [بضم الهمزة][2]، مثل آخر وأُخرى، مثل أَنْصَر ونُصرى.

(١) ليس الرجل خيراً من المرأة مطلقاً، إذ بعضهن خير من بعض الرجال.
(٢) من (أ) و(س).

[الفعل الثلاثي المجرد]

[الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ]

منها: أي من الأبواب الستة: **فَعَلَ يَفْعُلُ**: هذا وزنٌ، **موزونه نَصَرَ يَنْصُرُ**، وهو [سرد][1] الألفاظ غير المركبة كقولك: واحد، اثنان، ثلاثة، أو لفظ الثاني معطوف على لفظ الأول، وحذف منه حرف العطف؛ لأنه / ٤ ب/ خبر بعد خبر، فيجوز بحذف حرف العطف وبغير حذفه، تقديره لفظ نصر، ولفظ ينصر وموزونية نَصَرَ ينصُرُ لِفَعَلَ يَفْعُلُ في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

[اختصاص « فعل » للوزن]

فائدة: وإنما اختُص الفاء والعين واللام للوزن لما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق، التي هي المخارج الكلية فتَرَجَّحَ به فَعَلَ على جَعَلَ، ولكونه أعم الأفعال ترجّح على: علم وعلى نحو: عمل، بكثرة استعماله وفتح عينه، وإنما تعين العين؛ لأنه محل الاختلاف؛ لأن الفاء للماضي لا يكون إلا متحركاً ومفتوحاً للخفة، والسكون ممتنع في الابتداء أو متعذر على ما قيل، والعين لا يكون إلا متحركا لاستلزام سكونه اختلاطَ الأبنية ولالتباسه بالمصدر حالةَ الرفعِ والجرِّ، واللام مبنيّ على الفتح في الماضي، وفي فاء الفعل لا يكون إلا

(١) في الأصل: « من قبيل »، وما بين المعقوفتين من (أ) و(س).

ساكنا في المضارع لئلا يتوالى أربعُ حركات متواليات ولم يسكن عين المضارع تبعا للماضي، وأمّا آخره فمضموم ما لم يكن حرفٌ ناصبٌ أو جازمٌ[١].

فإن قيل: لِمَ قال المصنف رحمة الله تعالى عليه: نَصَرَ يَنْصُرُ ولم يقل نصراً؟

قلنا: لأن لفظةَ نصراً مفعول مطلق، والمفاعيلُ فَضْلَةٌ في الكلام، والفضلات تترك عادة، فتركها المصنف رحمه الله.

[مصادر الباب الأول]

فإن قلت: هل يجيء المصدر من الباب الأول على وزن واحد أو على أوزان مختلفة؟ قلت: رأيت في بعض الحواشي المصدر يجيء من الباب الأول على **تسعة عشر** وزناً نحو:

١- **فَعْل** بفتح الفاء وسكون العين، مثل: **نَصْرٍ**[٢].

٢- **وفِعْل** بكسر الفاء وسكون العين، مثل: **فِسْقٍ**[٣].

---

(١) هناك إضافة أخرى لموضوع اختصاص فعل للوزن ذكرها المؤلف في الباب السادس، ص: ١٠٦.

(٢) يجيء مصدرُ (فَعَلَ) في الغالب الأكثر على (فَعْل) إذا كان متعدياً، وعلى (فُعُول) إذا كان لازماً، فمن المتعدي، نحو: نَصَرَ يَنْصرُ نَصْراً (الباب الأول)، وضَرَبَ يَضْربُ ضَرْباً (الباب الثاني)، ومَنَعَ يَمْنَعُ مَنْعاً (الباب الثالث)، ومن اللازم، نحو: دَخَلَ يَدْخُلُ دُخُولاً (الأول)، وجَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوساً (الثاني)، وسَنَحَ يَسْنَحُ سُنُوحاً (الثالث). انظر: نزهة الطرف: ١/ ٣٣٧.

(٣) وذَكَرَ ذِكْراً، وحَجَّ حِجّاً، وقال قيلًا. انظر: المصدر السابق: ١/ ٣٥١.

٣- **وفُعْل** بضم الفاء وسكون العين، مثل: **كُفْرٍ**[١].

٤- **وفَعَل** بفتح الفاء والعين، مثل: **طَلَبٍ**[٢].

٥- **وفَعِل** بفتح الفاء وكسر العين، مثل: **خَنِقٍ**[٣].

٦- **وفَعَال** بفتح الفاء والعين، نحو: **نَبَاتٍ**[٤].

٧- **وفِعَال** بكسر الفاء وفتح العين، مثل: **كِتَابٍ**[٥].

٨- [**وفُعَال** بضم الفاء وفتح العين، مثل: **دُعاء**][٦].

٩- **وفُعُول** بضم الفاء والعين، مثل: **دُخُول**.

١٠- **وفِعْلان** بكسر الفاء وسكون العين، مثل: **كِتْمَانٍ**[٧].

١١- **وفِعالة** بكسر الفاء، مثل: **حِراسَةٍ**[٨].

---

(١) وشَكَرَ شُكْراً، وشَغَلَ شُغْلًا، ومَكَثَ مُكْثاً. انظر: المصدر السابق: ١/ ٣٥٠.

(٢) وحَلَبَ حَلَباً، وجَلَبَ جَلَباً. انظر: المصدر السابق: ١/ ٣٤١.

(٣) في الأصل: حَنِق بالحاء المهملة، والصحيح ما أثبتناه، خَنَقَ يَخْنُقُ خَنِقاً. انظر: المصدر السابق: ١/ ٣٤٣.

(٤) نَبَتَ نَبَاتاً، وثَبَتَ ثَباتاً، وكَسَدَ كَساداً. انظر: المصدر السابق: ١/ ٣٤٤.

(٥) ونحو: صام صِياماً، وقامَ قِياماً. انظر: المصدر السابق: ١/ ٣٤٦.

(٦) من (أ)، ويأتي على وزن فُعَال: صَرَخَ صُراخاً ونَعَسَ نُعَاساً. انظر: المصدر السابق: ١/ ٣٤٨.

(٧) ونَشَدَ نِشْداناً. انظر: نزهة الطرف: ١/ ٣٥٣.

(٨) وعَمَرَهُ عِمَارَةً، وزَارَهُ زِيَارَةً. انظر: المصدر السابق: ١/ ٣٤٧.

١٢- **وفُعْلان** بضم الفاء وسكون العين، مثل: **كُفْران**[(١)].

١٣- **وفَعَلان** بفتح الفاء والعين، مثل: **نَزَوَان**[(٢)].

١٤- **ومَفْعَل** بفتح الميم وسكون الفاء وفتح العين، مثل: **مَقْعَد**[(٣)].

١٥- **وفَعْلَى** بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام، مثل: **دَعْوى**[(٤)].

١٦- **وفِعْلَى** بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام، مثل: **ذِكْرَى**[(٥)].

١٧- **وفُعْلَى** بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام، مثل: **بُشْرَى**[(٦)].

١٨- **وفَعَالة** بفتح الفاء، مثل: **طَهارة**[(٧)].

وعلامته أن يكون عين فعله مفتوحاً في الماضي كنصر، **ومضموماً في المضارع** كينصُر، وفي بعض النسخ في الغابر[(٨)]؛ والأول أولى؛ لأنه أبعد من

---

(١) وحَسَبَ يَحْسُبُ حُسْبَاناً، وشَكَرَ شُكْرَاناً. انظر: المصدر السابق: ١/ ٣٤٩.

(٢) نَزا ينْزُو نَزْواً ونُزاء ونُزُوّاً ونَزَواناً: الوَثَبانُ، ومنه نَزْو التَّيس، ولا يقال إلاَّ للشاء والدَّوابِّ والبقر في معنى السِّفاد. انظر: اللسان: مادة (نزا)، وجال يجول جَوَلاناً، وطاف يطوف طَوَفاناً.

(٣) قَعَد يَقْعُد قُعُوداً ومَقْعَداً: الجلوس. انظر: اللسان: مادة (قعد).

(٤) دعا يدعو دعوى، قال تعالى: ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ ۚ وَآخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [يونس:١٠].

(٥) من ذَكَرَ ذِكراً وذِكْرى. قال تعالى: ﴿ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ ﴾ [ق: ٨].

(٦) بَشَرَ يبْشُرُ بُشرى من البشارة، انظر: اللسان، مادة: (بشر).

(٧) وشَطَرَ شَطارة، نزهة الطرف: ١/ ٣٥٣.

(٨) « غَبَرَ » بمعنى مضى أو بقي وهو من الأضداد؛ فيقولون للماضي: « ماض » و« غابر »، وللمستقبل: « مضارع » و« غابر » و« مستقبل ». انظر: نزهة الطرف للميداني: ١/ ٤٩، والأضداد للأنباري: ١٢٩.

الاحتمال؛ لأن الغابر من الغبور وهو من [الأضداد][(١)] يطلق ويذكر في محل المضارع اللهم إلا أن يقال: هذا الاحتمال مندفع في قوله فيما قبل بفتح العين في الماضي. تأمل، والله أعلم بالصواب.

فائدة: وإنما قدم الماضي على المضارع؛ لأن مدلول الماضي وهو الزمان الماضي مقدم على مدلول المضارع وهو الحال والاستقبال[(٢)].

اعلم أن الحركة والسكون يستعملان في المعرب والمبني وفي آخر الكلمة وغيره، والفتح / ٥ أ / والكسر والضم يستعمل في آخر [المبني][(٣)]، والنصب والرفع والجر والجزم يستعمل في آخر المعرب.

ويسمى الضم ضماً لانضمام الشفتين عند التكلم، ويسمى الفتح فتحاً لانفتاح الفم عند التكلم، ويسمى الكسر كسراً لانكسار الشفة السفلَى، ويسمى السكون سكوناً لخلوه عن الحركة.

والتنوين نونٌ ساكنةٌ تَتْبَعُ حركةَ آخرِ الكلمة، والمنون ما له التنوينُ، والمشدَّدُ ما له التشديدُ؛ وهو ثلاثة أسنان تكتب فوقه، وقد تترك هذه المذكورات من الخط.

والكلمة التي أصلها على حرف واحد أو حرفين لا وزن لها.

---

(١) في الأصل « المصادر » وما بين المعقوفتين من (أ) و(س) وهو الصواب.

(٢) في (أ) و(س): « وإنما قدم الماضي على المضارع وهو الحال والاستقبال؛ لأن الماضي يدل على السابق، والمضارع يدل على اللاحق، والسابق مقدم على اللاحق ».

(٣) في الأصل: « المعرب » وما بين المعقوفتين من (أ) وهو الصواب.

فائدة: وإنما سمي الماضي ماضياً لدلالته على الزمان الماضي، وإنما سمى المضارع مضارعاً لمشابهته باسم الفاعل في الحركات والسكنات، ووقوعِهِ صفةً للنكرة، نحو: مررت برجل ضارب ويَضْرِبُ، وإنما سُمِّيَ مستقبلاً أيضاً لدلالته على الزمان المستقبل، ومن أراد أن يعرف الماضي والمضارع بأصلهما فلينظر إلى شرحنا: شرح الأمثلة المسمى (بالمصرح).

وبناؤه كائن **للتعدية غالباً**، ظرفٌ لمحذوفٍ؛ [أي: في غالب الاستعمال، أو صفةُ مصدرٍ محذوفٍ][1]؛ أي: تعديةً غالباً، أو خبرُ يكونُ المقدرُ؛ أي يكونُ غالباً، **وقد يكون لازماً مثال** الفعل **المتعدي** من هذا الباب **نحو: نصر زيدٌ عمراً**.

فإن قيل: لِمَ سقط الواو في **عمراً**؟

قلتُ: يكتب الواو في عمرو في حالتي الرفع والجر للفرق بين عُمَرَ وعَمْرٍو، وأما في حالة النصب فلا تكتب الواو؛ لأنه يكتب الألف في الرسم ولا يكتب الألف في الرفع والجر فيلزم الالتباس، فلهذا يكتب الواو فيهما ولا يكتب في النصب [لأنه لا يلزم الالتباس][2].

ومثال الفعل **اللازم** منه، **نحو: خَرَجَ زيدٌ**.

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) من (أ).

[تعريف المتعدي واللازم]

ثـم عَرَّف المصنف - رحمـه الله - الفعل المتعدي واللازم فقال: **والمتعدي هـو مـا** أي الفعل الـذي **تجاوزَ**[1] فيه **فعـلَ الفاعلِ** اللغوي الـذي هو الحدث وتسمية الفعل الاصطلاحي متعدياً لتضمنه إياه **إلى المفعولِ به**.

فإن قيل: ما المتعدي؟

قلنا: المتعدي: هو الفعل الذي يتعدى من الفاعل إلى المفعول به.

وقيل: هو الفعل الذي يتجاوز من الفاعل إلى المفعول به.

وقيل: ما يقع على المفعول به.

وقيل: ما يحتاج إلى [المفعول به][2].

وإنـما قـدم تعريف الفعل المتعـدي لكون مفهومه وجوديـاً، والوجودي لشرفه يستحق التقديم.

واللازم ما لم يتجاوز فعلَ الفاعلِ إلى المفعول به، بل وقع ولزم **في** الفاعل **نفسه** تأكيدٌ معنويٌ للفاعل.

---

(١) في (أ) و(س): « جاوز »، وفي مخطوطة المتن: « يتجاوز ».

(٢) في الأصل: « إلى الفعل »، والصواب ما أثبتناه من (أ) ونسخة في هامش (ر) و(ف).

فإن قيل: ما اللازم؟

قلنا: اللازم هو الفعل الذي لا يتعدى من الفاعل إلى المفعول به.

وقيل: ما لا يتجاوز من الفاعل إلى المفعول به.

وقيل: ما لا يقع على المفعول به.

وقيل: ما لا يتوقف فهمه على فهم المفعول به.

وإنما قدم الثلاثيَّ على الرباعيِّ في الوضع ليُوافقَ الوضعُ الطبعَ؛ [لأنه مقدم عليه طبعا][1].

وقيل إنما قدمه عليه؛ لأن الثلاثي أصل بالنسبة إلى الرباعي، وإنما قدم الباب الأول على الثاني؛ لأن عين مضارعه مضموم، وهو من أقوى الحركات؛ لأنه يحتاج إلى تحريك الشفتين، / ٥ب/ والكسر أضعفها، فقدم [الأقوى][2]؛ أو لأن الضم علوي والكسر سفلي، والعلوي مقدم على السفلي في الحرمة والرتبة، فقدم عليه في الوضع؛ أو لأن مجيء يفعُل، بضم العين، من فعَل، بفتحها، سماعي، ومجيءُ يفعِل، بكسر العين [من فعَل بفتحها][3] قياسي، والسماعي مقدم على القياسي؛ فلهذا قدمه، والله تعالى أعلم.

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) في الأصل: « الأول »، وما بين المعقوفتين من (أ) و(س) وهو الصواب.

(٣) في الأصل: « منه »، وما بين المعقوفتين من (أ) و(س).

[الباب الثاني: فَعَلَ يفعِلُ]

الباب الثاني منها أي من هذه الأبواب الستة **فَعَلَ يفعِل** هذا **وزن مَوْزُوْنُهُ ضَرَبَ يَضْرِبُ وَعَلامَتُهُ**، أي: علامة الباب الثاني، **أن يكون عين فعله مفتوحاً في الماضي ومكسوراً في المضارع، وبناؤه أيضاً**: أي كبناء الباب الأول **للتعدية غالباً، وقد يكون لازماً، مثال** الفعل **المتعدي** من هذا الباب، **نحو: ضرب زيدٌ عمراً، ومثال** الفعل **اللازم** منه، **نحو: جَلَسَ زَيْدٌ**.

وإنما قدم الباب الثاني على الثالث؛ لأن حركة عين الماضي والمضارع مختلِفةٌ فيه وحركة الباب الثالث مُتَّفِقةٌ، والمختلف مقدم على المتفق عند الصرفيين.

وقيل: لكثرة استعمال الثاني بالنسبة إلى الثالث.

وقيل: لأن مفهوم الثاني وجودي؛ لوجود الاختلاف، ومفهوم الثالث عدمي لعدم اختلاف الحركات، والوجودي مقدم على العدمي من وجهٍ لشرفه.

[مصادر الباب الثاني]

ويجيء **مصدر** الباب الثاني على **سبعة عشر**[1] وزناً نحو:

---

(١) ذكر الصرفيون أوزاناً أخرى لمصدر الباب الثاني، أهملها الشيخ هنا، منها:
١- **فِعَالةٍ**، نحو: حَماه يَحْمِيه **حِمَاية**، ونكاه يَنْكيه **نِكاية**.
٢- **وفِعْلة**، نحو حَمَيْتُه **حِمْيَة**.
٣- **وفَعَلٍ**، نحو: غَلَبَه يَغْلِبه غَلَبَةً **وغَلَباً**، وسَرَقه يَسْرِقه سَرِقَةً **وسَرَقاً**.
٤- **وفَعَلان**، نحو: عَسَل يَعْسِل **عَسَلاناً**، ومال يميل **مَيَلاناً**. =

١- **فَعْلٍ** بفتح الفاء وسكون العين نحو **ضَرْبٍ**،

٢- **وفِعْلٍ** بكسر الفاء وسكون العين نحو **كِذْبٍ**،

٣- **وفُعْل** بضم الفاء وسكون العين نحو **شُغْلٍ**،

٤- و[**فُعَل**][(١)] بضم الفاء وفتح العين نحو **هُدًى**،

٥- **وفَعِل** بفتح الفاء وكسر العين نحو **كَذِبٍ**،

٦- **وفَعَلَة** بالفتحات نحو **غَلَبَةٍ**،

٧- **وفَعِلَة** بفتح الفاء وكسر العين نحو **سَرِقَةٍ**،

٨- **وفِعال** بكسر الفاء وفتح العين نحو **صِرافٍ**،

٩- **وفُعَال** بضم الفاء وفتح العين، نحو **بُكاءٍ**،

١٠- **وفَعال** بفتح الفاء نحو **جَزاء**[(٢)]،

= ٥- **وفِعَل**، نحو: زنى يزني **زنى**، وقرى الضيفَ يقريه **قِرىً**.
٦- **وفُعْلى**، نحو: رجع يرجع **رُجْعَى**.
٧- **وفَعَلان**، نحو: غلى يغلي **غلياناً**، وطار يطير **طَيَراناً**.
انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٢: ص:٦٢٤، ونزهة الطرف: ١/ ٣٦١.

(١) في الأصل: « **فُعَى** » وما أثبته من أدب الكاتب لابن قتيبة، قال: « ويجيء في المعتل على (فُعَل)، قالوا: هَدَاه يَهْدِيه هُدًى، وسَرَى يَسْري سُرًى » ص:٦٢٤.

(٢) ونحو: قَضَىَ قَضَاءً، ومَضَىَ مَضَاءً، ونَمى نَمَاءً. انظر: أدب الكاتب: ٦٢٤.

١١- **وفُعُول** بضم الفاء والعين نحو [**جُلوسٍ**][(١)]،

١٢- **وفَعِيلٍ** بفتح الفاء وكسر العين نحو [**زَخِيرٍ**][(٢)]،

١٣- **وفَعَالةٍ** بفتح الفاء نحو **جَمَاعَةٍ**،

١٤- **وفِعلان** بكسر الفاء نحو **حِرمان**،

١٥- **وفَعّالٍ**[(٣)] بفتح الفاء وتشديد العين نحو **لَيَّان**[(٤)]،

١٦- **وفُعْلان** بضم الفاء وسكون العين نحو **غُفْران**،

١٧- **ومَفْعِل** بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين نحو **مَرْجِع**،

---

(١) في الأصل « جهوس » وفي (س) « جهوب » والمثبت من (أ) وهو الصواب، وفي أدب الكاتب، ص: ٦٢٤ مثال آخر لفُعُول، وهو: وَثَبَ وُثُوباً.

(٢) في الأصل وفي (س) « دخير » وفي (أ) « ذخيراً » والمثبت من (ع) و(م) وهو الصواب، ومعناه: مليء؛ قال في التاج مادة (زخر): « زخر البحر يزخر زخراً وزخوراً وزخيراً، الأخير من الأساس وتزخر: طما وتملأ، وزخر الشيءَ زخراً: ملأَه »، انظر بقية الأمثلة في نزهة الطرف: ١/ ٣٥٩، وأدب الكاتب: ٦٢٤.

(٣) كذا في النُّسخ، والصواب: « فَعْلان »؛ لأن موزونه ليَّان من لوى يلوي، والألف والنون زائدتان، انظر: أدب الكاتب: ٦٢٤، والأصول في النحو: ٣/ ٨٧، ونزهة الطرف: ١/ ٣٦١.

(٤) لوى يلوي مصدره القياسي: (ليًّ)، وقد ورد في قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ﴾ [النساء: ٤٦]، أما مصدره السماعي فهو ليّانٌ، انظر: نزهة الطرف: ١/ ٣٦١، وقال ابن قتيبة: « ويجيء على فَعْلان، نحو: لَوَاهُ لَيَّان » أدب الكاتب: ٦٢٤، وقال ابن السراج: « لَيَّانٌ مِنْ لَويتُهُ، قالَ أَبو العباسِ: فَعْلانٌ لا يكونُ مصدراً، ولكنْ استثقلوا الكسرةَ مَع الياءِ »: الأصول في النحو: ٣/ ٨٧.

هكذا وجدناه في بعض الكتب، هذا في غاية التحقيق ونهاية التدقيق.

[الباب الثالث: فَعَل يَفْعَلُ]

البـاب الثالث منها: أي من تلك الأبواب السـتة **فَعَـل يَفْعَلُ**، هذا وزنٌ، **موزونُـهُ فَتَحَ يَفْتَحُ، وعلامتـه أن يكون عين فعله مفتوحاً في الماضي والمضارع بشرط أن يكون عينه**[1] **أو لامه** - الضمير فيهما يرجع إلى الماضي وهو فَعَلَ - ، **أحـدَ**[2] **حروفِ الحلـقِ** ليقاوم خِفَّةُ فتح العين ثِقَلَ حرفِ الحلق، ولم يشـترط الفاء لقوة المتكلم في الابتداء.

فإن قيل لِمَ لَمْ يُشْتَرَط [في][3] فاء الفعل؟

قلت: لأنه يسكن في المضارع، والساكن في حكم الميت.

ولا يشكل بمثل دخل يدخل من باب نصر، ونحت يَنْحِتُ، وجاء يجيء من باب ضرب، وما أشبه ذلك مما كان عينه أو / ٦ أ / لامه حرف حلق، ولم يجـئ من بـاب فتح؛ لأنا نقول: لم يجـئ على وزن فتح إلا بهـذا الشرط، فمتى انتفـى الـشرط لا يكـون على باب فتح؛ لأنـه إذا وجد حـرف الحلق يجب أن يكون من باب فتح؛ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط.

---

(١) في المتن: «عين فعله».

(٢) في المتن: «واحداً من».

(٣) من (أ) و(س).

[الفرق بين الشرط والسبب]

فائدة: الشرط ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، والسبب ما يلزم [من][(١)] وجوده الوجود ومن عدمه العدم، ثم الشرط إما عقلي كالحياة للعلم، وإما عادي كنصب السلم لصعود السطح، وإما شرعي كالطهارة للصلاة، وكل منها ينطبق عليه حد الشرط، وأما الشرط اللغوي وهو مدخول إذا وأخواتها، فالمحققون على أن الشرط [ملزوم][(٢)] والجزاء لازم أو سبب والجزاء مسبب، فوجود السبب مستلزم لوجود المسبب استلزاماً لذاته؛ لاقتضائه [إياه][(٣)] اقتضاءً ذاتياً، أو جعلياً، كذا قاله العلامة [اللقاني][(٤)] في حاشية السعد [التفتازاني][(٥)] على العزي[(٦)]، فاحفظ هذه الفائدة فإنها بحث لطيف.

[حروف الحلق]

وهي أي حروف الحلق **سِتَّةٌ** والأَولى أن يقال ستٌّ، وكونها ستة هو على ما نقل عن الجمهور: الأُولى **الهمزة** والثانية.

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) من (أ) و(س).

(٣) من (أ) و(س).

(٤) في الأصل: « الثاني »، وما بين المعقوفتين من (أ) و(س).

(٥) من (أ).

(٦) انظر: حاشية اللقاني على السعد التفتازاني على تصريف عز الدين الزنجاني، للقاني، ناصر الدين أبي عبد الله محمد بن حسن المالكي (ت٩٥٨هـ)، مخطوط، نسخة مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، رقم: (٤٠١١)، الناسخ: عبد الكريم بن ناصر الدين البرموني، تاريخ النسخ: ٩٦١هـ. ق: ٢٣/ أ.

الهاء والثالثة **العين** المهملة والرابعة **الحاء** المهملة والخامسة **الغين** المعجمة والسادسة **الخاء** المعجمة، ومخارجها على ترتيب ذكرها[١]، يعني أن الهمزة من مخارج الحلق مما يلي الصدر على الترتيب.

ومذهب سيبويه ومن تابعه أن حروف الحلق سبعة فزادوا الألف[٢].

وقيل: الحاء المهملة [بمعنى الحرام،][٣] والخاء [المعجمة][٤] بمعنى المقعد، وقيل: الشعر الذي في المقعد، والعين بمعنى سنام الجمل، والغين المعجمة بمعنى نفر من الإبل بلا زِمَام، والهاء بمعنى العلامة في الوجه، والهمزة بمعنى الغمز، والمعاني المذكورة معاني الحروف، قاله في (الشكرية حاشية المقصود)[٥].

قال في الإيضاح: الهمزة والألف والهاء من أقصى الحلق، ولا شك أن الهمزة أولى والألف بعدها، والألف عند أولئك حرف هوائي لا مخرج له،

(١) ترتيب الحروف في المتن المطبوع وكذا المخطوط الذي بين أيدينا يختلف عن هذا الترتيب المذكور في الشرح المراعي لمخارج الحروف بدءا من أقصى الحلق، فقد رتبت في المتن هكذا: (الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة) إلا ما ورد في هامش مخطوط المتن ما يوافق ترتيب الشارح.

(٢) قال سيبويه: « فللحلق منها ثلاثةٌ. فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجاً من الفم: الغين والخاء » الكتاب: ٤/ ٤٣٣.

(٣) من (أ) و(س).

(٤) من (أ) و(س).

(٥) لم أقف على هذا الكتاب فيما بحثت، أما المقصود فهو متن في الصرف، واختلف في مؤلفه فقيل للإمام الأعظم – أبي حنيفة رحمه الله– وقيل لغيره، وجزم المولى محمد بن بير علي المعروف ببيركلي في شرحه على المقصود المسمى (إمعان الأنظار) بالأول. انظر: معجم المطبوعات: ١/ ٣٠٤، ١/ ٦١٠، ٢/ ١٣٨٠، ٢/ ١٤٠٢.

ومعناه جعل (سيبويه) ومن تابعه الألفَ من مخرج الهمزة وأن مبدأه الحلقُ ويدور[١] على الكل.

واعترضوا على المصنف: بأن أبى يأبى جاء على وزن فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين فيهما مع انتفاء الشرط الذي هو حرف الحلق.

فأجابوا عنه بقولهم: وأبى يأبى شاذ، أي مخالف للقياس لا يعتد به فلا يَرِدُ النقض.

وهو[٢] عند المناطقة: قولٌ مُؤَلَّفٌ من قضايا متى سُلِّمت لزم عنها لذاتها قول آخر، وعند الفقهاء: إلحاق مجهول بمعلوم لاشتراكهما في علة حكمهما، وعند أهل العربية: القاعدة، قاله العلامة [اللقاني][٣].

وحكى في (المحكم)[٤]: أن قوماً قالوا في الماضي: أَبَِي بكسر العين[٥]، فيأبِي على لغتهم جاء على القياس.

---

(١) في (أ) و(س): « يمد ويمر ».

(٢) أي: القياس. انظر: حاشية اللقاني، مخطوط: ق: ٢٤/ أ.

(٣) في الأصل: [التفتازاني] وما أثبتناه من (أ) و(س) وهو الصواب، انظر: المصدر السابق: ق: ٢٤/ أ.

(٤) قال ابن سيده: « قال ابن جني: وقد قالوا: أَبَى يأبِي، أنشد أبو زيد:

يا إِبلي ما ذامُهُ فتَأبِيَه ماءٌ رواءٌ ونصيٌّ حوليَه

جاء به على وجه القياس كأَتَى يأتِي » انظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، علي بن إسماعيل ت ٤٥٨ هـ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت ط١ ٢٠٠٠، ١٠/ ٥٥٨.

(٥) لعل الصواب كسر العين في المضارع وليس في الماضي كأَبَى يأبِي كما ورد في المصدر السابق وأيضاً في الخصائص لابن جني: ١/ ٣٨٢.

فإن قيل: كيف يكون أبى يأبى شاذاً وهو يجيء في الكلام الفصيح؟ وهو قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢].

أجيب: كونه شاذاً / ٦ ب/ لا ينافي وقوعه في كلام فصيح؛ فإنهم قالوا: الشاذ على ثلاثة أقسام:

قسم مخالف للقياس دون الاستعمال كقَوَدَ وصَيَدَ وعَوِرَ [واعتَورَ][1] واستحْوذ، فإن القياس في هذه الكلمات قلب حرف العلة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والاستعمال بخلافه كما قال الله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة:١٩] بلا قلب الواو ألفاً مع أن القياس يقتضي ذلك.

وقسم مخالفٌ للاستعمال دون القياس، كقول الشاعر:

وأُمَّ أو عالٍ كها [أو أقربا][2]، والاستعمال كهي[3].

---

(١) من (س)، وفي (أ): « واعتود ».

(٢) إن دخول الكاف على الضمير شاذ في الاستعمال، لا في القياس، إذ القياس أن يدخل الكاف على الاسم، ظاهراً أو مضمراً كسائر حروف الجر، ولكنه لم يرد في الاستعمال عند العرب إلا في بيت من أرجوزة للعجاج وهو:

خَلِّ الذِّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا وأُمَّ أوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

الذنابات: جمع ذنابة، وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل. وأم أوعال: اسم موضع بعينه. والشاهد قوله: (كها) الضمير يعود للذنابات، وقد دخلت الكاف على الضمير ضرورة؛ لأنها لا تدخل عادة إلا على الاسم الظاهر. انظر: ديوان العجاج: ٢/ ٢٦٩، وأوضح المسالك: ٣/ ١٦.

(٣) هكذا، والصحيح أنه مخالف للاستعمال أيضاً؛ لدخول الكاف على الضمير.

وقسم مخالف لهما معاً كقول الصياد[١]:

فيُسْتَخْـرَجَ اليَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَـائِهِ ومن جُحْرِهِ بالشيخةِ اليُتَقَصَّعُ

فأدخـل الألـف والـلام في الفعـل، وهو خـلاف القياس والاسـتعمال؛ فالأولان مقبولان لا اعتراض عليهما دون الثالث.

وقيل: أبى يأبى من القسم الأول.

وقيـل: الـسر في وقوع أبى يأبى مـن هذا الباب مع خُلُـوِّ عينه ولامه من حـروف الحلق، أن أبى بمعنـى امتنع وامتنع فرع منع الذي فيه حرف الحلق؛ فحمـل أبـى عليه كـما حمل يذرُ على يـدعُ في قلب كسرته فتحة بسـبب حرف الحلق، وإن لم يكن حرف الحلق في يذر حملاً على يدع؛ لأنه بمعناه وكان لامه حرفاً من حروف الحلق.

وقيل: إن الياء في أبى منقلبة إلى الألف، والألف من حروف الحلق، وإن لم يعد منها، أو أنها في أصل وضعها كالهمزة وهي من حروف الحلق، فيكون أبى يأبى على القياس.

وقيل: هو[٢] الذي يجيء مخالفا للقاعدة[٣] المقررة في الفن ولا يُعتدُّ به.

---

(١) البيت لذي الخرق الطهوي، انظر: المعجم المفصل في شـواهد النحو الشـعرية لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩١: ١/ ٥٢٨.

(٢) الضمير يعود على الشاذ.

(٣) في الأصل (على القاعدة).

قال بعض الفضلاء من الشعراء بلسان التركي، ونِعم ما قال:

حرف حلق آلتي أولو يدر أي أخي هـاء همـزة عـين غـين حـاء خـي

وقال بعضهم أيضاً بلسان التركي، ونِعم ما قال:

هر فعل كه باب ثالثدن أوله لازم آنـده حرف حلق بولنه

هر فعلده حـرف حلق بولنه لازم أو لمز باب ثالثدن أوله

وقيل:

حرف حلق شش بَوَد أي نور عين هـاء همـزة حـاء خـاء عـين غـين

وقيـل: ونعم ما قال لتفهيم المبتـدي: كُلُّ جَوْزٍ مُدَوَّرٌ، وليـس كُلُّ مُدَوَّرٍ بِجَوْزٍ[1]، وكل ثلج أبيض، وليس كل أبيض بثلج[2]، هكذا إلى غير النهاية.

وأمـا قَـلَى يَقْـلَى بفتح العين فيهـما فلغة عامـر فليس بفصيـح، والفصيح الكـسر في المضارع، وأمـا بَقَى يَبْقَى بفتح العين فيهما أيضاً فلغة طيّ والأصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة.

ولقائـل أن يقول: أنتم قلتم: أبى يأبى شـاذٌ، وقلى يقـلى لغة عامر، وبقى

(١) في الأصل: (وكل مدور ليس بجوز).
(٢) في الأصل: (وكل أبيض ليس بثلج).

يبقى لغة طيّ، فما تقولون في رَكَنَ يَرْكَنُ فإنه جاء على فعَل يفعَل بفتح العين فيهما مع انتفاء الشرط؟

قلنا: فهو من اللغات المتداخلة، أعني أنه جاء رَكَنَ يركُن من باب نصر وجاء رَكِن يركَن من باب عَلِمَ، فأخذ الماضي من الباب الأول[١] والمضارع من الباب [الرابع][٢].

وجعل [ابن][٣] عصفور[٤] رَكَنَ يَرْكَنُ شاذاً[٥].

وقيل: قَلَى يقلَى لغة في قَلَى يقلِي بفتح اللام في الأولى وكسرها في الثانية من باب ضرب.

---

(١) أي باب فَعَلَ يَفْعُلُ، نحو: نصرَ ينصرُ.

(٢) في الأصل و(أ): « الثاني »، وما بين المعقوفتين من (س) وهو الصواب، والباب الرابع: فَعِلَ يفْعَلُ، نحو: علِم يعلَم.

(٣) في الأصل: « أبو »، وما بين المعقوفتين من (أ) وهو الصواب.

(٤) ابن عصفور، هو: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد النحوي الحضرمي الإشبيلي (٥٩٧-٦٦٩هـ) ولد في بلاد الأندلس وتوفي في تونس، له الممتع في التصريف (مطبوع)، والمقرب في النحو (مطبوع)، والشرح الكبير على كتاب الجمل في النحو للزجاجي يسمى أحكام ابن عصفور (مطبوع) وله كتب أخرى. انظر: الأعلام: ٥/ ٢٧، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط١، ١٩٩٦.: ص٩.

(٥) انظر: الممتع الكبير: ص ١٢٢، والممتع في التصريف لابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٤، ١٩٨٧: ص ١٧٨.

فائدة: إنما قدم باب فتح على باب علم؛ لأن / ٧ أ / الفتح أصلٌ، والكسرَ فرع، والأصل مقدم على الفرع؛ أو لأن الفتح علوي والكسر سفلي، والعلوي مقدم على السفلي؛ أو لأن الفتح غير محتاج إلى تحريك عضو عند التلفظ بخلاف الكسر، فتكون الفتحة أخف الحركات، والطباع تميل إليها، فتكون أحق بالتقديم؛ أو لأن الفتح أقوى من الكسر لاتحاد الحركة في الماضي والغابر، بخلاف الرابع فإن حركته مختلفة، والمتحد مقدم على المختلف؛ لأن المتحد واحد والمختلف متعدد، والواحد قبل المتعدد.

وبناؤه للتعدية غالباً: أي أكثرياً **وقد يكون لازماً، مثال** الفعل **المتعدي نحو: فَتَحَ زَيْدٌ البابَ، ومثال** الفعل **اللازم نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ**، فافهم هذه المذكورات، والله تعالى أعلم بالصواب.

[مصادر الباب الثالث]

فائدة: ويجيء مصدر الباب الثالث على اثني عشر[1] وزناً:

١ - **فَعْل** بفتح الفاء وسكون العين مثل: **سَبْع**؛ بفتح السين، يقال: سَبَعَ الذئبُ الغنمَ؛ بابه فتح؛ أي: فرسها.

٢ - **وفُعْل** بضم الفاء وسكون العين نحو: **سُحْقاً**.

(١) لم يذكر إلا أحد عشر وزناً.

٣- **وفَعال** بفتح الفاء نحو: **ذَهاب**،

٤- **وفُعُول** بضم الفاء والعين نحو: **سُبُوح**.

٥- **وفَعَالة** [بفتح الفاء][(١)] نحو: **مَهَارة**.

٦- **وفِعالة** بكسر الفاء نحو: **قِراءة**.

٧- **وفُعالة** بضم الفاء نحو: **جُهَالَة**[(٢)].

٧- **وفُعْلان** بضم الفاء وسكون العين نحو **بُرهان**.

٩- **وفَعالية** بفتح الفاء نحو: **كَراهية**.

١٠- **وفَعيلة** بفتح الفاء نحو: **نصيحة**.

١١- **ومَفْعَلَة** بفتح الميم وسكون الفاء نحو: **مَشغلة**.

هكذا وجدناه في بعض الكتب، والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب الرابع: فَعِلَ يَفْعَلُ]

الباب الرابع منها أي من الأبواب الستة **فَعِلَ يَفْعَلُ** هذا وزن **موزونه عَلِمَ يَعْلَمُ، وعلامته أن يكون عين فعله مكسوراً في الماضي** مثل علم **ومفتوحاً**

(١) من (أ) و(س).
(٢) في (أ): « سؤال ».

في الغابر[1] مثل يعلم **وبناؤه** أيضاً أي كبناء الباب الثالث **للتعدية غالباً وقد يكون لازماً، مثال** الفعل **المتعدي** من هذا الباب **نحو: عَلِمَ زَيدٌ المسألةَ**، عَلِمَ فِعْلٌ وزيدٌ فاعِلُهُ، والتنوين فيه عبارة عن نون ساكنة فاجتمع ساكنان أحدهما النون المعبر [عنه] بالتنوين والثاني الألف واللام في لفظ المسألة فحرك النون بالكسرة لاجتماع الساكنين؛ لأن الأصل في تحريك الساكن الكسرُ؛ لأنه كالميت وإذا أرادوا تحريك الميت ورَفْعَهُ رَفَعُوا من تحت، وكذلك إذا أرادوا تحريك حرف حركوا من تحت، **ومثال** الفعل **اللازم نحو: وَجِلَ زيدٌ** أي خاف.

فائدة: يجيء مصدر هذا الباب من الفعل اللازم على وزن فَعَل بفتح الفاء والعين، مثل: فَرَح من فَرِحَ بكسر العين في الماضي، ومن وَجِلَ وَجَلاً بفتح الواو والجيم.

ويكثر من هذا الباب مجيء العلل والأحزان، كمَرِضَ يَمْرَضُ مَرَضاً بفتح الميم والراء، وحَزِنَ يَحْزَنُ حَزَناً مثل مَرَضاً.

ويكثر أيضا مجيئه من الألوان والعيوب، نحو: أدِمَ و سَمِرَ وعَجِفَ وحَمِقَ وخَرِقَ وعَجِمَ ورَعِنَ، ومصدر هؤلاء: أدَماً بفتح الهمزة والدال، وسَمَراً وعَجَفاً وحَمَقاً وخَرَقاً وعَجَماً ورَعَناً بفتح / ٧ ب/ الفاء والعين في الكل؛ لأنه مصدر الفعل اللازم من الباب الرابع.

---

(١) في المتن: «المضارع».

فإن قيل: لم قدم [باب عَلِمَ على][١] باب حَسُنَ؟

قلنا: لأن باب علم يحتاج إلى تحريك عضو واحد لأجل الكسر وهو الحنك الأسفل، وباب حسن يحتاج إلى تحريك عضوين لأجل الضم - وهما الشفتان - فيكون هذا الباب محتاجاً إلى واحد، والباب الخامس محتاجاً إلى اثنين، والواحد قبل الاثنين؛ أو لأن هذا الباب [أخف][٢] لاحتياجه إلى الواحد، وباب حَسُن أثقل منه لاحتياجه إلى الاثنين، فالأخف[٣] أولى بالتقديم؛ أو لأن حركة عين هذا الباب مختلفة، وحركة الباب الخامس مطردة[٤] والمختلفة مقدمة على المطردة، وفي (الشكريَّة)[٥]، فإن قلت: لم قدم هذا على الخامس؟ قلت: لأن عين ماضيه مكسورة، والكسر [أخف][٦] من الضم، والخفيف أولى بالتقديم، فإن قلت: من أين علمت أن الكسر [أخف][٧] من الضم؟ قلت: لأن الكسر يحتاج إلى تحريك عضو واحد، وهو الحنك الأسفل، بخلاف الضم فإنه يحتاج إلى تحريك عضوين، وهما الشفتان؛ أو لأن استعمال الرابع كثير، والخامس قليل، والكثير راجح؛ فلهذا قدم الرابع، والله أعلم.

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) من (أ).

(٣) في الأصل: « فالأحق »، وما بين المعقوفتين من (أ) و (ر).

(٤) في (أ): « متحدة ».

(٥) لم أقف على هذا الكتاب فيما بحثت.

(٦) في جميع النسخ: « خفيفة »، وما أثبتناه بين المعقوفتين هو الصواب.

(٧) في جميع النسخ: « خفيفة »، وما أثبتناه بين المعقوفتين هو الصواب.

[مصادر الباب الرابع]

فائدة: ويجيء مصدر هذا الباب على أربعة عشر[١] وزناً نحو:

١- **فَعْل**[٢] بفتح الفاء وسكون العين مثل: **حَـمْـر**[٣]،

٢- **وفِعْل** بكسر الفاء وسكون العين مثل: **عِلْم**،

٣- **وفُعْل**[٤] بضم الفاء و سكون العين مثل: **عُرْب**[٥]،

---

(١) ذكـر الشـارح ثلاثـة عـشر وزناً فقـط، وذكر علـماء الصرف أوزانـاً أخرى غير مـا ذكرها الشارح، وهي:
١- فَعِل، نحو: ضَحِكَ ضَحِكاً، ولَعِبَ لَعِباً. أدب الكاتب: ٦٢٦.
٢- وفُعْلَـة، نحو شَـهِبَ يَشْـهَبُ شُـهْبَةً: هي غلبة البَياض على السَّـوادِ، وكَهِـبَ يَكْهَبُ كُهْبَـة: وهـي غُـبْرة وكُـدْرة في اللـون، ويقولون للغُبرة المَشُـوبةِ سـواداً في الإبـل: كُهْبَةٌ، وصَـدِئ يَصْدَأ صُدْءَةً. ينظـر: أدب الكاتب: ٦٢٦، ومعجم مقاييـس اللغة: ٥/ ١١٧، واللسان: (صدى).
٣- وفُعُول، نحو: لَزِمَهُ لُزُوماً، ونَهِكَتْهُ الحُمَّى تَنْهَكُهُ نُهُوكاً، أدب الكاتب: ٦٢٥، وقال في اللسان (نهك): النَّهْكُ التَّنَقُّصُ ونَهَكَتْه الحُمَّى نَهْكاً ونَهَكاً ونَهاكةً ونَهْكَةً: جَهَدَتْه وأَضْنَتْه ونَقَصَتْ لَحْمَه فهو مَنْهُوك، وفيه لغة أُخرى: نَهِكَتْه الحمى بالكسر تَنْهَكُه نَهَكاً.
٤- وفَعَلان، نحو: شَنِئْتُه أَشْنَؤُه شَنآناً: البغض. أدب الكاتب: ٦٢٥.
(٢) نحو بَلِعَ يَبْلَعُ بَلْعاً، ولَحِسَ يَلْحَسُ لَحْساً. انظر: أدب الكاتب: ٦٢٥.
(٣) الحَمْـرُ مصـدر حَمَرَ يَحْمُـرُ من الباب الأول نَـصَرَ ينْصُرُ، والحَمْـر: القَشْرُ ويَكُون باللِّسَـانِ والسَّـوطِ والحَديد، وغَيْثٌ حِمِرٌّ كفِلِزٍّ: شَـدِيدٌ يَقْشِرُ وَجْهَ الأَرْض، وأتاهم الله بغَيْث حِمِرٍّ: يَحْمُر الأَرْضَ حَمْراً، وحِمِرُّ الغَيْث: مُعْظَمُه وشِدَّتُه، ينظر: اللسان والتاج: (حمر)، فهو ليس مـن بـاب علِم يعلَـم كما ظنه الشـارح، وإنما يأتي من هـذا الباب أي البـاب الرابع. الحَمَرُ بفتحتين: داء يعتري (الدابَّةَ) من كَثْرة الشَّعير، تقول: حَمِرَ يَحْمَرُ حَمَراً، وبِرْذَوْنٌ حَمِرٌ. ينظر: كتاب العين للخليل الفراهيدي: ٣/ ٢٢٧.
(٤) نحو: شَرِبَ يَشْرَبُ شُرْباً، ووَدِدْتُ فلانا وُدّاً. انظر: أدب الكاتب: ٦٢٥.
(٥) وهو مصدر عَرُبَ يعْرُبُ عُرباً من باب حَسُـنَ يحسُـنُ: كفَصُحَ: إذا أفصح بعد لكنة في =

٤- **وفَعَل**(١) بفتح الفاء والعين مثل: **عَمَل**(٢)،

٥- **وفِعَل** بكسر الفاء وفتح العين مثل: [**شِبَع**](٣)،

٦- **وفَعَال** بفتح الفاء والعين مثل: **سَمَاع**(٤)،

٧- **وفِعال**(٥) بكسر الفاء مثل: [**سِفاد**](٦)،

٨- **وفَعُول** بفتح الفاء وضم العين مثل: **قَبُول**(٧)،

٩- **وفَعْلَة** بفتح الفاء وسكون العين مثل: **رَحْمَة**(٨)،

١٠- **وفَعْلان** بفتح الفاء وسكون العين مثل: **شَبَّان**(٩)،

= لسانه، وهو ليس من باب علِم يعلم كما ظنه الشارح، وإنما يأتي من هذا الباب أي الباب الرابع عَرِبَ يَعْرَبُ عَرَباً: أي: نَشِطَ. انظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٢/ ١٢٨، والتاج: (عرب).

(١) نحو: تَعِبَ يتْعَبُ تَعَباً، وسَخِطَ يَسْخَطُ سَخَطاً: أدب الكاتب: ٦٢٥. وعَرِبَ يَعْرَبُ عَرَباً: أي: نَشِطَ: المحكم والمحيط الأعظم: ٢/ ١٢٨، والتاج: (عرب)، وحَمِرَ يَحْمَرُ حَمَراً: العين للفراهيدي: ٣/ ٢٢٧.

(٢) في (أ) و (م): « عمد » بالدال، وهو أيضاً صحيح، من عَمِدَ سنام البعير يَعْمَدُ عَمَداً، إذا عض الحِملُ سنامَه حتى يتفسخ ويتكسر، ينظر: اللسان: (عمد).

(٣) في الأصل: « شِعَبْ »، والمثبت من (أ) و(س) وهو الصواب، ينظر: اللسان: (شبع).

(٤) سمِع يسمَع سَماعاً: أدب الكاتب: ٦٢٥.

(٥) سَفِد يسْفَد سِفاداً: نَزَا، إذا أتى الذكرُ أنثاه، ويقال ذلك للسباع والتيس والثور والطائر، المصدر السابق: ١٥٧، ٦٢٥.

(٦) في الأصل و (س) « ستار »، وما أثبته من (أ)، وهو الصواب.

(٧) انظر: الصحاح: ٤/ ١٧٩٦،

(٨) رحِمْتُه رحَمةً، انظر: أدب الكاتب: ٦٢٦.

(٩) هكذا في جميع النسخ ولم يذكر هذا المصدر أحد من علماء اللغة فيما بحثت.

١١- **وفِعْلان** بكسر الفاء وسكون العين مثل: **غِشْيان**[١]،

١٢- **وفَعالة**[٢] [بفتح][٣] الفاء مثل: **سَعادة**،

١٣- **ومَفْعِلَة** بفتح الميم وسكون الفاء [وكسر العين][٤].

كذا في بعض الحواشي، والله أعلم.

[الباب الخامس: فَعُلَ يَفْعُلُ]

الباب الخامس منها - أي من الأبواب الستة -: فَعُلَ يَفعُلُ، هذا وزن /٨أ/ موزونه حَسُنَ يَحسُنُ، وعلامته أن يكون عين فعله مضموماً في الماضي والمضارع.

قال الفاضل الهندي[٥]: اعلم أن الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة، لا بشرط كونها إعرابية وبنائية، بخلاف المجرد عن التاء فإنها ألقاب البناء.

---

(١) الغشيان: كناية عن إتيان الرجل المرأة، والفعل غشيها يغشاها غشياناً، انظر: أدب الكاتب: ٦٢٥، واللسان: (غشى).

(٢) نحو: زَهِدَ زَهَادَة، وسَئِمَ سَآمَة، وقَنِعَ قَناعةً، وشَقِيَ شَقَاءً وشَقَاوَةً. أدب الكاتب: ٦٢٦، ٦٢٧.

(٣) في جميع النسخ: « بضم » والصحيح ما أثبتناه، انظر: المصدر السابق: ٦٢٧.

(٤) من (أ) و(س)، ولم يأت بمَثالٍ لمَفْعِلَة، وكذلك لم أجد في كتب الصرفيين مثالًا لها.

(٥) لم أجد له ترجمة.

وبناؤه لا يكون إلا لازماً نحو: حَسُنَ زَيدٌ، فإن قيل: لِمَ لا يتعدى هذا الباب؟ قلنا: لأنه لا يجيء إلا من النعوت والطبائع، وليس شيءٌ منهما بمتعدٍّ، نحو: حَسُنَ زيدٌ.

فإن قيل: قد جاء رَحُبَتْك الدار متعدياً، وكذا سُدْتُهُ وقُلْتُهُ عند (الكسائي)[1].

قلنا: أما رَحُبَتْكَ الدارُ؛ فالأصل رحبت بك الدار[2]، حذف الباء اختصاراً، ويقال لمثل هذا: من قبيل الحذف والإيصال، وأما سُدْتُهُ وقُلْتُهُ فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو[3] لا للنقل من العين، وكذا باب بعته ولا يكون هذا الباب إلا لازما، وشذ قولهم: رَحُبَتْكَ الدارُ، فإنه يتعدى إلى المفعول به وهو الكاف، والدار فاعل وإنما شذوذه من جهة استعماله على

(١) الكسائي (ت١٨٩هـ): علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن، إمام في اللغة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة، ولد في إحدى قراها، وتعلم بها، وقرأ النحو بعد الكبر، وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالري، عن سبعين عاما، وهو مؤدب هارون الرشيد الخليفة العباسي وابنه الأمين. انظر: الأعلام: ٤/ ٢٨٣.

(٢) انظر لمسألة (رحبتك الدار) في شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي: ١/ ٧٤-٧٥، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق فؤاد علي منصور- دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٨: ٢/ ٧٥، واللسان: مادة (رحب).

(٣) أي أن ضم السين في سُدته والقاف في قُلته علامة على أن أصل الفعلين واوي من ساد يسود وقال يقول. انظر: الشافية في علم التصريف: ص١٩.

صورة المتعدي والأصل: رَحُبَتْ بِكَ الدارُ فحذف الباء لما مر، والمعنى وَسِعَتْكَ الدارُ، وقيل: انتصابه بنزع الخافض، وقيل: تعديته بسبب الباء؛ لأن أصله رحبت بك الدار فحذف الباء لما مرَّ مراراً.

فإن قيل: لِمَ قدم باب حَسُنَ على باب حَسِبَ؟.

قلنا: لأن الضم أقوى الحركات والكسر أضعفها، فالأقوى مقدم على الأضعف، أو لأن مجيء الكسر فيهما على الشذوذ والندرة فقدم عليه لهذا، وقيل: قدم الخامس على السادس لكثرة الاستعمال بالنسبة إلى السادس.

[مصادر الباب الخامس]

فائدة: يجيء مصدر هذا الباب على ثمانية أوزان[1] نحو:

١ - **فَعْل**[2] بفتح الفاء وسكون العين مثل **مَجْد**[3]،

---

(١) بل ذكر أبو القاسم المؤدب في دقائق التصريف:٦٧، عشرة أوزان لمصادر هذا الباب، وخمسة منها لم يذكرها الشارح هنا وهي:
١- فِعَل، نحو: صِغَر وكبَر.
٢- وفَعْلة، نحو: كَثْرة.
٣- وفِعلَة، نحو: فِطنة، وبِغضَة.
٤- وفُعول، نحو: خُلوق.
٥- وفُعلَة، نحو: هُجنَة.

(٢) نحو: ظَرُفَ يَظْرُفُ ظَرْفاً.أدب الكاتب: ٦٢٧.

(٣) مَجَدَ يَمْجُدُ مَجْداً: الكرمُ والشرفُ، وقيل: لا يكون إلا بالآباءِ، وهذا المثال ليس من باب حسُن يحسُن، وإنما من باب نَصَر ينصُرُ، والصحيح ما ذكرناه في الهامش السابق.

٢- **وفِعْل** بكسر الفاء وسكون العين [مثل **فِسْق**][(١)]،

٣- **وفُعْل** بضم الفاء وسكون العين مثل **حُسْن**،

٤- **وفَعَل** بفتح الفاء والعين مثل **كَرَم**،

٥- **وفَعال** بفتح الفاء مثل **كَمال**،

٦- **وفَعالة**[(٢)] بفتح الفاء مثل **شَجاعة**،

٧- **وفُعُولة** بضم الفاء والعين مثل **صُهُوبة**[(٣)]،

٨- **وفَعيل** بفتح الفاء مثل **عَظيم**[(٤)].

هكذا في بعض الحواشي، والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب السادس: فَعِلَ يَفْعِلُ]

الباب السادس منها أي من الأبواب الستة **فَعِل يفعِل** هذا وزن **موزونه حَسِبَ يَحسِبُ، وعلامته أن يكون عين فعله مكسوراً في الماضي والغابر**[(٥)] أي المستقبل بقرينة ذكر الماضي وفي أكثر النسخ والمستقبل بدل الغابر فهذا أولى.

---

(١) من (أ).

(٢) نحو: مَلُحَ يَمْلُحُ مَلاحةً، ونَبُلَ يَنْبُلُ نَبَالةً. المصدر السابق: ٦٢٦.

(٣) من صَهُبَ الشعر يصْهُبُ: إذا احمرَّ حمرة صافية. انظر: شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي: ١/ ٢٩٢.

(٤) عَظُمَ يَعْظُم عِظَمًا وعَظامةً: كَبَرُ وهو عظيمٌ وعُظامٌ، اللسان: (عظم)، فالعظيم ليس بمصدر.

(٥) في المتن: والمضارع.

فإن قلتَ: لم خُصَّ لفظ فعل للوزن دون غيره؟

قلتُ: لأنه مشتمل على أصول المخارج وهي الشفة والوسط والحلق؛ فالفاء من الشفة، والعين من الحلق، واللام من الوسط، وفيه نظر؛ لأنه لو كان اشتمال الكلمة على أصول المخارج سبباً لأن يكون وزناً لزم أن يكون (علم) وزناً لوجود العين الحلقي واللام الوسطي والميم الشفوي وليس كذلك، وجوابه أن (علم) مخصوص لوزن معين، وهو كونه / ٨ ب/ مكسور العين أبداً في الماضي، ومفتوحاً في الغابر، ومن شرطه أن لا يكون بوزن دون وزن، بخلاف لفظ (فعل) فإنه يجوز فيه الحركات الثلاث.

وقيل: إنما خص لفظ فعل للوزن دون غيره؛ لأنه عام من جهة المعنى، فاحفظ هذا؛ لأنه من لوازم الطلبة.

وبناؤه للتعدية غالباً وقد يكون لازماً، مثال الفعل **المتعدي نحو: حَسِبَ زيدٌ عَمْراً فَاضِلاً** من [الحِسبان][1] بالكسر بمعنى الظن، أي يتعدى إلى مفعولين؛ لأنه من أفعال القلوب.

ومثال الفعل **اللازم نحو: وَرِثَ زيدٌ**، والصواب أن يمثل اللازم بغير وَرِثَ لأنه متعدٍ، على ما صرح به في القاموس والجوهري[2]، وفي التنزيل:

(١) في الأصل: « الحساب » وما بين المعقوفتين من (أ) و(س).

(٢) انظر: الصحاح للجوهري، باب ورث: ١/ ٢٩٥، والقاموس للفيروزابادي، باب الثاء فصل الواو: ١/ ٢٢٧.

والجوهري، هو: إسماعيل بن حماد، أبو نصر (ت٣٩٣هـ): الإمام اللغوي، أول من حاول (الطيران) ومات في سبيله، وخطه يذكر مع خط ابن مقلة، أشهر كتبه (الصحاح) =

﴿ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ ﴾ [النساء:١١]، والمثالُ اللائقُ بهذا المقام: وَثِقَ زيدٌ، والله تعالى أعلم بالصواب.

[طرفة زيد وعمرو]

فائدة: فإن قيل: لم جعل زيدٌ فاعلاً وعَمرٌو مفعولاً في كلامهم دائماً؟

قيل في جوابه: لأن زيداً من قوم حسين في قصة كربلاء وعَمراً من قوم يزيد؛ فلذلك جعلوا زيداً فاعلاً وعَمراً مفعولاً دائماً.

قال المحققون[1]: إن كان ماضيه على وزن فَعِلَ مكسور العين فمضارعه على وزن يفعَل بفتح العين، نحو: عَلِمَ يعلَم، إلا ما شذَّ، نحو: حسِب

= وله كتاب في (العروض) ومقدمته في (النحو) وأصله من فاراب، ودخل العراق صغيراً، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية وعاد إلى خراسان ثم أقام في نيسابور، وهو أول من حاول الطيران عندما صنع جناحين من خشب وربطهما بحبل، وصعد سطح داره، ونادى في الناس: لقد صنعت ما لم أُسبق إليه وسأطير الساعة، فازدحم أهل نيسابور ينظرون إليه، فتأبط الجناحين ونهض بهما، فخانه اختراعه، فسقط إلى الأرض قتيلاً، رحمه الله تعالى. انظر: الأعلام: ١/ ٣١٣.

(١) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب (١/ ١٠٣) باب المبدل: « باب فَعِلَ يَفْعَلُ ويَفْعِلُ: « حَسِبَ يَحْسَبُ ويَحْسِبُ »، و« يَئِسَ يَيْأَسُ ويَيْئِسُ »، و« نَعِمَ يَنْعَمُ ويَنْعِمُ »، و« بَئِسَ يَبْأَسُ ويَبْئِسُ » عُلْيا مُضَر تكسر وسُفلاها تفتح، وقراءة رسول الله ﷺ وعلى آله: يَحْسِبُ ويَحْسِبُون - بالكسر -، وهذه الحروف الأربعة السالمة شواذ، وما سواها من فعل؛ فإن المستقبل منه يَفْعَلُ، نحو « عَلِمَ يَعْلَمُ »، و« عَجِلَ يَعْجَلُ ». فأما المعتل فمنه ما جاء ماضيه ومستقبله بالكسر، نحو « وَرِمَ يَرِم »، و« وَلِيَ يَلِي »، و« وَثِقَ يَثِق »، و« وَمِقَ يَمِق »، و« وَرِعَ يَرِعُ »، و« وَرِثَ يَرِثُ »، و « وَرِيَ الزند يَرِي »، و « وَفِقَ أمره يَفِق ».

[يحسِب][1] وأخواته فإنها جاءت بكسر العين فيهما، وقَلَّ ذلك الكسر في الصحيح نحو: حسِب يحسِب وهي لغة النبي عليه الصلاة والسلام، كما قاله ابن [أياز][2] وابن الخشاب[3].

وقال الفراء[4]: إنها لغة بني كنانة، وسائر العرب يفتحون السين، وهذه القياسُ، وإن كانت الأولى هي الفصحى، وقولنا: فإنها جاءت بكسر العين فيهما، أي: في الماضي والمضارع وجوباً في البعض وهو ثمانية:

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) في الأصل وفي (س): « ابن ايان » والصواب ما أثبتناه من (أ).
وابن أياز هو: حسين بن بدر بن أياز بن عبد الله، أبو محمد، جمال الدين، البغدادي (ت٦٨١هـ): عالم بالنحو، من أهل بغداد، ولي مشيخة النحو بالمستنصرية، من كتبه (قواعد المطارحة) في النحو ومذاهب النحويين، و(المحصول) في شرح الفصول لابن معط، انظر: الأعلام: ٢/ ٢٣٤.

(٣) ابن الخشاب، هو: أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي الحنبلي (٤٩٢-٥٦٧هـ) أعلم معاصريه بالعربية حتى قيل إنه بلغ رتبة أبي علي الفارسي، له شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في النحو، والمرتجل في شرح الجمل للزجاجي، واللامع في النحو. انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٢٣، وهدية العارفين: ١/ ٢٣٧، والأعلام: ٤/ ٦٧.

(٤) الفراء، هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (١٤٤-٢٠٧ هـ)، أبو زكريا، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الادب، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة، ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وتوفي في طريق مكة، وكان مع تقدمه في اللغة فقيها متكلما، عالما بأيام العرب وأخبارها، عارفا بالنجوم والطب، من كتبه: المقصور والممدود، ومعاني القرآن، والمذكر والمؤنث، وكتاب اللغات، والفاخر في الأمثال، وما تلحن فيه العامة، وآلة الكتاب، والأيام والليالي، ومشكل اللغة، واشتهر بالفراء، ولم يعمل في صناعة الفراء، فقيل: لأنه كان يفري الكلام، ولما مات وجد « كتاب سيبويه » تحت رأسه، فقيل: إنه كان يتتبع خطأه ويتعمد مخالفته. انظر: الأعلام: ٨/ ١٤٥.

وَمِق[١] ووَثِق ووَقِف [ووَفِقَ][٢] ووَلِيَ ووَرِث ووَرِمَ ووَرِع ووَرِي ...إلخ: أي ستر؛ وجوازاً في البعض وهو [ستة][٣] نحو: حَسِب ونَعِم وبَئِس من البؤس أو من البأس ووَعِزَ ووَحِرَ بالمهملة إذا التهب ووَلِهَ، فيجوز في مضارعها كسرُ عينها وفتحُها.

ونظم بعض الفضلاء الأبواب الستة، ونعم ما قال ونظم، بيت:

كر صور رسك كه علاماتي ثلاثيدن نشان

ديي ويرم بن سكا أي جان جان

فتحُ ضمٍّ، فتحُ كسرٍ، فتحتان

كسرُ فتحٍ، ضمُّ ضمٍّ، كسرتان

[مصادر الباب السادس]

فائدة: ويجيء مصدره على خمسة أوزان نحو:

١ - **فَعْل**، نحو: [**وَمْق**][٤]،

---

(١) أي: أَحَبَّ ووَدَّ، قال في اللسان باب (ومق): « (ومق) ومِقَهُ يَمِقُه نادر مِقَةً ووَمْقاً: أَحبه، أَبو عمرو في باب فَعِل يَفعِلُ ومِقَ يَمِقُ ووَثِقَ يَثِقُ والتَّوَمُّق التوددّ ».

(٢) من (أ).

(٣) في الأصل وفي (ر): « تسعة »، وما أثبتناه من (أ)، وهو ما يوافق عدد الأفعال المذكورة بعدها.

(٤) في الأصل: « مِقَةً »، وما بين المعقوفتين من (أ) و(س)، وهو المناسب لوزن فَعْلٍ، و مِقَةً المصدر الثاني لوَمِقَ، انظر: اللسان، باب (ومق).

٢- **وفِعَال** بكسر الفاء، نحو: **حِساب،**

٣- **وفُعلان** بضم الفاء و سكون العين، نحو: **حُسبَان،**

٤- **وفِعالة** بكسر الفاء، نحو: **رِواية،**

٥- **وفُعال** بضم الفاء [وفتح العين][1]، نحو: **وُفَاق.**

هكذا في بعض الحواشي، والله أعلم.

[الفعل الثلاثي المزيد]

لمّا فرغ من بيان الثلاثي المجرد شرع في بيان ما زيد عليه، فقال: **واثنا عشر باباً منها** أي من خمسة وثلاثين باباً، هذا في الاستقراء والتتبع، وأما في التصور الساذج فيكون أربعة آلاف وثمانية وأربعون باباً[2].

وأبواب الثلاثي: ستة عشر باباً.

وأبواب الرباعي المجرد: أربعة وستون باباً.

والإفعال والتفعيل / ٩ أ/ والمفاعلة: أربعة وستون باباً في التصور في كلها.

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) في (أ): « ألفين ومائتين وأربعة وعشرون باباً » أما في هامشها فقد صحح ما يوافق الأصل و(س).

والخماسي: مائتان وستة وخمسون باباً [١] في التصور.

والسداسي: ألف وأربعة وعشرون باباً في التصور.

والملحق بالرباعي: أربعة وستون باباً.

وما زيد على الرباعي المجرد وهو نوعان:

الأول: ما زيد فيه حرف واحد وهو: مائتان وستة وخمسون باباً.

الثاني: ما زيد فيه حرفان على الرباعي المجرد وهو ألف وأربعة وعشرون باباً.

وخمسة لملحق تدحرج وهي مائتان وستة وخمسون باباً.

واثنان لملحق احرنجم وهو ألف وأربعة وعشرون باباً.

هذه كلها في التصور **لما زاد على الثلاثي** المجرد **وهو**: أي ما زيد على الثلاثي المجرد **ثلاثةُ أنواعٍ**، لأن الزائد فيه إما حرف واحد أو اثنان أو ثلاثة وإنما لم يكن الزائد أكثر من ذلك لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل؛ لأن الأصل ثلاثة، فلو كان الزائد أكثر لزم مزية الفرع على الأصل، أو لئلا يلزم الثقل، أو لئلا يذهب العقل إلى أنه كلمتان ركِّبت إحداهما مع الأخرى.

واعلم أيها الناظر في كتب التصريف أن الحروف التي تزاد لا تكون إلا من حروف لفظ (سألتمونيها) إلا في التضعيف والإلحاق فإنه يزاد

(١) في (أ): « مائة وثلاثون وستة أبواب ».

فيهما أيُّ حرفٍ كان، وتسمى حروف (سألتمونيها) حروف الزوائد، وهي السين والهمزة واللام والتاء الفوقية والميم والواو والنون والياء التحتية والهاء والألف.

[النوع الأول: المزيد على الثلاثي بحرف واحد]

النوع الأول: وهو ما زِيْدَ فيه حرف واحد على الثلاثي، وهو ثلاثة أبواب:

وإنما انحصر الرباعي المزيد فيه على الثلاثي على ثلاثة أبواب بالاستقراء والتتبع، وأما في التصور الساذج فيقتضي بضرب الأربعة التي في الفاء وهي الحركات الثلاث والسكون، ستة عشر باباً، وبضربها في الأحوال الأربعة التي في العين صار أربعة وستين باباً.

وأما في اقتضاء العقل فكان اثني عشر باباً بضرب أحوال الثلاثة التي في الفاء، وهي الحركات الثلاث فقط، في الأحوال [الأربعة][1] التي هي في العين فصار اثني عشر باباً، فبضرب هذه [الأحوال][2] الأربعة التي هي في عين الثاني فصار ثمانية وأربعين [باباً][3] والله أعلم.

أما التصور في الكل فعددها ٤٠٤٨ وأما العقلية في الكل فعددها ٣٠٣٦[4].

---

(١) من (أ) و(س).
(٢) من (أ) و(س).
(٣) من (أ).
(٤) هكذا وردت في جميع النسخ بالأرقام.

[الباب الأول: أَفْعَلَ يُفْعِلُ]

الباب الأول منه: أي من النوع الأول المزيد على الثلاثي المجرد [حرف واحد][1]: **أَفْعَلَ**، أصله فَعَلَ زيدت الهمزة في أوله فصار أَفْعَلَ، **يُفْعِلُ**، أصله يُؤَفْعِلُ، حذفت الهمزة منه لئلا يشبه بصوت السكران وقيء الكلب في نفس المتكلم وحده فقط، ثم حذفت عن باقيه فصار يُفْعِلُ.

اعلموا[2] أيها الإخوان: احترز المؤمنون[3] عامة وتركوا الهمزة عن تشبه صوتهم بصوت السكران ونباح الكلب؛ لأن من تشبه بقوم[4] فهو منهم، فإذا لزم الاحتراز عن تشبه أصواتهم، فكيف حال من / ٩ ب/ شرب، نعوذ بالله تعالى منهم ومن التشبه بهم[5].

وقيل: حذفت الهمزة في المستقبل لئلا يجتمع همزتان في نفس المتكلم؛ لأن من اجتماعهما يلزم الثقل في مستقبله فحذفوا الهمزة لهذا، وكذا حذفت الهمزة من الفاعل والمفعول وأمر الغائب ونهي الغائب؛ لأن الهمزة لما حذفت من الأصل فحذفها من الفرع أولى، لا من أمر الحاضر، وإن كان فرعا؛ لأنه لما حذفت التاء بقي ما يبقى ساكناً فَاحْتِيْجَ إليها فأتى بالهمزة المحذوفة من

---

(١) من (أ).
(٢) في الأصل (اعلم).
(٣) هذا من أصل اللغة لا من فعل المؤمنين.
(٤) في الأصل (قوماً).
(٥) في الأصل (عنهم وعن تشببهم).

المضارع لتعذر الابتداءِ بالساكن فصار أَفْعِلْ، وأَكْرِمْ بفتح الهمزة فيهما؛ لأنهما أمران حاضران.

هـذا وزن **موزونه أَكْـرَمَ** أصله كَرُمَ بضم العين **يُكـرم إكراماً** مصدر هذا الباب يجيء على سَـنَنٍ واحد؛ لثقله بكثرة الحروف بخلاف الثلاثي، والهمزة مفتوحة في الماضي والمضارع وإنما كسرت في مصدره؛ للفرق بين المصدر وهو إفعـالاً بكـسر الهمزة وبين جمـع فِعْل وهو أفعال بفتح الهمزة مثل أقسـام جمع قِسم بكسر القاف، ولم يعكس الأمر؛ لأن المصدر خفيف والجمع ثقيل لتعدد معناه فأعطوه الفتحة لخفته، والكسر ثقيل فأُعطِيَ الخفيفَ وهو المصدر؛ لأنه الاسم؛ ولعدم التعدد في المصدر تعادلاً بينهما.

[مصدر الباب الأول]

ويجـيء مصدر باب **الإفعال** على **إقامة** بتعويض التاء عن العين المحذوفة إذ أصلـه إقـوام نقل حركة الـواو إلى ما قبلها لثقل الحركة عـلى الواو ووقوع حـرف الصحيح مـا قبلها فقلبت الـواو ألفاً لتحركها في الأصـل وانفتاح ما قبلها فاجتمع سـاكنان وهما الألفان فحذفـت إحداهما على الاختلاف، فعند الأخفش[1]: المحذوف الألف المقلوبة؛ لأن اجتماع الساكنين لزم منها. وعند

(١) هـو: الأخفش الصغير، علي بن سـليمان بن الفضل، أبو المحاسـن (ت٣١٥هـ): نحوي، مـن أهل بغداد، أقام بمصر سـنة ٢٨٧ - ٣٠٠ هـ، وخرج إلى حلـب، ثم عاد إلى بغداد، وتوفي بها، وهو ابن ٨٠ سنة، له تصانيف، منها: شرح سيبويه، والأنواء، والمهذب. انظر: الأعلام: ٤/ ٢٩١.

سيبويه، والخليل[١]: الألف الزائدة؛ لأن حذفَ الزائدة أولى، فعُوِّضَ عنه التاء في الآخر، على قول من قال في المصدر: وعد، بدون التاء؛ لأنه بالزيادة بالأول يُشَبَّه بالمضارع والزيادة في الآخر أولى، ويجوز ترك التعويض عند الإضافة كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور:٣٧] كأنهم جعلوا المضاف إليه عوضاً عنه، ويسمى هذا الباب باب الإفعال بالإضافة إلى المصدر.

وعلامته أن يكون ماضيه مبنياً **على أربعة أحرف** كأكرم، أصله: كرم فصار أكرم **بزيادة الهمزة في أوله**: أصله[٢]: أوْاَلٌ، أو وَوَّلٌ، أو وَوَلٌ، وقد مر إعلاله وإدغامه.

وإنما جعلت همزة باب الإفعال قطعاً؛ لأنها زيدت لِمعان كثيرة كما ستراها، فكأنها كلمة برأسها، لا للتوصل بها إلى النطق بالساكن، كسائر الهمزات فلهذا فتحوا همزته للخفة وحكموا بحذفها في مضارعه، وإنما حذفوها في المضارع؛ لأن اجتماع الهمزتين في المتكلم كان ثقيلاً أو مستكرهاً؛ لأنه يشبه

(١) هو: الخليل الفراهيدي (١٠٠-١٧٠هـ)، ابن أحمد بن عمرو بن تميم الأزدي اليحمدي الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وهو أستاذ سيبويه، ولد ومات في البصرة، وعاش فقيراً صابراً، له كتاب العين، ومعاني الحروف، وجملة آلات العرب، وتفسير حروف اللغة، وكتاب العروض، والنقط والشكل، والنغم، وفكر في ابتكار طريقة في الحساب تسهله على العامة، فدخل المسجد وهو يعمل فكره، فصدمته سارية وهو غافل، فكانت سبب موته، رحمه الله تعالى، ولم يُسمَّ أحد بأحمد بعد رسول الله ﷺ قبل والد الخليل. انظر: الأعلام: ٢/ ٣١٤.

(٢) هذا توضيح للفظ « أول » وقد مر شرحه ص ٨٥.

صوت السكران حين القيء؛ فلهذا حذف في غيره للاطراد، وكتبت [على][1] صورة / ١٠ أ / الألف لقوة المتكلم في الابتداء أو لأن الابتداء قرينة على أنها ليست ألفاً.

اعلم أن الفعل اللازم إذا نقل إلى باب الإفعال يكون متعديا، نحو: فَرِحَ بكسر الراء وأفرح، والفعل المتعدي إلى مفعولين يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل نحو: **أعلمت زيداً عمراً فاضلاً**، وقد ينقل إلى المتعدَّى إليه فيكون لازماً، نحو: **أكبّ وأعرض** يقال: **كبه على وجهه فأكب، وعَرَضَه**: أي أظهره[2] **فأعرض**: أي ظهر، وقال (الزوزني)[3]: ولا ثالث لهما.

وبناؤه للتعدية غالباً، أي: أكثرياً على ما فسره[4] بعضهم **وقد يكون لازماً، مثال** الفعل **المتعدي** منه نحو: **أكرم زيدٌ عمراً** لأن إكرام زيد الفاعل [قد][5] تعدى إلى عمرو وهو المفعول به، **ومثال** الفعل **اللازم نحو: أصبح الرجل**، أي: دخل وقتَ الصباح، والدخول إنما يوجد في الفاعل نفسِه.

---

(١) من (أ).

(٢) في الأصل: « أظهر ».

(٣) الزوزني (ت٤٨٦هـ)، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين، إمام عصره في النحو واللغة العربية، له كتاب المصادر في الصرف، شرح المعلقات السبع، وكتاب اللغة الفارسية، وترجمان القرآن. انظر: كشف الظنون: ٢/ ١٧٠٣، وهدية العارفين: ١/ ١٦٤، ومعجم المطبوعات: ١/ ٩٨١، والأعلام: ٢/ ٢٣١.

(٤) في الأصل: « فسرَّ » والمثبت من (أ).

(٥) من (أ).

والتعدية: أن يُضَمَّنَ الفعلُ معنى التصيير فيصير الفاعل في المعنى، مفعولاً للتصيير، فاعلاً لأصل الفعل في المعنى، وإيضاحه: أنك إذا أردْتَ أن تجعل اللازمَ متعدياً ضَمِّنْهُ معنى التَّصْيير، بإدخال الهمزة في أوله ثم جِئْ باسمٍ وصَيِّرْهُ فاعلاً لهذا الفعلِ المضمنِ معنى التصيير، واجعلْ الفاعلَ لأصْلِ الفعلِ مفعولاً لهذا الفعل، نحو قولك: كَرُمَ زَيْدٌ أكرمته: هو الذي صيرتُه كريماً، والله أعلم.

[معاني همزة أفعل]

فائدة: واعلم أن همزة أفعل تجيء [لسبعة][1] عشر معنى:

الأول: للتعدية: نحو أخرجته.

والثاني: للصيرورة: نحو: **أمشى الرجل** أي: صار ذا ماشية، وكذا: **أغدَّ البعير** أي: صار ذا غُدَّةٍ.

ولصيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل، وهي على [ثلاثة][2] أقسام:

---

(١) في الأصل: « على سبعة » وما أثبته من (أ).
(٢) من (أ).

أحدها: أن تنسب الفعل إلى الفاعل وليس فِعْلَهُ، نحو: **أغدَّ البعيرُ وأجْرَبَ** أي: صار ذا غدة[١] وجَرَبٍ[٢].

وثانيها: أن تنسب إليه نحو: **ألامَ الرجلُ**، إذ معناه: أتى [ما يلام عليه][٣].

وثالثها: أن تنسب إليه والمراد غيره، نحو: **أجربَ الرجلُ وأنحزَ**[٤]، إذا صار ذا إبل فيها جرب ونِحازٌ، وهو داء يصيب الإبل في [رئاتها][٥] وتسعل سعالاً كثيراً.

---

(١) الغُدَد: التي في اللحم، الواحدة غددَة وغدَّة، وغُدَّةُ البعير: طاعونه، وقد أغَدَّ البعيرُ فهو مُغِدٌّ، أي به غُدَّةٌ، قال الأصمعيّ: المُغِدُّ: الغضبان، وقد أغَدَّ القومُ: أصابت إبلهم الغُدَّةُ، ورجلٌ مِغْداذٌ: كثير الغضب. انظر: الصحاح: ٢/ ٥١٦.

(٢) الجَرَبُ معروف: بَثْرٌ يَعْلُو أَبْدانَ الناسِ والإِبِلِ، جَرِبَ يَجْرَبُ جَرَباً فهو جَرِبٌ وجَرْبان وأَجْرَبُ، انظر اللسان: (جرب) وقال ابن قتيبة: « أَجْرَبَ الرجل وأَنْحَزَ وأَحَالَ: أي: صار صاحب جرَبٍ، ونُحَازٍ، وحَيال في ماله،... وأحَرَّ الرجل: إذا صارت إبله حِراراً، أي: عطاشاً »، أدب الكاتب: ٤٤٨.

(٣) في كل النسخ: (أتى مائلا إليه)، ولعل الصواب ما ذكرناه، ألام الرجل فهو مُليم إذا أَتى ذَنْباً يُلامُ عليه، انظر اللسان: (لوم)

(٤) في الأصل بالراء في الموضعين أنحر ونحار، والصواب: أنحز بالزاي، وهو داء يصيب الإبل، قال الجوهري: النُحازُ: داءٌ يأخذ الإبل في رِئاتها فتسعل سعالاً شديداً، يقال: بعيرٌ ناحِزٌ، وبه نُحازٌ. والأنْحَزانِ: النُحازُ والقَرْحُ، وهما داءانِ يصيبان الإبل، يقال: أنْحَزَ القومُ، أي أصاب إبلهم النُحازُ. والناحِزُ أيضاً: أن يصيب مِرفَقُ البعير كِرْكِرتَهُ فيقال: به ناحِزٌ. انظر: الصحاح: ٣/ ٨٩٨.

(٥) في الأصل (ربائها)، والصواب (رئاتها) جمع رئة، كما مر في المصدر السابق.

والثالث: للوجدان: نحو: أحمدته، أي وجدته محموداً لوجود الشيء على صفةٍ، معناه: أن الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من ذلك الفعل، وتلك الصفة في معنى الفاعل إن كان أصل الفعل لازماً، نحو: **أبخلته** أي: وجدته بخيلا، وفي معنى المفعول إن كان متعدياً، نحو: أحمدته أي: وجدته محموداً كما مر، أو للسلب أي سلب الفاعل عن المفعول نحو: **أعجمتُ الكتابَ** أي: أزلتُ عُجْمَتَهُ، أي: لَبْسَهُ، يعني: إشكالَه، ونحو: **أشكيتُه**، أي: أزلتُ شكايتَه، وقد يجيء ذلك سلباً عمن نُسِبَ[1] إليه الفعلُ، إذا[2] لم يكن الفعل متعدياً كقولهم: أقسط، أي: أزال عنه القسط، وهو الجَوْرُ، ولذلك كان معنى أَقْسَطَ: / ١٠ ب/ عَدَلَ، وقَسَطَ: جَارَ، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا** ﴾ [الجن:١٥].

والرابع: للحينونة: نحو: **أحصد الزرعُ**، أي: حان وقت حصاده.

والخامس: للإزالة: نحو: **أشكيته**، أي: أزلت عنه الشكاية.

والسادس: للدخول في الشيء: وهو للصيرورة أيضاً في المآل، نحو: **أصبح الرجلُ**، أي: دخل وقتَ الصباح، بمنزلة صار ذا صباح.

---

(١) في (أ): « يسند » وهو أوضح؛ لأن المعنى (أقسط زيد) أي: زال القسط عنه.
(٢) في الأصل (وإذا).

والسابع: للكثرة: نحو **ألبن الرجل** إذا كَثُرَ عنده اللبنُ.

والثامن: للتعريض: نحو: **أباع [الجارية]**(١) إذا عرَّضَها للبيع، ومعنى التعريض أن يُجعل ما كان فاعلا للفعل الثلاثي(٢) معرَّضاً لمصدر الفعل الثلاثي، نحو: **أباعَ الجاريةَ**، أي: عَرَّضَهَا للبيع.

والتاسع: للعرض: نحو: **أَقْتَلَهُ**، أي: [عَرَضَه](٣) للقتل.

والعاشر: للإعانة: كأجلب، أي: أعانه للجلب(٤).

والحادي عشر: للدعاء: كأسقيته، أي: دعوت له بالسقيا(٥).

والثاني عشر: للنسبة: كأكفرته وأخطأته، أي: نسبته إلى الكفر والخطأ، ذكرها ابن عصفور(٦).

والثالث عشر: للتمكن: نحو: **أقبرَ الميتُ**: إذا تمكن(٧) في القبر.

---

(١) في الأصل: « الجارحة » وهو تصحيف، وما أثبتناه من (أ) و(س).

(٢) أي معرِّضاً مفعولَه لمصدر فعله.

(٣) في الأصل: « عَرَضْتُهُ »، وما أثبتناه من (أ) و(س).

(٤) الجَلْبُ: سَوْقُ الشيء من موضع إلى آخر، جَلَبَه يَجْلِبُه ويَجْلُبه، جَلْباً وجَلَباً. اللسان مادة (جلب).

(٥) السقيا: في (أ): « دعوته للسقي ».

(٦) قال ابن عصفور: « والتسمية: كقولك « أكفرته » و « أخطأته » أي سميته كافراً ومخطئاً » الممتع: ١/ ١٨٧.

(٧) في (أ) و (س): « أقبرَ الميتَ إذا أمكنه في القبر ».

والرابع عشر: للزيادة في المعنى: يقال: **شغلته وأشغلته**؛ لأن كثرة المباني غالباً تدل على كثرة المعاني، وإذا قصد الزيادة في الشغل يقال: أشغل.

والخامس عشر: الهمزة زائدة: نحو: **أقلت البيع وقلته**، وأصل أقلت أَقْيَلْتُ، نقلت فتحة الياء إلى ما قبلها فاجتمع ساكنان - الياء واللام - فحذفت الياء فصار أقلت، وأصل قِلْتُ البيع: قَيِلْتُ، نقلت كسرة الياء إلى القاف بعد سلب حركتها، فاجتمع ساكنان أحدهما الياء والآخر اللام فحذفت الياء للساكنين [لكونها][1] حرف علة، فصار قِلت.

والسادس عشر: للمطاوعة: نحو: كبّه فأكب، أي: ألقاه على وجهه، هذا متعد إلى المفعول به، وهو الهاء، فأكب لازم، وعَرَضَه أي: أظهره، هذا متعد أيضاً، فأعرض: لازم، وظاهره إثبات مطاوعة فَعَلَ بالتخفيف.

والسابع عشر: للطلب: بمعنى استفعل نحو: **أعظمته** [أي استعظمته][2].

هذا حصر تتبع واستقراء عند أكثر العلماء، وأما عند البعض فيجيء زيادة منها كما قررته في أثناء الكلام من ابتداء المبحث إلى هنا فليُحفظ، فإن هذا الكلام من مزالق الأقدام.

---

(١) في الأصل: « لكونها » والصواب ما أثبتناه من (أ).
(٢) من (أ) و(س).

فإن قيل: لِمَ كُسرت همزته في المصدر مع أنها مفتوحة في الماضي والمضارع، مثل: أكرم يؤكرم بفتح الهمزة فيهما على الأصل؟

قلنا: فرقاً بينه وبين جمعه، مثلاً إذا قيل: أدبار في المصدر - بفتح الهمزة - لم يعلم أنه مصدر [أدبر][1] أم جمع دُبُر.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يفعل الأمر بالعكس؟

قلنا: لثقل الجمع وخفة الفتحة.

اعلم أن الفعل اللازم من الثلاثي المجرد إذا نقل إلى باب الإفعال يكون متعدياً، نحو: فرح وأفرح، والمتعدي إلى مفعولين من الثلاثي المجرد إذا نقل إلى باب الإفعال يكون متعدياً / ١١ أ / إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: أعلمت زيداً عمراً فاضلاً، وقد ينقل المتعدي إلى باب الإفعال فيكون لازماً، نحو: أكب وأعرض، يقال: كبّه على وجهه، أي: أسقطه على وجهه فأكب، أي: سقط، والله تعالى أعلم بالصواب.

فائدة: واعلم أن لكل فعل متعدٍ جهتين إحداهما: تعقله بمحل صدور الفعل وهو الفاعل، والثانية: تعقله بمحل وقوع الفعل عليه وهو المفعول به، فاحفظ هذا فإنه من اللوازم.

---

(١) من (أ).

[أنواع المتعدي]

واعلم أن المتعدي على أربعة أنواع؛ لأنه إما بنفسه متعدٍ نحو: **نصر زيد عمراً**، أو بزيادة الهمزة نحو: **أحسن زيد عمراً**، أو بتضعيف العين نحو: **كرّم زيد عمراً**، أو بحرف الجر لما [١] بعد الفعل نحو: **مررت بزيد**.

واعلم أيضاً أن الفعل اللازم يصير متعدياً بأحد ثلاثة أسباب:

أحدها: بزيادة [الهمزة في أوله، وثانيها: بزيادة][٢] التشديد في عينه إذا لم يكن التشديد للصيرورة، والتعدية بالهمزة والتشديد مخصوصة للثلاثي المجرد، كما نُصَرِّحُه في بعض الأبيات إن شاء الله تعالى، وثالثها: بزيادة حرف الجر في آخرها، والتعدية بحرف الجر لا تختص به بل توجد في الثلاثي وفي غيره أيضاً، نحو: **أخرجته من الدار [وخرجته من الدار]**[٣] **وخرجت به من الدار**، هذا لَفٌّ ونشر مرتب[٤].

قال بعض الفضلاء:

تعدية اللازم يا حمزةْ بالباء والتشديد والهمزةْ

---

(١) في الأصل و(س): « بما »، وما أثبتناه من (أ).

(٢) من (أ) و(س).

(٣) من (أ) و(س).

(٤) اللف والنشر هو أن تذكر أشياء متعددة، ثم تذكر أشياء متعلقة بها، فإن ذكرت على الترتيب نفسه فهو لف ونشر مرتب وإن ذكرت على غير ترتيبه فهو المشوش.

وقال آخر:

إن أردت جعـلـه متـعـديَا همزةً وتضعيفاً خُصَّتَا ثُلاثيَا

قولـه: إن أردت جعله ...إلخ، أي: جعل الفعل اللازم متعدياً، وإعرابه معلـوم لمن له أدنى معرفـة في النحو: قوله: وهمزةً: منصـوبٌ بنزع الخافض، أي: بهمـزةٍ، وتضعيفاً: معطوف على همزة، والتقدير بهمزة وتضعيف، قوله: خصتا: خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هما خصتا، قوله: ثلاثيا: منصوب أيضاً بنزع الخافض، تقديره: خصتا بثلاثي، خففت الياء لأجل القافية، وفيه وجوه أُخر فلا نذكرها لئلا يطول الكتاب.

[أنواع همزة القطع]

اعلم أن همزة القطع أربعة، وقيل: خمسة:

- أحدها: همزة باب الإفعال.
- وثانيها: همزة المتكلم.
- وثالثها: همزة الجمع.
- ورابعها: همزة الاستفهام.

فإن قيل: لِمَ قَدَّمَ بابَ الإفعال على باب التفعيل؟

قلنا: لأن الزيادة فيه في الأول وفي التفعيل بين الفاء والعين أو بين العين واللام، وعلى كلا التقديرين الأول [للأول][1]؛ أو لأن الهمزة من مبدأ المخارج فالابتداء بالابتداء أنسب.

[الباب الثاني: فَعَّلَ يُفَعِّلُ]

الباب الثاني منها: أي من الأبواب الزائد فيها على الثلاثي حرف واحد: **فَعَّلَ** فعل ماض **يُفَعِّلُ** فعل مضارع **تَفعِيلاً** مصدر، أصله: تَفعِعْلا بكسر العين الأولى وسكون [العين][2] الثانية، أبدلت عين الثانية إلى الياء من جنس حركة ما قبلها وهو الكسرة كما أبدل الحرف الثاني في أمليت، أصله: أمللت.

فإن قلت: التفعيل / ١١ ب/ مصدر فلم جيء بالتاء في أوله والقياس أن يجيء بغير التاء في أوله كما في سائر المصادر؟

قلنا: نعم، القياس أن يجيء فعَّلاً يعني فَعَّل يُفعِّل فَعَّلاً بفتح الفاء والعين والتشديد والتنوين في مصدره؛ لأنه اسم فالتبس بتثنية ماضيه وهو فَعَّلَ فَعَّلَا فلدفع هذا الالتباس لم يجيء المصدر فعَّلاً، والله تعالى أعلم.

فائدة: فإن قلت: هذا الالتباس إذا كان عينه مفتوحاً فاجعل العين مكسوراً في المصدر حتى يندفع الالتباس بين مصدر باب التفعيل، وهو فَعِّلاً، والتثنية وهو فعَّلا من الماضي.

---

(١) في الأصل: « أول »، وما أثبتناه من (أ) و(س).
(٢) من (أ).

قلنا: يلتبس أيضاً بالكسر بتثنية [أمر][1] هذا الباب فلم يفرّق تثنية الأمر والمصدر في النصب؛ لأن رفع المصدر وجره يكتب بلا ألف في آخره، وأما تثنية الأمر فيكتب بألف التثنية على كل حال.

فإن قلت: اجعل مصدر فعَّل فعِعْلا، يعني فعَّل يفعِّل فَعِعْلا بفتح الفاء وكسر العين الأولى وسكون الثانية.

قلنا: يكون على هذا التقدير ثقيلاً؛ فلدفع هذا الثقل قلب العين الثانية ياءً، فيكون فعيلا فالتبس بالصفة المشبهة، **قال** بعض العلماء: فلدفع هذه الالتباسات زيدت التاء في أوله عوضاً عن التشديد، والله أعلم.

فائدة: أقول هذا الكلام غير مسلم؛ لأنّ الياء في مصدره عوض عن التشديد، [كما قاله العلامة اللقاني في حاشية سعد الدين، فالياء عوض عن التشديد][2] فكيف يكون التاء [في أوله][3] عوضاً عن التشديد؟ لأن الحرفين لا يكونان عوضاً عن حرف واحد، فلا يكون تفعيلا بل تَفْعِلاً بكسر العين بغير الياء فعلم أن التاء [فيه][4] ليس بعوض عن التشديد، فلما لم يمكن أن

(١) من (أ) و(س).
(٢) من (أ) و(س).
(٣) من (أ) و(س).
(٤) من (أ) و(س).

يقال: فَعَّلاً وفعِّلاً - بفتح العين وكسرها - وفععلا، زادوا الواو في أوله فقالوا: وفعيلا، ثم جعلوا الواو تاء وقالوا: تفعيلاً؛ لأنهم إذا أرادوا زيادة حرف في كلمة فلا يزيدون إلا من حروف العلة إذا أمكن، وإذا لم يمكن الزيادة من حروف العلة فمن حروف الزوائد، وهي: (اليوم تنساه).

فإن قلت: لأي شيء ما زدت ألفا من حروف العلة وزدت الواو؟

قلت: لتعذر الابتداء بالساكن؛ لأن الألف ساكن، وإن حرك فلا يخلو إما أن يحرك بالفتحة أو بالكسرة أو بالضمة، فإن حرك بالفتحة يلتبس بتثنية الماضي من باب الأفعال، نحو: أفعل أفعلا، مثل: أكرم أكرما، أو تثنية أمره إن قرأت بكسر العين، وإن حرك الأول بالضمة يلتبس بمجهول باب الأفعال، وإن زدت الياء في آخره يلتبس بتثنية الماضي فلم يبق من حروف العلة إلا الواو فزادوها فصار وفعيلا ثم جعلوا الواو تاءً كما في تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن فقالوا: تفعيلا.

وقال بعض العلماء: زيدت التاء في أوله نظراً إلى مناسبة التاء بالفاء في المخرج؛ لأن الفاء شفوية والتاء قريب منها؛ لأنها من منتهى / ١٢ أ / المخارج؛ لأنها من الثنايا العليا، فلقرب المخرج زيدت التاء.

فإن قلت: فالمناسب زيادة الميم؛ لأنها شفوية مثل الفاء؟

نعم، إلا أن في زيادة الميم التباساً، وهو يلتبس بمبالغة اسم الفاعل فيكون مثل صيغة المِكْثير، يقال: رجل مكثير إذا كثر كلامه، فلدفع هذا الالتباس لم يزيدوا الميم، وهذه المذكورات كلها تعليلات بعد الوقوع.

موزونه فـرَّح يفرِّح تفريحاً، أصله: تفرِرْحاً، بكسر الراء الأولى، جعلت الراء الثانية ياءً للتخفيف.

[مصادر الباب الثاني]

ويجيء المصدر على وزن تَفْعِلَةٍ كتكرمة، قيل: أصله تكريماً حذفت الياء وعوض عنها التاء، وكذا توصية أصله توصِيَيًا ففعل فيه كما فعل في تكريماً وكذا التذكرة، ويجيء المصدر أيضاً على وزن كَذّاب بكسر الكاف وفتحها وتشديد الذال على لغة أهل اليمن، فإنه قياس لغتهم فلهذا شاع واطرد وزن الفِعَّال في كلام الفصحاء وفي قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: ٢٨]، وهذا من باب التفعيل.

وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة حرف واحد من جنس عين فعله بين الفاء والعين، اختلف العلماء [في الزائد][1] في لفظ فَعَّل، أهو العين الأول أم العين الثاني؟ منهم من قال: عين الأولى، وهو قول الخليل

(١) ما بين المعقوفتين من (أ) وساقط من الأصل، وفي (س): « الزوائد ».

واختاره ابن عصفور وابن مالك؛ لأن الحكم بزيادة الساكن أولى من الحكم بزيادة المتحرك، وقيل: العين الزائدة هي العين الثانية وهو قول يونس نقله عنه الفارسي واختاره هو وابن الحاجب وغيرهما؛ لأن الزيادة في الآخر أولى؛ لأن الثقل إنما يحصل عنده [بعين الثانية][1] أو لكون الآخر محل التغيير، والوجهان جائزان - في الزيادة الأولى والثانية - عند سيبويه لقوة دليلهما فإنه حكم بزيادة الثاني، ثم قال: كلا الوجهين صوابٌ [ومذهب]، والمصنف رحمه الله تعالى اختار مذهب الخليل لكون دليله أظهر والتغيير أقل، ولأنه اختيار ابن عصفور وابن مالك قبل المصنف رحمهم الله تعالى بأزمنة، والقول الثاني نقله الفارسي عن يونس واختاره هو وابن الحاجب وغيرهما، والكلام في أدلة الفريقين والاعتراض عليهما طويل الذيل وقليل النيل فلا نذكره، قاله [اللقاني][2] في حاشية السعد رحمه الله.

وبناؤه أي بناء باب التفعيل **للتكثير غالباً**، وقد يجيء للتعدية واللازم بلا تكثير **وهو** أي التكثير وهو الأصل والأكثر في استعمالاتهم، ثم إن فعّل إن كان لازماً كان للتكثير أما في الفعل نحو: جوّلت وطوّفت، أي:

(١) من (أ).

(٢) بياض في الأصل وفي (أ) و(س): (العزي)، والصواب: (اللقاني) انظر حاشية اللقاني: ق: ٣٠/ أ.

كثَّرت الجولان والطواف، وإما في الفاعل نحو: موَّت الإبل وموَّت المال، أي: هلك، **قد يكون في الفعل، نحو**: [**طوَّف**][١] **زيدٌ الكعبةَ** لتكثير الطواف وهو متعد **وقد يكون في الفاعل**، فعند ذلك يكون للازم فقط، **نحو: موَّت** / ١٢ ب/ **الإبلُ**، وموَّت الإنسان[٢] أي: مات أعداد كثيرة من الإبل، وموَّت المالُ أي هلك أعداد كثيرة من المال، كذا في (الإيضاح) [وموَّت الإنسان أي مات أعداد كثيرة من الإنسان][٣] **وقد يكون في المفعول** فعند ذلك يكون متعديا نحو: قطَّعَ [زيد][٤] الثياب **نحو: غلَّق زيدٌ الأبواب**، أي: غلَّق أبواباً كثيرة وأما المتعدى [منه][٥] بلا تكثير كفرَّح يفرِّح تفريحا، وكرَّم يكرِّم تكريمًا، أصلهما تكرِرْما وتفرِرْحا [كما مر][٦]، وأما اللازم منه بلا تكثير فنحو: حوّل، بمعنى انتقل، وجرب الإبل يجرب تجريباً، وعظم يعظم تعظيماً، أصلهما تجرراً وتعظظماً وهذا إذا كان بمعنى صار، والله تعالى أعلم بالصواب.

فائدة: فإن قيل: ما الفرق بين التكثير في الفاعل والتكثير في المفعول وبين التكثير في الفعل؟

---

(١) من (أ) و(س).
(٢) « وموت الإنسان » ليس في (أ) و(س).
(٣) من (أ).
(٤) من (أ).
(٥) من (أ).
(٦) من (أ) و(س).

قلنا: تكثير الفاعل والمفعول يستلزم تكثير الفعل، وتكثير الفعل والفاعل لا يستلزم تكثير المفعول.

فإن قيل: لِمَ كان كذلك؟

قلنا: لأنه لما تحقق التكثير في المفعول تحقق في الفعل بالضرورة، ولا يلزم من تحققه في الفعل تحققه في الفاعل والمفعول.

[معاني تشديد فَعَّلَ]

ويجيء التشديد لمعانٍ في باب فعَّل:

للإزالة: وهو معنى السلب، تقول: فزَّعته، أي: أزلت الفزع، وجلَّدت البعير، أي: أزلت جِلْدَه، وقرَّدته، أي: أزلت قُراده، يعني سلخت جلده ونزعت قراده.

ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل: لأنه قد لا يكون موصوفاً بأصل الفعل، نحو: فَسَّقْته، أي: نسبته إلى الفسق، والنسبة إلى الفسق لا تستلزم ثبوت الفسق.

وللتعدية: نحو فرَّح زيدٌ عمراً.

ويجيء لوجود الشيء على صفة: نحو: حَمَّدتُه، أي: وجدته محموداً.

وللتوجه: نحو شرَّق وغرَّب، أي: توجه إلى الشرق والغرب.

[**وللوجدان**: أي لوجود الشيء على صفة نحو: حَمَّدتُه أي وجدته محموداً][1].

ويجيء **فعَّل** بمعنى **فَعَلَ** بالتخفيف: نحو: فلَّس وفَلَسَ، وقصَّر وقَصَرَ، وميَّز وماز: بمعنى واحد، فهذه المعاني كلها للتعدية.

ويجيء أيضاً فعَّل بمعنى **تفعَّل**، نحو: قدَّم بمعنى تقدَّم.

ويجيء أيضاً **للدعاء** للشيء أو عليه، [نحو: بَرَّكته، أي: دعوت له بالبركة، وجزَّعته، أي: دعوت عليه بالجزع][2].

ويجيء **لاختصار الحكاية**: نحو: أمَّن، وأيَّه، وسوَّف، وسبَّح، أي: قال: آمين، ويا أيها، وسوف أرجع، وسبحان الله.

ويجيء **للحينونة**: نحو: ظهَّر، أي: حان وقت الظهر.

ويجيء **للحمل على الشيء**: نحو: حفَّظته الكتاب، أي: حملته على الحفظ.

ويجيء **للصيرورة**: نحو: عجَّزته، أي: صيَّرته عاجزاً.

ويجيء **للجعل للشيء**: نحو: عدَّله الله، أي: جعله عادلاً.

---

(١) ما بين المعقوفتين من الأصل و(س) وليس في (أ).
(٢) من (أ) و(س).

ويجيء **للإظهار**: نحو عدَّل القاضي فلاناً، أي: أظهر عدالته، والله تعالى أعلم بالصواب.

فائدة: فإن قيل: لم قدّم هذا الباب على باب المفاعلة مع أن الزائد فيه بين الفاء والعين على اختيار المصنف؟

قلنا: إنما قدم التفعيل على المفاعلة؛ لأن الزائد فيه من جنس الأصول، والجنس إلى التقديم أولى وأحرى.

وقيل: إن زيادة باب التفعيل مختلف فيه، هل الزائد عينه الأول / ١٣ أ / أو عينه الثاني؟ وزيادة باب المفاعلة متفق عليه، والمختلف مقدم على المتفق.

وقيل: لأن زيادة باب التفعيل حرف صحيح في الأصل، وزيادة باب المفاعلة حرف علة في الأصل، فتقديم كلمة حروفها صحيحة أولى من تقديم كلمة حروفها غير صحيحة.

وقيل: بناء باب التفعيل للتكثير، وبناء باب المفاعلة للمشاركة بين الاثنين، وفي التكثير زيادة؛ فلهذا قدمه على المفاعلة، والله أعلم.

[الباب الثالث: فَاعَلَ يُفَاعِلُ]

الباب الثالث منها: أي من الأبواب الثلاثة **فَاعَلَ** فعل ماض **يُفَاعِلُ** فعل مضارع يجيء مصدره الأول **مُفَاعَلَةً** ومصدره الثاني **فِعالاً** بكسر الفاء

وتخفيف العين، ويجوز[١] **فِعَّالًا** بكسر الفاء وتشديد العين مثل دِنَّار[٢] كذا فهم من (اللقاني)[٣]، ومصدره الثالث **فيعالًا** بياء تحتية بعد الفاء؛ لأن الألف التي كانت في الماضي والمضارع انقلبت ياء في المصدر لانكسار ما قبلها في المصدر، ومن ثمة كان فيعالا أقيس من فعالا بالتخفيف كما قاله الفراء، بل أصل له كما قاله (السيد ركن الدين)[٤]، ومن قال: إن فعالا فرع فيعالا من حيث كان جاريا على الفعل، وقال بعض الفضلاء: ضرورة امتناع النطق فصار فيعالا، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) كذا في الأصل و(س) و(ع)، أما في (أ) و(د): « لا يجوز ».

(٢) لم يجئ فِعّال بكسر أوله وتشديد ثانيه في غير المصدر إلا مبدلًا من أول مضعفه ياء نحو قيراط ودينار وديوان، انظر: دراسات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي ص ١٥٤.

(٣) قال اللقاني: « ماريته مِرّاءً وقاتلته قِتَّالًا، يعني تشديد الراء والتاء، فالراء والتاء المدغمتان بدلان من الياء المنقلبة عن ألف فاعل عكس دينار... » انظر حاشية اللقاني: ق: ٣٠/ ب.

(٤) السيد ركن الدين (ت ٧١٥ هـ) هو الحسن بن أحمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي: عالم الموصل في عصره، وتوفي بها، أما ولادته ففي حدود سنة ٦٠٠هـ حيث ذكره ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) في معجم الأدباء: ٨/ ٥، ومن كتبه: شرح شافية ابن الحاجب، حققه عبد المقصود محمد عبد المقصود، وشرح الحاوي الصغير في فقه الشافعية للقزويني، وشرح الحماسة، وكتاب مرآة الشفاء في الطب، وكتاب البسيط وهو شرح كبير على كافية ابن الحاجب، وكتاب الوافية في شرح الكافية، وله كتب أخر. انظر: شذرات الذهب: ٦/ ٣٥، ٦/ ٤٨، وشرح شافية ابن الحاجب بتحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود ١/ ٢٢-٩٩.

فائـدة: وينفرد **مُفَاعَلَة** غالباً مما فاؤه ياءٌ نحو: يَاسَرَ يُيَاسِرُ مُياسَرَةً، ويَامَنَ يُيَامِنُ مُيَامَنَةً، وقولي: غالباً: احترازٌ عن نحو: ياوم [يُيَاوِمُ][1] مُياومة ويُواما، حكاه (ابن سِيْدَهْ)[2] قاله: (البدر ابن مالك)[3].

[مصادر الباب الثالث]

ويجيء مصـدرُه: كاذَبَ [يُـكاذِبُ][4] **مُكَاذَبَةً** [وكِذاباً وكِذّاباً بالتشـديد مثل مـارى يُـماري مماراة ومِـراءً ومـيراءً، ويجـيء أيضا مـن كـذَّب يُكذِّب **تكذيبا**][5] وكِذَّاباً بتشديد الذال مثل: كلَّم كِلّاما كما قال الله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨]، وقيل: إنَّ قِتَالا فرعُ قيتالا.

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) ابن سـيده: (٣٩٨ - ٤٥٨ هـ) علي بن إسـماعيل، أبو الحسـن: إمام في اللغة وآدابها، ولد بمرسـية (في شرق الأندلـس) وانتقـل إلى دانيـة فتـوفي بهـا، كان ضريراً (وكذلـك أبوه) واشـتغل بنظـم الشـعر مدة، وانقطـع للأمير أبي الجيش مجاهـد العامري، ونبـغ في آداب اللغـة ومفرداتها، فصنـف: المخصص، وهو من أنفس كنـوز العربية، والمحكم والمحيط الأعظم، وشرح ما أشـكل من شعر المتنبي، والأنيق في شرح حماسة أبي تمام، وغير ذلك. انظر: الأعلام ٤/ ٢٦٣.

(٣) البـدر ابن مالـك، (ت٦٨٦هـ): محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بـدر الدين، ابن ناظـم (الألفية)، نحوي، دمشـقي مولداً ووفاةً، سـكن بعلبك مدة، له: شرح الألفيـة، يعرف بشرح ابن الناظم، والمصباح في المعاني والبيان، وروض الأذهان في المعاني، وشرح لامية الأفعال، وكتاب في العروض، وشرح غريب تصريف ابن الحاجب، وغير ذلك، توفي عن نيف وأربعين عاما. انظر: الأعلام: ٧/ ٣١.

(٤) من (أ).

(٥) من (أ) و(س).

قال [بعض][1] العلماء: مجيء مصدر فاعل مفاعلة قياسي، ومجيء مصدره الثاني سماعي، وقد زاد البعض مصدراً ثالثاً وهو قولهم: قيتالاً، وروي - على قلةٍ - مَارَيْتُهُ مِرّاءً ومِرَّاءَةً بكسر الميم وتشديد الراء، ولما كان [فيعالا][2] هو الأقيس كما قاله (الفراء) جعل (سيبويه) قول من قال من أهل اليمن: قاتلته قِتَّالا بكسر القاف وتشديد التاء مثلَ مِرَّاء وكِذَّابا، قال (الفاضل اللقاني): وبتشديد التاء والراء، فالتاء والراء المدغمتان بدلان من الياء المنقلبة عن ألفِ فَاعَلَ. انتهى.

وقال بعضهم: قاتلته قتالاً مبني على حذف الياء، قال: كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها [أولئك][3] في قيتالا، قال (الفراء): لأنهم أرادوا أن يثبتوا الألف في المصدر كما أثبتوا في الفعل فقالوا: قاتل يقاتل مقاتلة وقيتالاً، إلا أنهم قلبوا الألف في المصدر ياءً لكسرة ما قبلها ثم حذفوا الياء واكتفوا بالكسرة فقالوا قتالا.

والحاصل أن مصدر / ١٣ ب/ باب المفاعلة على القول الأصح اثنان:

الأول: مفاعلة كمقاتلة.

والثاني: فيعالاً كقيتال.

---

(١) من (أ) و(س).
(٢) في الأصل: « فعالًا » والمثبت من (أ) و(س).
(٣) طمس في الأصل والمثبت من (أ) و(س).

وأما الثالث: فحاصل بعد الإعلال، [هذا][١] على قول [البعض][٢] مثل فِعَال كقتال، حذفوا الياء اكتفاءً بكسرة ما قبلها فصار فعالا وقتالا.

وأما المصدر الرابع: فهو أيضاً حاصل بعد الإعلال على قول البعض، مثل فاعلته فِعَّالا وقِتَّالا بالتشديد، وهو عوض عن الياء وهو عوض عن الألف الذي كان في الماضي والمضارع والمصدر.

[**فائدة**][٣]: **فإن قلت**: لم زدت الميم في مصدره، وقلت: مفاعلة، ولم تقل: فاعلة؟

قلت: فرقاً بين مؤنث اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، مثل: فاعلة وناصرة وقاتلة، هذه اسم فاعل مفرد مؤنث، وإن جاء مصدره على وزن فاعلة وناصرة وقاتلة من فاعل يفاعل [مفاعلة][٤] يلتبس باسم الفاعل من الثلاثي.

فإن قلت: اقرأ بفتح العين في المصدر اتباعا لعين الماضي وكسرها في اسم الفاعل.

قلت: الإعجام يترك كثيراً [فيلتبس][٥]، فلدفع هذا الالتباس زيدت

(١) من (أ) و(س).
(٢) من (أ) و(س).
(٣) بياض في الأصل والمثبت من (أ) و(س).
(٤) من (أ)، وفي (س): « فالة ».
(٥) من (أ) و(س).

الميم في المصدر الأول وبقي اسم الفاعل على أصله، **وقيل**: زيدت التاء في آخر مصدره الأول [للمبالغة][(١)]؛ لأن هذه التاء ليست للتأنيث.

فإن قلتَ: يلتبس أيضاً باسم المفعول من باب المفاعلة؛ لأن مصدره مقاتلة بفتح التاء، وفي مؤنث اسم المفعول مقاتلة بفتح التاء أيضاً؟

قلنا: يفرق [بينهما][(٢)] بالمعنى من السباق [والسياق][(٣)]، وعكس [السكاكي][(٤)] حيث جعل الياء في فيعالا إشباع كسرة الفاء[(٥)]، قال [صاحب المراح][(٦)]: ومصدر غير الثلاثي يجيء على سَنَن واحد أي على طريق واحد لثقله إلا في كلَّم كِلاّما بكسر الكاف والقياس تكليما، وفي قاتل قتالا، وتحمل تحِمّالا، بكسر الحاء والقياس تحمُّلا بضم الميم، وفي زَلزَل زَلزَالا بفتح الزاء

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) من (أ) و(س).

(٣) من (أ) و(س)، والسباق هو الكلام الذي سبق الكلمة، والسياق هو ما سيق الكلام لأجله، أي المقصود.

(٤) في الأصل « الكسائي »، والصواب ما أثبتناه من (أ).
والسكاكي (٥٥٥-٦٢٦هـ) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين: عالم بالعربية والأدب، مولده ووفاته بخوارزم، له كتاب: مفتاح العلوم (مطبوع)، ورسالة في علم المناظرة. انظر: الأعلام: ٨/ ٢٢٢.

(٥) قال السكاكي في مفتاح العلوم: ٤٨: « ومصدر فاعل: مفاعلة وفِعال، وقد جاء: فيعال، بإشباع كسرة الفاء ».

(٦) من (أ) و(س)، وهو أحمد بن علي بن مسعود، ليست له ترجمة معروفة، الأعلام: ١/ ١٧٥، وكتابه هذا رسالة متداولة في علم الصرف، ومطبوعة ضمن مجموعة متون صرفية.

الأولى والقياس زِلزالا بكسر الزاء، إلا أنهم جوزوا الفتح فيه لثقل المضاعف بخلاف الصحيح مثل دِحراجا فإنه بالكسر لا غير.

وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف كقاتل، أصله: قتل، فصار قاتل **بزيادة الألف بين الفاء والعين**.

فإن قيل: لم زيدت الألف بين الفاء والعين؟

قلنا: لأجل الضرورة؛ لأنها لو زيدت [الألف بين الفاء والعين][1] في الأول يتعذر [الابتداء][2] بالساكن، ولو حرك بالفتحة يلتبس بماضي باب الإفعال مثل [أكرم][3]، أو يلتبس بمتكلم المضارع وحده، ولو زيدت في الآخر يلتبس بالتثنية، مثل: نَصَرَا، ولو زيدت بين العين واللام يلتبس بمبالغة اسم الفاعل، مثل: نصّار، وجمع المكسَّر من اسم الفاعل، مثل: نُصَّار بضم النون جمع ناصر.

فإن قيل: لم خُصَّت الألف بالزيادة؟

قلنا: لأنه من حروف الزيادة، ومن حروف العلة؛ لأن الأليق بالزيادة حروف [العلة][4]، ومن حروف العلة الألف فلهذا زيدت الألف.

---

(١) من (أ) و(س).
(٢) من (أ) و(س).
(٣) من (أ) و(س).
(٤) من (أ) و(س).

فـإن قيل: يفـرق بالإعجام بـين الماضي ومبالغـة / ١٤ أ / اسـم الفاعل وماضي المفاعلة إن زيدت الألف بين العين واللام، مثل: قتال ونصار؟

قلنا: الإعجام يترك كثيراً.

فـإن قيل: يلزم الالتباس على تقدير زيادة الألف بين الفاء والعين باسـم الفاعل الذي ليس للمبالغة.

قلنا: سلمنا ذلك إلا أن التباسه به أولى من الالتباس بمبالغة اسم الفاعل لقلته وانعدامه عند الإعجام والقرينة.

وقاتـل أصله: قتل، أردنا أن ننقل هذا الباب إلى باب المفاعلة، فيه قاعدة وهـي زيـادة الألف بين الفـاء والعين، ونحـن زدنا الألف بين الفـاء والعين موافقة لهذه القاعدة، فصار قاتل.

فإن قيل: الألف الزائدة هنا من أي قسم من أقسام الحروف؟

قلنا: من حروف الزوائد؛ لأن القاعدة إذا أراد رجل أن يزيد حرفاً بكلمة لا يزيد إلا من حروف الزوائد التي هي: (اليوم تنساه).

فإن قلت: لأي شيء خصصت الألف بالزيادة؟

قلت: لأن الألف أخف العشرة فلهذا اختصت بالزيادة.

وبناؤه للمشاركة بين الاثنين غالبا أي في الصدور والوقوع بشرط أن يكون الغالب فاعلا والمغلوب مفعولا [في المعنى][1].

فإذا قلتُ: ضَارَبَ زيدٌ عمراً؛ فإنه يدل صريحاً على نسبة الضرب إلى زيد متعلقاً بعمرو، وضمناً على نسبة الضرب إلى عمرو متعلقا بزيد، مشاركاً له؛ لأن مَنْ شارك زيداً في شيء شاركه زيد في ذلك الشيء؛ ولأجل أن فَاعَلَ لنسبة مصدر الفعل الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقا بالأمر الآخر مشاركا له في أصل الفعل صارَ فاعَلَ المبنيُّ من فعل اللازم متعدياً إلى مفعوله؛ لتضمنه إسناد أصل فعله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر ومشاركاً إياه، نحو: كارمته، وصار فَاعَلَ المبنيُّ من فعل المتعدي إلى مفعول واحد متعدياً إلى مفعولين، نحو: جَذَبَ زيدٌ الثوبَ وجاذبتُهُ الثوبَ، إلا أن يكون المشارك - وهو مفعول فاعل في المعنى وهو مقتضى أصل ذلك الفعل - اشتُقَّ منه فاعل لاتحاد المشارك ومقتضى أصل ذلك الفعل نحو: شاتمت زيداً، مشارك فاعل شاتم ومقتضى أصل شتم بخلاف جاذبت زيداً الثوب، فإن المشارك في جاذب هو زيد ومقتضى أصل فعله هو الثوب، فلهذا تعدى جاذب إلى مفعولين وشاتم إلى مفعول واحد.

ويجيء فاعل بمعنى فعَّل بالتشديد أي للتكثير نحو: ضاعفت وضعَّفت أي معنى ضاعفت ضعفت.

---

(١) من (أ) و(س).

ويجيء فاعل بمعنى أفعل في التعدية نحو: عافاك الله تعالى وأعفاك الله تعالى، أي: صيرك ذا عافية.

ويجيء بمعنى فَعَلَ متعدياً كان نحو: دافع ودفع، أو لازماً نحو: سافر وسفر، بمعنى خرج إلى السفر.

ويجيء بمعنى تفاعل نحو: سارع وتسارع وجاوز وتجاوز.

وقد يكون للواحد / ١٤ ب/ أي لنسبة أصله إلى الفاعل من غير اشتراك **مثال المشاركة بين الاثنين، نحو: قاتل زيدٌ عَمْراً** فهو للتعدية فقط **ومثال الواحد، نحو: قاتلهم الله** أي يجيء لغير المشاركة، نحو: عاقبت [اللص][1] وطارقت النعل.

فإن قيل: لِمَ انحصر أبواب ما زيد فيه حرف واحد على ثلاثة ولم يكن أربعة أبواب على عدد حروف الماضي؟

قلنا: لأن الزيادة لا تخلو إما أن تزاد في أوله وهو باب أفعل أو في وسطه وهو لا يخلو إما أن يكون بين الفاء والعين وهو باب فاعل أو بين العين واللام على ما ذهب إليه البعض وهو باب فعَّل، واختلفوا في الزيادة، قال الأكثرون: إن الزائد فيه هو الحرف الثاني، وعلته مذكورة فلا نعيده، وقال

(١) من (أ).

الخليل: إن الزائد [فيه][1] هو الأول؛ لأن الحكم بزيادة الساكن أولى من غيره، والوجهان جائزان عند سيبويه، لما مر في باب التفعيل، أو في آخره وهو لا يوجد للالتباس أو بالاستقراء هو الصحيح. والله تعالى أعلم بالصواب.

[النوع الثاني: المزيد على الثلاثي بحرفين]

لما فرغ المصنف من بيان النوع الأول شرع في بيان النوع الثاني فقال **النوع الثاني منها** أي من الأنواع الثلاثة المذكورة **وهو ما زيد فيه حرفان على الثلاثي المجرد** ويسمى هذا النوع الخماسي المزيد على الثلاثي لكون ماضيه على خمسة أحرف **وهو خمسة أبواب** بحكم الاستقراء، وأما في مقتضى العقل فمائة واثنان [وتسعون][2] باباً، وأما في التصور الساذج فيكون مائتين وستة وخمسين باباً، فافهم، والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب الأول: انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ]

الباب الأول منها، أي: من الأبواب الخمسة: **انفَعَلَ** فعلٌ ماضٍ **يَنفَعِلُ** فعلٌ مضارعٌ **انفِعَالاً** مصدرٌ، هذا وزنٌ **موزونه انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَاراً**، إنما زيدت الألف في المصدر قبل آخره لئلا يلتبس بتثنية الماضي أو مثنى الأمر

(١) من (أ) و(س).
(٢) في الأصل: « وسبعون ».

وكسرت فاء فعله فيه تبعاً للهمزة ولم يكسر السين لئلا ينقلب الألف ياء، ويقال لهذا الباب: باب الانفعال.

وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف كانكسر، أصله: كَسَرَ فصار انكسر **بزيادة الهمزة والنون في أوله.**

وبناؤه أي بناء باب الانفعال **للمطاوعة، ومعنى المطاوعة** في اللغة: الموافقة.

وفي الاصطلاح: **حصول أثر الشيء**، والأَثَر - بفتحتين- ما بقي من رسم الشيء **عن تعلق الفعل المتعدي [بمفعوله]**(١) إلى المفعول به **نحو: كَسَرْتُ الزُّجَاجَ، فَانْكَسَرَ ذلك الزجاجُ، فإن انكسارَ الزجاجِ أثرٌ حصلَ عن تعلقِ الكسرِ الذي هو الفعلُ المتعدي** بمفعوله الذي هو الزجاج، ومعنى المطاوعة صدور فعل عن فعل، نحو صدور الانقطاع عن القطع، [يقال](٢): إن مصدر انقطع الذي هو الانقطاع صادر عن مصدر قَطَعَ الذي هو القطع.

وهذا الباب مطاوع لثلاثة أبواب، فأمعن النظر فيما يأتي من التفاصيل وهو:

أن يجيء لمطاوعة / ١٥ أ / فَعَل بفتح العين مع التخفيف غالباً نحو: قطعته فانقطع، وصرفته فانصرف.

---

(١) من المتن.

(٢) من (أ) و(س).

ويجيء لمطاوعة فَعَّل بالتشديد، نحو: عدَّلته فانعدل.

ويجيء لمطاوعة أفعل، نحو: أسقفته فانسقف، أي: رددته فانرد[1]، يعني: أغلقته فانغلق، وأزعجته فانزعج، أي: أبعدته فانبعد، قال: وهذا شاذ.

ويشترط في هذا الباب أن يكون من الأفعال العلاجية الواضحة للحس؛ لأن وضعه لحصول أثر الفاعل فخصُّوه بما يظهر أثره تقوية للمعنى الذي وضع له، ومن ثمة لم يُقل: علَّمته فانعلم وقصدته فانقصد؛ فإن ظهور الأثر عما ليس بعلاج غير ظاهر، ولكون انفعل مختصاً بالمطاوعة، دون غيره من الأبواب، لا يكون إلا لازماً، ودخول الباء على المقصور عليه استعمال صحيح، وإن كان الشائع دخولها على المقصور كما في: ﴿ **يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ** ﴾ [آل عمران:٧٤].

فإن قلت: ما الفرق بين اللازم والمطاوعة؟

قلت: الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقاً؛ لأن كل مطاوع شامل على اللازم والمتعدي، فأما [الفرق][2] بين اللازم والمتعدي فبالتباين الكلي؛ إذ لا يصدق أحدهما على الآخر في مادة أصلاً، قاله في « الشكرية »، ولا يُبنى انفعل إلا ممّا فيه علاج وتأثير، أي: إيجاد، إلا من فعل فيه علاج، وهذا إيجاد

(١) في (أ) و(س): « فارتد ».
(٢) من (أ) و(س).

فعل بالجوارح الظاهرة؛ [ليتولد][(١)] عنه فعل آخر مؤثر[(٢)]، ولهذا لا يقال: كرمته فانكرم، وعدمته فانعدم، من أكرم وأعدم؛ إذ الإكرام إعطاء شيء لآخر، والإعدام إفناء شيء، وانفعل لا يكون إلا لمطاوعة فَعَلَ بالتخفيف كذا في (المفصل)[(٣)] و(إيضاحه)[(٤)]، ولكن انفعل مختصاً بالمطاوعة، دون غيره من الأبواب، لا يكون إلا لازماً[(٥)]، والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب الثاني: افتَعَلَ يَفْتَعِلُ]

الباب الثاني منها أي من الأبواب الخمسة **افْتَعَلَ** فعل ماض **يَفْتَعِلُ** فعل مضارع **افْتِعَالاً** مصدر.

فإن قيل: لم كسرت التاء في المصدر؟ قلنا: تبعاً للهمزة، والقياس الفتح؛ لأنها مفتوحة في الماضي والمضارع وخالفت بهما، والله تعالى أعلم.

---

(١) بياض في الأصل والمثبت من (أ) و(س).

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: (متأثر به).

(٣) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري: أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (ت٥٣٨هـ)، حققه علي بن ملحم - مكتبة الهلال - بيروت ١٩٩٣: ١/ ٣٧٣.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، تحقيق أ. د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م: ٢/ ١٢١ و١٢٢.

(٥) جملة: « لا يكون إلا لازماً » خبرُ لكن، ومختصاً: حال؛ أي: حالة كون انفعل مختصاً بالمطاوعة... لا يكون إلا لازماً.

هـذا وزن **موزونـه اجتمـع يجتمـع اجتماعـاً** هـذا بـاب الافتعال يسـمى بالمصدر[١]، **وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف** كاجتمع، أصله: جمع فصار اجتمع **بزيادة الهمزة في أوله** وبزيادة **التاء بين الفاء والعين**.

وبناؤه أيضاً أي كبناء باب الانفعال **للمطاوعة، نحو: جمعت الإبل فاجتمع ذلك الإبل** وفي بعض النسخ **فاجتمع تلك الإبل** قال بعض الشارحين: ينبغي أن يؤنـث الفعل المسـند إلى ضمير الإبـل؛ لأنها جمعٌ لا واحدَ لهـا من لفظها، وكل جمع كذلك فالتأنيث لازم [له] وقد يكون مشتركاً بين اللازم والمتعدي، [مثـال المتعدي][٢] نحو: اختبز واتخذ واطبخ، وأما كونه لازماً فنحو: مزجته فامتزج، وجمعته فاجتمع، ويجيء تفصيل هذا عن قريب إن شاء الله تعالى.

ويجـيء بمعنى فعل / ١٥ ب/ فعند ذلك يشـترك بين اللازم والمتعدي، أما اللازم فكاحتقر، بمعنى: حقر، وأما المتعدي فكانتزع، بمعنى: نزع.

ويجيء بمعنى تفاعل فعند ذلك يكون للتعدية، نحو: اختصم زيد عمراً، بمعنى: تخاصما.

ويجيء للمبالغة فعند ذلك يكون للتعدية، نحو: اكتسب المال واجتمعه، أي: بالغ في كسبه وجمعه.

---

(١) في (أ): « بمصدره ».

(٢) من (أ) و(س).

ويجيء هذا الباب أيضاً للاتخاذ، نحو: اختبز؛ أي: اتخذ الخبز؛ أي: أخذه واطبخ واشتوى؛ أي: أخذ الطبخ والشِّواء لنفسه.

ويجيء افتعل لزيادة المبالغة في العمل ويُعَبَّرُ عنه بالتَّسبُّب والتصرف نحو: اكتسب؛ أي: بالغ واضطرب في الكسب، وتسبب في العمل والكسب، وهو تحصيل الشيء على أي وجه كان، والاكتساب تحصيل مع المبالغة والاعتمال، قال الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وفيه تنبيه على كمال لطف الله تعالى بخلقه حيث أثبت لهم ثواب الفعل على أي وجه [كان][1]، ولم يثبت عليهم عقابه إلا على وجه مبالغةٍ واعتمالٍ فيه، قال (سيبويه): معنى كَسَبتُ المالَ: أصبتُه، ومعنى اكتسبته: تصرفت فيه وطلبته، ونحو: اكتسبت المال، أي: حَصَّلته بإعمالٍ فيه، بخلاف كسب المال.

ويكون افتعل بمعنى فعل بالتخفيف نحو: اجتذب وجذب.

ويكون [افتعل][2] بمعنى تفاعل، نحو: اختصموا وتخاصموا، بمعنى: واحد، وكذا: اجتور بمعنى تجاور.

ويكون بمعنى استفعل، نحو: اعتصم بمعنى استعصم، وارتاح بمعنى: استراح.

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) من (أ) و(س).

ويجيء مجرداً وغنياً عن الثلاثي [المجرد][(١)]، نحو: استلم الحجر، أي: لمسه، واختلفوا في اشتقاق هذا من السلامة وهي التحية، [قيل][(٢)]: كأنه إذا لمسه أو قرأ[(٣)] منه السلام فتبرك فيه، قال ابن قتيبة: مشتق من السِّلام [بكسر السين][(٤)] وهي الحجارة، وقد بينا السَّلام غاية البيان بعون الله الملك المنان في رسالتنا (الثلاثة)[(٥)] أحدها: يبين ما يسن فيه السلام[(٦)]، وثانيها: يبين ما يكره فيه السلام[(٧)]، وثالثها: يبين ما تعلق بالألفاظ والاشتقاق، فمن أراد معرفة أحوال السلام، أعني: في أي محل يسن السلام؟ وفي أي محل يكره السلام؟ وفي أي محل يجب رده؟ وفي أي محل لا يجب رده؟ وفي أي محل يرد السلام بقلبه؟ وفي أي محل يردُّ باللفظ؟ وهل يزيد رادُّ السلام في لفظ السلام عند رد السلام أو لا؟ فَلْيَنْظُرْ إلى رسالتنا (الثلاثة) بالتمام يجد جميع مرامه ما لا يجد في غيرها. والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب الثالث: افْعَلَّ يَفْعَلُّ]

الباب الثالث منها أي من تلك الأبواب الخمسة **افعَلَّ** فعل ماض **يفْعَلُّ** فعل مضارع **افعِلالاً** مصدر.

---

(١) من (أ).
(٢) من (أ) و(س).
(٣) في (أ): « اقرأه »، وفي (س): « قرأه ».
(٤) من (أ) و(س).
(٥) كتاب (الثلاثة) للمؤلف لم نجد له أثراً.
(٦) في (أ) و(س): « يبين محل السلام وكيفيته وثوابه ».
(٧) في (أ) و(س): « يبين في أي محل يكره السلام ».

هـذا وزن، **موزونـه احمَـرَّ يحمَـرُّ احمراراً** ويسـمى هـذا [البـاب][1] باب الافْعِلال.

وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف كاحمرَّ أصله: حَمِرَ، فصار احمرَّ **بزيـادة الهمـزة في أوله** وبزيادة **حرف آخر من جنـس لام فعله في آخره**، وقال العلامـة [السـعد][2] في شرح العـزي[3]: بزيـادة الهمزة والـلام الأولى، وقد عَرَفْـتَ المذهبين فلا نعيدُهما، فإن لم يكن حـاضراً في بالك فلترجع / ١٦ أ / إلى باب التفعيل[4].

قال التفتازاني: لأن الحكم بزيادة السـاكن أولى، واللام الثانية ومُحَشِّيه[5] لأن الزيـادة بالآخـر أولى، وفي قـول التفتـازاني إيـماءٌ إلى إجـراء الخـلاف المتقدم في (فَرَّحَ)[6].

(١) من (أ) و(س).

(٢) من (أ) و(س).

(٣) قـال التفتازاني، سـعد الدين مسـعود بـن عمر في شرح مختصر تصريف العـزي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٨ / ١٩٩٧: ص ٤٠ و ٤١: « وافعلَّ بزيادة الهمزة واللام الأُولى أو الثانية، نحو: احمَرَّ يحمَرُّ احمراراً، أي: حَـمُـرَ، وهو للمبالغة ولا يكون إلا لازماً، واختص بالألوان والعيوب ».

(٤) انظر: ص ١٢٣ من الكتاب تحت عنوان (مصادر الباب الثاني).

(٥) لعل المعنى هكذا: التفتازاني رجح زيادة اللام الأولى؛ لأن الحكم بزيادة الساكن أولى، أما محشـيه وهو اللقاني فرجح الـلام الثانية؛ لأن الزيادة بالآخر أولى. انظر: حاشـية اللقاني، مخطوطة: ق ٣٥ ب.

(٦) قـال التفتـازاني في شرح العـزي ص: ٣٧: « واختلف في أن الزائد: هـو الأُولى أو الثانية؟ فقيل: الأُولى؛ لأن الحكم بزيادة الساكن أَولى من المتحرك عند خليل، وقيل: الثانية؛ لأن الزيادة بالآخر أَولى، والوجهان جائزان عند سيبويه ».

وبناؤه لمبالغة اللازم، وفي قوله: قيل: بناؤه للألوان والعيوب نظر، مثال الألوان، نحو: احمرَّ زيدٌ، ومثال العيوب، نحو: اعورَّ زيدٌ، وهذا من أحوال الطبائع فثبت بهذا كونه لازماً ولكنه لمبالغة اللازم، وباب أفعل اختص بالألوان والعيوب، أي: لا يتعداهما إلى غيرهما في الأصل الغالب، قولنا: اختص بالألوان، الباء دخل على المقصور عليه مشياً على المتبادر المتعارف تقريباً إلى الأفهام، والقياس أن نقول: واختص به الألوان والعيوب؛ لأن حق الباء أن تدخل على المقصور، ثم إطلاق العيوب مقيد بالحسية [كأعور وأعرج وأحول][1] كما قيده به ابن مالك في شرح التسهيل.

[الباب الرابع: تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ]

الباب الرابع منها: أي من تلك الأبواب الخمسة **تَفَعَّلَ** فعل ماض **يَتَفَعَّلُ** فعل مضارع **تَفَعُّلاً** مصدر، وإنما ضم العين فيه لئلا يلتبس بالفتح بتثنية الماضي والأمر، وفي حالتي الرفع والجر يلتبس بمفرد الماضي أو بالأمر أو فراراً من الثقل إلا أن يكون ناقصاً، نحو: تَرَمَّى يَتَرَمَّى تَرَمِّياً[2]، هذا وزن، **موزونه تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّماً**، ويجيء المصدر منه أيضاً على وزن تِفِعَّالا بكسر التاء

(١) من (أ) و(س).

(٢) خرجْت أَتَرَمَّى وخرجَ يتَرَمَّى إذا خرج يَرْمي في الأَغْراضِ، يقال رَمَيْت بالسَّهْمِ رَمْياً وارْتَمَيْت وترامَيْت تَرامِياً. اللسان: (رمى).

والفاء وتشديد العين، نحو: تحمل يتحمل تحمّلاً على لغة أهل اليمن فإنه قياس لغتهم، وكذا: تملق يتملق تملقاً، والله تعالى أعلم بالصواب.

فائدة: إذا اجتمع في أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل - حال كونه فعل المخاطب والمخاطبة مطلقاً أو الغائبة المفردة والمثناة -؛ إحدى التاءين: حرف المضارعة، والثانية: التاء التي كانت في أول الماضي، يجوز إثبات التاءين نحو: تتجنب وتتباعد وتتدحرج، ويجوز حذف إحدى التاءين تخفيفاً، ولم يمكن الإدغام لرفضهم الابتداء بالساكن أو اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع؛ لأنه في [معنى][1] اسم الفاعل، فكما لا تدخل اسم الفاعل لا تدخل المضارع، ونعم ما قال بعض الفضلاء باللسان التركي بالنظم:

مجتمع أولسه مضارع أولنده اكى تاء

اهل علمك زمر سندن شويله مرويدر شها

بر تفعُّل بر تفاعُل بر تفعلُل تائن

حذفنى اثباتنى جايز بيور مشلرآنك

انتهى.

وفي تفسير القرطبي في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة:٢٧٣] تَفَعُّل وهو بناء مبالغة. انتهى.

(١) من (أ) و(س).

وإذا بنيت التفعل والتفاعل من الناقصِ كسرت العين منهما، مثل: تمنَّى يتمنَّى تمنِّياً بكسر النون لأجل الياء، وكذا التوضِّي، لكن ذكر سلطان المفسرين أبو السعود عليه رحمة الله تعالى الودود في رسالته المسماة (بأغلاط العوام)[١] باللسان التركي:

تَوَضِّي دِرْلَرْ / ١٦ ب/ غلط در تَوَضُّؤ ديمك كركدر

ومعناه باللسان العربي: يقولون: التوضي، وهو غلط بل الصحيح التوضؤ بالهمزة وضم الضاد.

أقول: والذي في كتب الفقه ما رأيته إلا بالياء بخلاف ما قاله شيخ الإسلام ومفتى الأنام؛ لأن الفقهاء لا يعتبرون دقائق العربية في الألفاظ بل يعتبرون حقائق المعاني، **أو نقول** لئلا يلزم الثقل؛ لأن الضمة ثقيلة والهمزة من حروف الحلق ثقيلة فيجتمع الثقيلان فكسروا الضاد فانقلبت الهمزة ياء لكسر ما قبلها فصار توضِّيا بكسر الضاد.

وعلامته أي علامة باب التفعل **أن يكون ماضيه على خمسة أحرف** كتكلّم أصله كلَّم فصار تكلم **بزيادة التاء في أوله** وبزيادة **حرف آخر من جنس عين فعله بين الفاء والعين** [أي][٢]: للعلة التي مرت في باب فعَّل فلينظر ثمة.

(١) رسالة أغلاط العوام باللغة التركية، لم نجد لها أثراً.
(٢) من (أ) و(س).

وبناؤه للتكليف ومعنى التكليف[١]: **تحصيل المطلوب شيئاً بعد شيء، نحو: تعلمت العلم مسألة بعد مسألة** ويقال: تجرعت الشراب، أي: شربته جرعة بعد جرعة ويكون بناؤه أيضاً مشتركاً بين اللازم والمتعدي، وأما كونه لازماً فهو إذا كان للمطاوعة.

وباب تَفَعَّلَ يجيء لمطاوعة فعل، نحو: كسرته فتكَسَّرَ، وقطعته فتقطَّع، وأما كونه متعدياً فهو إذا كان بمعنى أخذ، نحو: تمزَّرَ[٢] بمعنى: أخذ الميزر.

وقيل: التكلُّف[٣] عبارة عن إظهار الفاعل أصل الفعل ولم يكن أصلًا له إلا أنه يريد حصوله، نحو: تصبَّر وتحلَّم وتشجَّع، أي: أظهر الصبر، والحلم والشجاعة، وهذه الأمثلة لف ونشر مرتب؛ إذ معناها: استعمل الصبر والحلم والشجاعة وكلف نفسه إياها، وربما عبر عن هذه المعاني بالحرص على التلبس بها كما عبر به (ابن عصفور) قال: ومنه تَقَيَّس وتَنَزَّر وتَعَرَّب؛ أي جعل نفسه من قيس، أي: قبيلة قيس، وهو ابن مضر، هو الثامن عشر من آباء نبينا محمد عليه الصلاة والسلام، من أراد ترجمة مضر فلينظر إلى كتابنا (الحياة

(١) في المتن: « للتَّكَلُّف ومعنى التَّكَلُّف ».
(٢) في (أ) و(س): « تمازر »، والتَّمَزُّرُ: شُرْبُ الشرابِ قليلًا قليلًا، من المِزْر، وهو: نَبيذ الذُّرة والشَّعير والحِنطة والحُبوب، وقيل: نَبيذ الذُّرة خاصة، يقال: تَمَزَّرَ الشرابَ إذا شَرِبَه قليلاً قليلاً، ومثلُه التَّمَزُّز (بالزاي): وهو أقلُّ من التَّمَزُّر. انظر: اللسان والتاج: باب (مزر).
(٣) في (أ) و(س): « التكليف ».

شرح شروط الصلاة)[١]، أو نِزار بكسر النون، وهو أيضا من آباء نبينا محمد ﷺ، أو من العرب، وإنما سمي العرب عرباً؛ لأن العرب من أبناء يعرب.

وقال (الشيخ عبد القاهر)[٢]: معنى المطاوعة أنه قَبِل الفعل ولم يمتنع[٣].

ويجيء تفعَّل بمعنى تفاعل، نحو: تعهَّد بمعنى تعاهد.

ويجيء تفعَّل بمعنى فعَّل، نحو: تقسَّم بمعنى قسَّم.

---

(١) كتاب الحياة: للمؤلف: لم نجد له أثراً.

(٢) عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧٤هـ) ابن عبد الرحمن، أبو بكر النحوي المتكلم على مذهب الأشعري، الفقيه على مذهب الشافعي، أخذ النحو بجرجان عن أبي الحسين محمد بن الحسن الفارسي ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي، وصار الإمام المشهور المقصود من جميع الجهات مع الدين المتين والورع والسكون، ومن مصنفاته كتاب المغني في شرح الإيضاح، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح، وكتاب إعجاز القرآن الكبير، وإعجاز القرآن الصغير، والعوامل المائة، والمفتاح، وشرح الفاتحة، والعمدة في التصريف، وكتاب الجمل - المختصر المشهور-، وكتاب التلخيص في شرح الجمل. انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٥/ ٩٢.

(٣) ليس معنى المطاوع هو اللازم، بل المطاوعة في الاصطلاح: التأثر وقبول أثر الفعل، سواء كان التأثر متعدياً، نحو: علمته الفقه فتعلمه: أي قَبِلَ التعليم، فالتعليم تأثير، والتعلم تأثر، وقبول لذلك الأثر، أو كان لازماً، نحو: كسرته فانكسر: أي تأثر بالكسر، فلا يقال في « تنازع زيدٌ وعمرٌو الحديثَ »: إنه مطاوعُ « نازع زيدٌ عمراً الحديث »، ولا في « تضارب زيدٌ وعمرٌو »: إنه مطاوعُ « ضاربَ زيدٌ عمراً » لأنهما بمعنى واحد، كما ذكرنا، وليس أحدهما تأثيراً والآخر تأثراً، وإنما قيل لمثله مطاوع؛ لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلا، نحو: باعدت زيداً فتباعد. انتهى مختصراً من شرح الشافية للاستراباذي: ١/ ١٠٣.

وتقطَّع بمعنى قطَّع، وهذه الثلاثة [للتعدية][١] أيضاً.

ويجيء تفعَّل لاتخاذ الفاعل المفعول أصل الفعل، أي: جعل الفاعل المفعول أصل الفعل نحو [حَجَراً][٢] توسَّدتُهُ، أي: أخذته وسادة، وتلحَّفتُهُ، أي: أخذته لحافاً [وتأَبَّنَ][٣] أي: اتخذه ابناً.

ويجيء للتجَنُّبُ، نحو: تهجَّدَ أي: جانب الهجود، بمعنى بعد من النوم في الليل، وفي الصحاح: هجد وتهجد، أي: سهر وهو / ١٧ أ / من الأضداد، وهو صريح فإن الهجود والتهجد مشتركان بين النوم ليلا والسهر، قال[٤] اللقاني في حاشيته على السعدي شرح العزي، ويقال: تأثَّم وتحوَّب وتحنَّث وتحرَّج وتنجَّس وتجزَّع أي: جانب الإثم والحوب والحنث والحرج والنجاسة والجزع، والمراد بالفعل ههنا الفعل اللغوي وهو في هذا البناء بمعنى همزة السلب في قولك: أعجمت الكتاب، كذلك هذا أزال الهجود عن نفسه.

ويجيء تفعَّل لطلب أصل الفعل، نحو: تكبَّر وتعظَّم، أي: طلب أن يكون كبيراً وعظيماً.

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) من (أ).

(٣) من (أ)، وفي الأصل: « وبناؤه »، وفي (س): « تبناه »، وتأَبَّن على وزن تفعَّل، ولكن المسموع: تبناه، أي: اتخذه ابناً. انظر: اللسان مادة: بنى.

(٤) لعل الصواب: « قاله اللقاني » ليعود الضمير إلى ما مضى من القول من قوله « نحو: تهجد... والسهر » أما الكلام الذي بعده فليس للقاني. انظر حاشية اللقاني، مخطوطة: ق: ٣٢/ أ.

ويجيء تفعَّل للصيرورة، نحو: تأيَّمَتْ المرأة، أي: صارت أيما، وتحجَّر الطينُ، أي: صار كالحجر، وتسكَّر الشرابُ، أي: صار كالسكر.

ويجيء تفعل بمعنى استفعل، نحو: تغنى بمعنى استغنى.

ويجيء تفعل لسؤال أصله، نحو: تَعَطَّى وترحم، إذا سأل العطاء والرحمة.

ويجيء للاختصار نحو تَوَيَّلَ، أي: قال يا ويلاه.

ويجيء موافقة أَفْعَلَ، نحو: تأذن، أي: آذن بمعنى أعلم، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ ﴾ [الأعراف:١٦٧].

قال الفاضل العلامة الشهير (بإيْجه خليفة)[1] وهو بكسر الباء والهمزة وسكون الياء في حاشية شرح العقائد للشيخ العلامة الشهير بسعد الدين التفتازاني عليه الرحمة في قوله: الحمد لله المتوحد: اعلم أن صيغة التفعل تجيء لمعان:

أحدها: المطاوعة، وهي ترتب فعل على فعل وعدم انفكاكه عنه كالتكسر المترتب على التكسير.

وثانيها: التكلف، وهو أن يلتزم فاعله آثار معنى مصدر ثلاثيه على خلاف طبعه ليتمرن ويتخلق به، نحو: تشجع زيد، أي: تكلف زيد والتزم

(١) إيجة خليفة: لم أعثر له على ترجمة.

على خلاف طبعه آثار الشـجاعة كالضرب والحرب وإلقاء النفس في مواضع الخطر، لتكون الشجاعة [سجية][١] وخُلقاً له.

وثالثها: اتخاذ فاعله شيئاً من أصل ما اشتق منه، نحو: توسد زيد حجراً، أي: اتخذه وسادة.

ورابعها: تجنب فاعله عما اشـتق منه، نحو: تأثـم [زيد][٢]، وتحرج، أي: جانب الإثم والحرج.

وخامسها: حصول ما اشتق منه لفاعله متدرجاً، نحو: تفهمت الكتاب، أي: فهمته شيئاً فشيئاً.

وسادسـها: طلب فاعله معنى ما اشتق منه، نحو: تكبر [زيد][٣] وتعظم أي: طلب الكبر والعظمة، كذا في كتب الصرف.

وقـال بعـض الأفاضل: يكـون صيغة التفعـل إما للصـيرورة بلا صنع، نحـو: تحجر الطين، أي: صار حجراً بلا عمـل ومدخل [من الغير][٤]، ومنه

(١) في الأصل: « شـجيعة »، وفي (أ): « شجية »، والصواب ما أثبتناه، وسجية أي: طبيعة من غير تكلف. انظر: اللسان، مادة: سجى.

(٢) من (أ) و(س).

(٣) من (أ) و(س).

(٤) من (أ) و(س).

التكـون والتولـد، وإمـا للتكلـف، فلما اسـتحال في ذاتـه تعـالى [أن] يحمل عـلى الكـمال - كما قيل في المتكـبر - فممنوع، أما المعنـى الأول فلعدم ثبوت اسـتعمالها مـن الفصحاء لهذا المعنى، وقوله: تحجر الطـين، غير منقول عنهم، بـل هـو مصنوع يسـتعمله الحكماء والأطبـاء، ويقولون: تحجـر الماء، وتحجر الخلط، والمنقول من الفصحاء: اسـتحجر الطـين، والتكون والتولد يراد بهما المعنى / ١٧ ب/ الخامس الذي ذكرناه، وأما المعنى الثاني فلعدم تعذر [إرادة معنـاه][(١)] الحقيقي، الذي هو المطاوعة، مع اسـتدعائه الدلالة على الكمال كما ذكرنـا، على أن الانتقال من التكلـف إلى الكمال بعيد من وجهين: الأول: أنه لا دلالة للتفعل المستعمل للتكلف مع حصول المشتق منه لفاعله حتى يصح الانتقـال منه إلى اتصـال الفاعل به على الكمال، إنما يـدل على طلب الحصول وهـو لا يسـتلزم الوصول، ولو سُـلِّم دلالته عليـه يكون المعنـى الحاصل به أنقـص مما هـو طبعي، بل يقبل الـزوال إذا أهمل المتكلـف التكلف والالتزام بآثاره مدة، فيعود إلى طبعه المجبول هو عليه.

قـال بعض الفضـلاء: إن الأفعـال الحاصلـة بالتكلف تكـون على وجه الكـمال والمشـقة، بخلاف مـا إذا كان حاصله بدون التكلف والمشـقة على ما هو المشـهور ممنوع لما ذكرنا آنفـاً ولا ضرورة أيضاً في جعله منقولاً عن معنى استفعل، وقيل: ولا دليل عليه، والله أعلم بالصواب.

---

(١) في الأصل: « المعنى »، وما بين المعقوفتين من (أ) و(س).

[الباب الخامس: تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ]

الباب الخامس منها أي: من الأبواب الخمسة **تفاعل** فعل ماض **يتفاعل** فعل مضارع **تفاعلا** مصدر، هذا وزن **موزونه تباعد يتباعد تباعداً** هذا باب التفاعل.

وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف كتباعد أصله: بَعُدَ فصار تباعد **بزيادة التاء في أوله** وبزيادة **الأَلِفِ** بفتح الهمزة وكسر اللام **بين الفاء والعين**.

وبناؤه للمشاركة بين الاثنين [فصاعداً، مثال المشاركة بين الاثنين](١)، **نحو: تباعد زيدٌ وعمرٌو، ومثال المشاركة [بين الاثنين]**(٢) **فصاعداً، نحو: تصالح القوم** وتفاعل موضوع لما يصدر من اثنين فصاعداً، فالأول نحو: تضاربا، والثاني نحو: تضاربوا و هو فرعُ فَاعَلَ، وإذا كان تفاعل موضوعاً لما يصدر من اثنين فصاعداً، فإن كان تفاعَلَ [منقولا](٣) من فَاعَلَ المتعدي إلى مفعولين يكون تفاعَلَ متعدياً إلى مفعول واحد، نحو: نازعته الحديث فإنه متعدٍ إلى مفعولين، أولهما: الضمير، وثانيهما: الحديث، فتنازعته(٤) أي الحديث أنا وزيد [يدل](٥) على هذا المحذوف قوله فيما مر: لما يصدر من اثنين، وإن كان منقولا من فاعل المتعدي إلى مفعول واحد يكون لازماً

(١) ما بين القوسين من المتن.
(٢) ما بين القوسين من المتن.
(٣) من (أ).
(٤) ينبغي أن يكون (فتنازعناه).
(٥) من (أ) و(س).

كتضاربا وتكارما، وإن كان تَفَاعَلَ [المأخوذُ من فاعِل الفعلِ][1] المحذوفِ من فاعِل المتعدى إلى مفعولين يتعدى إلى مفعول واحد.

ويجيء تفاعل لمطاوعة فاعَلَ، نحو: باعدته فتباعد.

ويجيء للتكلف فيما لا يراد حصوله، نحو: تجاهَلَ وتمارَضَ أي: أظهر الجهل والمرض من نفسه، وليس عليه في الحقيقة مرض وجهل.

فإن قيل: ما الفرق بين تَفَعَّل وتَفَاعَل حال كونهما للتكلف؟ قلنا: هو أنَّ تَفَعَّلَ في هذا المعنى كتكرم وتجمل، يريد صاحبه ذلك المعنى من نفسه ووجوده فيه ليكون متصفاً بتلك الصفة وهي الكرم والجمال، وتفاعل ليس كذلك؛ لأنه لا يدل على أن / ١٨ أ / صاحبه مدعٍ دعوى كاذبة؛ لأن المتجاهل والمتمارض لا يريد كل واحد منهما أن يكون جاهلاً ولا مريضاً وإن أظهر ذلك من نفسه.

[ويجيء تفاعل بمعنى تفعَّل، نحو: تَعَاهَدَ بمعنى تَعَهَّدَ[2]، وتزايد بمعنى تزيد، وتذاءب بمعنى تذأب][3].

---

(١) بياض في الأصل، وما بين المعقوفتين من (أ) و(س).

(٢) قال في اللسان (عهد): « وتعَهَّدَ الشيءَ وتَعَاهَدَه واعْتَهَدَه تَفَقَّدَهُ وأَحْدَثَ العَهْدَ به... وتَعَهَّدْتُ ضَيْعَتي وكل شيء وهو أَفصح من قولك تَعاهَدْتُه؛ لأَن التعاهدَ إِنما يكون بين اثنين »

(٣) من (أ) و(س)، تذاءبت الريح وتذأبت: فعلت فعل الذئب، إذا جاءت مرة من هاهنا ومرة من هاهنا. انظر: ترتيب إصلاح المنطق لابن السكيت، للبكائي، محمد حسن، مجمع البحوث الإسلامية إيران – مشهد، ط١ ١٤١٢هـ: ١/ ٩٠.

ويجيء تفاعل بمعنى أفعل، نحو: تخاطأ[١] بمعنى أخطأ، وتساقط بمعنى أسقط.

ويجيء على معنى [غير][٢] هذه المعاني نحو: تقاضيته[٣] وتلاقيته وتداركته[٤]، وهذه الثلاثة للتعدية، وهذا باب التفاعل.

فإن قيل: لم انحصر أبواب ما زيد فيه [حرفان][٥] على ثلاثة أحرف؟ قلنا: كان ذلك للتوافق بين الأبواب والحروف، وقيل: هذا الحصر استقرائي، والله أعلم.

[النوع الثالث: المزيد على الثلاثي بثلاثة أحرف]

النوع الثالث منها؛ أي من الأنواع الثلاثة المذكورة **وهو ما زيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثي المجرد**، ويسمى هذا النوع السداسي المزيد على الثلاثي

(١) قال الزمخشري في أساس البلاغة (١/ ٢٥٥): « تخاطأته النبل: تجاوزته »، وقال رضي الدين الأستراباذي في شرح الشافية (١/ ١٠٤): « وقولهم: « بمعنى أفعل نحو تخاطأ بمعنى أخطأ » مما لا جدوى له، لأنه إنما يقال هذا الباب بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصاً بمعنى عام مضبوط بضابط، فيتطفل الباب الآخر عليه في ذلك المعنى، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه، وكذا في سائر الأبواب، كقولهم: تعاهد بمعنى تعهد، وغير ذلك كقولهم تعهد بمعنى تعاهد ».

(٢) من (أ) و(س).

(٣) في (أ): « تعافيته ».

(٤) في (س): « تذاكرته ».

(٥) من (أ) و(س).

لكون ماضيه على ستة أحرف **وهو أربعة أبواب** وإنما انحصر في أربعة أبواب بالاستقراء والتتبع، فأما في مقتضى العقل فسبعمائة وثمانية وستون باباً [١]، وأما في التصور الساذج فيكون ألفاً وأربعة وعشرين باباً [٢]، والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب الأول: اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ]

الباب الأول منها؛ أي: من الأبواب [الأربعة][٣]، **استفعل** فعل ماض، **يستفعل** فعل مضارع، **استفعالاً** مصدر، هذا وزن، **موزونه: استخرج يستخرج استخراجاً**، ويجيء مصدر هذا الباب على هذا الوزن، لا من الأجوف[٤]، نحو: استقامة، بتعويض التاء عن العين المحذوفة.

وهذا باب الاستفعال، **وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف**، أصله سدس فجعل السين [الثاني][٥] تاء؛ لقرب السين من التاء، وجعل الدال تاء لقرب التاء من الدال في المخرج، ثم أدغم التاء في التاء فصارت سِتّاً، فإن قلت: من أي شيء عرفت أن أصلَ سِتٍّ سُدْسٌ؟ قلنا: عرفنا بتصغيره على

(١) في (أ): « مائة واثنين وتسعين باباً »، وفي (س): « مائة واثنان وسبعون باباً ».
(٢) في (أ): « خمسمائة وأربعة وعشرين باباً »، وفي (س): « سبعمائة وثمانية وستين باباً ».
(٣) من (أ) و(س).
(٤) في (أ): « ولا يجيء... إلا من الأجوف »، وفي (س): « ويجيء... إلا من الأجوف ».
(٥) من (أ) و(س).

سُدَيْسٍ، ومجيءِ جَمْعِهِ على أسداس، كاستخرج، أصله: خَرَجَ، فصار استخرج **بزيادة الهمزة والسين والتاء في أوله.**

وبناؤه للتعدية غالباً، وقد يكون للازم، مثال الفعل **المتعدي** من هذا الباب، **نحو: استخرج زيد المال**؛ أي أخرجه، **ومثال** الفعل **اللازم** منه، **نحو: استحجر الطين، وقيل بناؤه لطلب الفعل، نحو: استَغْفَرَ اللهَ، أي: طَلَبَ المغفرةَ**،[1]، وفيه بحث؛ لأنه إن أريد به الدائم فلا قائل له للإجماع على أنه يجيء لغير الطلب أيضاً، وإن أريد الغالب فهو ليس بقول البعض بل [قول][2] الجمهور، فما وجه إيراد القيل؟

اعلم أن باب استفعل يجيء لطلب الفعل غالبا، نحو: استَغْفَرَ اللهَ، أي: طلب المغفرة، ومعناه: نسبة الفعل إلى فاعله لإرادة تحصيل الفعل المشتق هو منه، وذلك قد يكون صريحاً، نحو: استخرجته، أي: طلبت خروجه، وقد يكون تقديراً، نحو: استخرجت الوتد من الحائط، فإنه ليس هنا طلب صريح، بل المعنى: لم أَزَلْ أَتلطف [وأتَحَيَّل، حتى][3] خرج، ونزَّل ذلك / ١٨ ب/ منزلة الطلب، ويجيء سين استفعل لإصابة الشيء على صفة، نحو: استعظمته، أي: وجدته عظيماً، وكذا: استعقلته واستحسنته، أي: وجدته عاقلاً وحسناً، ويجيء باب استفعل للتحول، يعنى: تحول الفاعل إلى أصل

(١) في بعض نسخ المتن: «أَستغفِرُ اللهَ، أي: أَطلُبُ المغفرةَ من الله تعالى».
(٢) من (أ).
(٣) في جميع النسخ: « وأتخيل، نحو » والسياق يقتضي ما أثبته.

الفعل، نحو: استحجر الطين، أي: تحول إلى الحجرية، ومنه: (إنَّ البُغاثَ بأرضنا يَسْتَنْسِرُ)[1] يتحول نسراً، والبُغَاثُ - بتثليث الثاء المثلثة وبالغين المعجمة والباء الموحدة، على ما قاله الجوهري -: طائرٌ، دُوَيْنُ الرَّخْمَةِ بطيء الطيران[2]، ويقال باللسان التركي: كَرْكَس.

[معاني « سين » استفعل]

وسين استفعل يجيء لمعاني ثلاثة عشر على قول البعض:

الأول: للطلب، نحو: اِسْتَغْفَرَ؛ أي: طلب المغفرة، وعند ذلك يصير متعدياً.

والثاني: للسؤال، نحو: استخبر، وعند ذلك يصير متعدياً أيضاً.

والثالث: للتحول، نحو: استخل الخمرُ، أي: تحول الخمر خلاً، وعند ذلك يصير لازماً.

والرابع: للاعتقاد، نحو: استكرمته، أي: اعتقدت أنه كريم، وعند ذلك يصير لازماً[3] أيضاً.

---

(١) روي هذا المثل عن الأصمعي، ولم يسم قائله، ومعناه: أي من جاورنا عزَّ بنا، وقيل: معناه إن الضعيف يستضعفنا، ويظهر قوته علينا. انظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري، تحقيق د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة - بيروت ط٣ / ١٩٨٣: ص ١٢٩.

(٢) انظر الصحاح: مادة: بغث.

(٣) الظاهر أنه متعد وليس لازماً.

والخامس: للوجدان، نحو: استجدت [شيئاً][1]، أي: وجدته جيداً، وعند ذلك يصير متعدياً.

والسادس: للتسليم والقبول، وهو قولهم: استرجع القوم عند المصيبة، أي: قالوا: ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة:١٥٦]، [وهو][2] تسليم النفس إلى الله تعالى، وإذعان لما أُمِرَ به، ومعناه أن يقال:[3] إنا عبيدٌ وملكٌ لله تعالى، وإنا إليه راجعون في الآخرة، فكان معنى استرجع القوم: سلموا أنفسهم إلى الله تعالى، وقبلوا ما أمرهم به، وعند ذلك يصير متعدياً.

والسابع: للحينونة، نحو: استرقع الثوب، أي: حان وقت استرقاعه، وعند ذلك يصير لازماً.

والثامن: بمعنى أَفْعَلَ، نحو: استخرج، بمعنى أخرج، وعند ذلك يصير متعدياً.

والتاسع: بمعنى فَعَلَ، نحو: استقرَّ بمعنى قرَّ، وعند ذلك يصير لازماً.

والعاشر: للتحول، نحو: استحجر الطين، أي صار حجراً، أي: مثل الحجر في الشدة لا في الحقيقة، وعند ذلك يصير لازماً أيضاً.

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) من (أ) و(س).

(٣) ليس في (أ): « أن يقال ».

والحادي عشر: لموافقة افتعل، نحو: استعصم بمعنى: اعتصم، واستعذر بمعنى: اعتذر، والحصر في هذه المعاني حصر استقرائي عند البعض.

فإن قيل: لم قدم هذا الباب على غيره؟

قلنا: لأن الزائد فيه في الأول جميعاً، والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب الثاني: افعَوْعَلَ يفعَوْعِلَ]

الباب الثاني منها؛ أي: من الأبواب الأربعة، فإن قيل: الأربعة اسم مفرد للعدد المعلوم، وهو الزوج، فكيف يصح أن يكون صفة للأبواب هنا؟

قلنا: التاء إذا لحقت في الأعداد تأخذ حكم الجمع؛ لأن المجرد أصل والجمع زائد عليه، والتاء أيضاً زائد على المجرد.

افعَوْعَلَ فعل ماض **يفعَوْعِلُ** فعل مضارع **افعيعالاً** مصدر، أصله افعِوْعالا بكسر العين الأولى وسكون الواو وقلبت الواو ياء فصار افعيعالاً، هذا وزن **موزونه اعْشَوْشَبَ** / ١٩ أ / **يَعْشَوْشِبُ اعْشِيْشَاباً** وإعلاله مثل ما مرَّ.

وهذا باب الافعِيعال، أصله عَشُبَ بضم الشين، وهذا الباب لازم يفيد المبالغة، وإذا قلت: اعشَوشَبَ كان أبلغ من قولهم: عَشُبَ.

وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف كاعشوشب، أصله: عَشُبَ فصار اعشوشب **بزيادة الهمزة في أوله، والواو وحرف آخر من جنس عين**

فعلـه بين العـين واللام، بالاتفـاق، **وبناؤه لمبالغـة اللازم؛ لأنه يقال: عَشُـبَ الأرضُ، إذا نَبَـتَ وَجْـهُ الأرضِ في الجملة**، أي: صار ذا نبـاتٍ قليلٍ، **ويقال: اعشَوشبَ الأرضُ إذا كَثُرَ نبات وجه الأرض** بحيث يستر وجهها؛ لأن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، والعشب هو الكلأ الرطب ويقال له حشيش، والله تعالى أعلم.

وإنما قدم هذا الباب على باب بعده؛ لأن أحد حروفه الزائدة [من جنس عـين فعله][1] وهو أولى بالتقديم من غـيره، أو نقول: لأن أحد حرفيه حرف صحيـح، وحرفا باب بعـده كلاهما حرفا علة كالواوين في افعوَّل، والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب الثالث: افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ]

البـاب الثالث منها، أي: من الأبواب الأربعـة **افعوَّل** فعل ماض **يفعوِّل** فعل مضارع بكسر الواو **افعِوّالا** بكسر العين مصدر، وإنما [أتى][2] الألف في المصدر لئلا يلتبس بتثنية افعول، هذا وزن **موزونه اجلوَّذَ**[3] **يجلوِّذُ اجلِوّاذاً**.

---

(١) في الأصل: « من جنسه » وما بين المعقوفتين من (أ) و(س).

(٢) من (أ) و(س).

(٣) وردت كلمـة (اجلـوذ) بصيغهـا المختلفـة بالـزاي وكذا في كل النسـخ مـن (جلز)، وهو تصحيف، والصحيح كما أثبته بالذال، ولم أنبه عليها كلما وردت؛ لتكرارها، قال ابن قتيبة في أدب الكاتـب (٦٢٩): « ويجيء مصدر افْعَوَّلْتُ على افْعِـوَّال، نحو: اجْلَوَّذَ اجْلِوَّاذاً » وفي لسـان العرب، مادة (جلذ): اجْلَوَّذ إِذا أَسرع واجْلَوَّذَ بهم السـير اجْلِوَّاذاً أَي دام مع السرعة وهو من سـير الإِبـل، وفي تاج العروس، مادة (جلـذ): « والاجْلِوَّاذُ والاجْلِيوَاذُ والاخْرِوَّاطُ أَيضاً: المَضَاءُ والسُّرْعةُ في السَّيْرِ قال سيبويهِ: لا يُستعمَل إِلاَّ مَزيداً ».

فإن قلت: لِمَ لَمْ يقلب الواو ياء في المصدر مع كسرة ما قبلها؟

قلت: لمشاكلة فعله في الإدغام، وهذا باب الافعوَّال، أو لأن المراد من قلب الواو ياء التخفيفُ ويوجد التخفيف بالإدغام أيضاً؛ لأن طرق التخفيف كما يكون بالقلب يكون بالإدغام، أو نقول اجتمع فيه قاعدة الإعلال مع قاعدة الإدغام فقدم قاعدة الإدغام على قاعدة الإعلال فلهذا لم يقلب الواو ياء، والاجلواذ مصدر، يقال: اجلَوَّذَ بهم السير أي دام مع السرعة.

وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف: كاجلوَّذ أصله جلذ، فصار اجلوذ **بزيادة الهمزة في أوله** وبزيادة **الواوين** وهما المدغم والمدغم فيه **بين العين واللام، وبناؤه أيضا لمبالغة اللازم؛ لأنه** أي الشأن **يقال**: في لغتهم **جلذ الإبل** من الثلاثي **إذا سار** تلك الإبل **سيراً بسُرعة** بضم السين الثاني، أي: سريعاً، **ويقال: اجلوَّذ الإبل إذا سار** تلك الإبل **سيراً بزيادة سرعة** بضم السين [أيضاً][1] وتذكير الفعل المسند إلى ضمير الإبل أعنى سار في الموضعين كما في بعض النسخ ليس بسديد كما قيل.

فإن قيل: لِمَ قدم باب الافعوَّال على ما بعده؟

قلنا: إنما قدم لأن كل الزوائد فيه قبل الآخر بخلاف ذلك الباب، والله أعلم بالصواب.

---

(١) من (أ) و(س).

[الباب الرابع: افعالَّ يفعالُّ]

الباب الرابع منها أي من الأبواب الأربعة: **افعالَّ** فعل ماض بتشديد اللام، **يفعالُّ** فعل مضارع بتشديد اللام / ١٩ ب/ أيضاً، **افعيلالاً** مصدر قلبت الألف التي كان في الماضي والمضارع ياء لكسرة ما قبلها، وهذا حمل النظير على النظير؛ لأن الألف والواو والياء حروف علة لأن الواو إذا كان [ساكناً][1] وما قبلها مكسوراً تقلب ياء وكذلك الهمزة إذا كان ما قبلها مكسوراً قلبت ياء، فكذلك الألف إذا كان ما قبلها مكسوراً قلبت ياء.

هذا وزن **موزونه احمارَّ يحمارُّ احميراراً**، الياء فيه مقلوب من الألف الذي كان في الماضي والمضارع بعد الميم في كليهما فكسر الميم في المصدر فصار الألف ياء حملا على قلب الواو ياء، أو تعذر القراءة، فصار احميراراً، فلم يُدغَم لعدم شرط الإدغام لدخول الألف بين الرائين في المصدر، وهذا باب الافعيلال.

وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف كاحمارَّ أصله حَمِرَ فصار احمارَّ **بزيادة الهمزة في أوله** وبزيادة **الألف بين العين واللام** وبزيادة **حرف آخر من جنس لام فعله في آخره** اتفاقاً، **وبناؤه أيضاً**، أي: كبناء البابين المذكورين **لمبالغة اللازم لكن هذا الباب أبلغ**، أي: أكثر مبالغة في المعنى، لكثرة حروفه الدالة على كثرة المعنى **من باب الافعِلَال لأنه**، أي: الشأن **يقال**: في لغتهم:

---

(١) من (أ) و(س).

حَمِرَ زيدٌ، من الثلاثي **إذا كان له حمرة في الجملة**، أي: قليلة، **ويقال احمرَّ زيدٌ** من باب الافعلال **إذا كان له حمرةٌ مبالغةً**، أي: كثيرة ويقال **احمارَّ زيد** من باب الافعيلال **إذا كان له حمرةٌ زيادةَ مبالغةٍ**، أي: كثيرة.

وحكم احمارَّ كحكم احمرَّ في أنه للمبالغة واللزوم والاختصاص بالألوان والعيوب إلا أن المبالغة فيه زائدة على احمرَّ لكون الزيادة فيه أكثر وهذا الباب لا يجيء إلا من الألوان والعيوب.

فإن قيل: لِمَ قدم مزيد الثلاثي بأنواعه الثلاثة على الرباعي المجرد؟

قلنا: إنما قدم تبعا لأصله، والله أعلم.

[الفعل الرباعي المجرد]

[بابٌ واحدٌ: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ]

لما فرغ من بيان ما يتفرع على الثلاثي المجرد أعنى ستة أبواب من الثلاثي المجرد كما نظم الشاعر باللسان التركي فنعم الشيء ما نظمه:

كردلر سك كه علامات ثلاثيدن نشان

ايدي ويرم أي تلاميذ ايجره جان

فتحُ ضمٍّ فتحُ كسرٍ فتحتان

كسرُ فتحٍ ضمُّ ضمٍّ كسرتان

المراد من الفتح والضم نصَر ينصُر وهو الباب الأول، ومن الفتح والكسر ضرَب يضرِب وهو الباب الثاني، ومن الفتحتين فتَح يفتَح وهو الباب الثالث، ومن الكسر والفتح علِم يعلَم وهو الباب الرابع، ومن الضم والضم حسُن يحسُن وهو الباب الخامس، ومن الكسرتين حسِب يحسِب وهو الباب السادس.

ولما فرغ من بيان الرباعي أعنى باب الإفعال والتفعيل والمفاعلة، ولما فرغ من بيان الخماسي أعنى باب الانفعال والافتعال والافعلال والتفعُّل والتفاعل، ولما فرغ من بيان السداسي أعنى باب / ٢٠ أ / الاستفعال والافعيعال والافعوَّال والافعيلال، **شرع في بيان الرباعي المجرد** وما يتعلق به، فقال: **و**باب **واحد منها** أي من خمسة وثلاثين بابا **للرباعي المجرد** عن الزوائد قوله: **وهو باب واحد** زائد لا حاجة إليه كما لا يخفى. هكذا قالوا.

إن قلت: لِمَ قال: وهو باب واحد ولم يكتف بقوله وهو باب فعلل؟ مع أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين يفيدان الحصر؟

قلت: ذكره تأكيداً أو لئلا يلتبس بِشَمْلَلَ فافهم.

وإنما كان الرباعي المجرد باباً واحداً بحكم الاستقراء والتتبع، لكن يكون ي التصور الساذج أربعة وستين[1] باباً لكن أسقطنا غير باب

(١) في (س): « أربعة وتسعين ».

[واحد][1] لقلة استعماله وكثرة حروفه مع ثقل الفعل، وأما في مقتضى العقل فيكون ثمانية وأربعين باباً.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُبَوِّبُوهُ بالحركات المختلفة والتزموا فيه الفتحات؟

قلت: طلباً للخفة، ثم أسكنوا الحرف الثاني من الماضي والمضارع لئلا يلزم توالي أربع حركات [متواليات][2] إذ في إسكان[3] غيره مانع.

أما إسكان الفاء فلتعذر الابتداء بالساكن.

وأما إسكان اللام الأولى فلالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع لوجود سكون اللام الثانية عنده حملا على الثلاثي.

ولم يجز إسكان الثانية لكون الماضي مبنيا على الفتح ما لم يتصل بالضمير المرفوع فتعين سكون الحرف الثاني.

وزنه فَعلَلَ فعل ماض **يُفَعلِلُ** فعل مضارع بضم الياء **فَعلَلَة** بفتح الفاء مصدره الأول **وفعلالاً** مصدره الثاني.

فإن قلت: لِمَ لم يدغم اللام في اللام مع وجود شرط الإدغام وهو اجتماع الحرفين المتحركين من جنس واحد؟

---

(١) من (أ) و(س).
(٢) من (أ) و(س).
(٣) في (أ) و(س): « اختيار ».

[**قلت**:][(١)] لئلا يلزم اجتماع الساكنين من العين واللام [الأولى][(٢)]، ولئلا يخالفَ الوزنُ الموزونَ لعدم إمكان الإدغام فيه.

فإن قيل: لِمَ فتح أوله ولم يضم ولم يكسر ولم يسكن؟

قلت: أما الأول فلخفته، والثاني: لثقله، أو لئلا يلتبس الفعل بالاسم في نحو: جندب؛ وهو نوع من الجراد، وقيل: اسم رجل، وأما الثالث فلثقله أيضاً أو لئلا يلتبس الفعل بالاسم في نحو: درهم، وهو معرب، وكسر الهاء لغة، وربما يقال: درهام بالألف، وأما الرابع فلتعذر الابتداء بالساكن، وفي بعض الشروح: المصدر الأول قياسي، والثاني سماعي، والتزموا فيه الفتحات لخفتها وثقل الرباعي فصار باباً واحداً.

هذا وزنٌ **موزونُهُ دحرج يدحرج دَحرجة ودِحراجاً** بكسر الدال في المصدر الثاني لا غير، ويجوز الفتح في المضاعف قياساً مطرداً لثقله، نحو: وسوس يوسوس وَسْوَسَةً ووِسْواساً إلا أن الكسرَ أفصحُ؛ لأنه أصلٌ[(٣)]، وهذا باب الفعللة قدمه؛ لأنه مجرد، والمجرد أصلٌ لغيره.

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) من (أ) و(س).

(٣) قال ابن منظور: « الوَسْوَسَة والوَسْواس الصوت الخفي من ريح والوَسْواس صوت الحَلْيْ وقد وسْوَس وَسْوَسَة ووِسْواساً بالكسر والوَسْوَسة والوِسْواس حديث النفس، يقال: وَسوَسَتْ إليه نفسه وَسْوسة ووِسْواساً بكسر الواو، والوَسْواسُ بالفتح: الاسم، مثل الزِّلْزال والزَّلْزال، والوِسْواس بالكسر المصدر، والوَسْواس بالفتح هو الشيطان » انظر اللسان: (وسس).

وعلامتـه أن يكون ماضيه / ٢٠ ب/ **عـلى أربعة أحرف** بشرط **أن يكونَ جميعُ حروفه أصليةً، وبناؤه للتعدية غالباً** أي في غالب الاستعمال **وقد يكون لازماً، مثال** الفعل **المتعدي نحو: دحرج زيد الحجر** أي دوَّرها، **ومثال** الفعل **اللازم نحو: دربخ**[1] **زيد**؛ أي ذل زيد وطأطأ رأسه، والله أعلم بالصواب.

[الفعل الملحق بدحرج، أي: الملحق بالرباعي المجرد]

لما فرغ من بيان الرباعي المجرد شرع في بيان ملحقاته فقال: **وأبوابٌ ستةٌ منها** أي من خمسة وثلاثين باباً **لملحق دحرج، ويقال لهذه الستة: الملحق بالرباعي** ومعنى الإلحاق: اتحاد المصدرين الملحق والملحق به، المراد من الملحق الأبواب الستة الملحقة، والملحق به هو الرباعي المجرد، وإنما كان الستة ملحقاً ولم يكن زيادة ولا نقصاناً؛ لأن الزيادة والنقصان[2] لا يخلو إما أن يكون واواً أو ياءً، وكل واحد منهما لا يخلو إما أن يزيد بين الفاء والعين أو بين العين واللام فصار أربعة، وإما أن يزيد ملحق حرف العلة وهو المضاعف وإما أن يزيد حرف العلة في الآخر لا غير؛ فلهذا انحصر في الستة، وأما في التصور الساذج فأربعة وستون باباً، وأما في مقتضى العقل فثمانية وأربعون باباً، فتذكر ولا تنس ما مر من القواعد والفوائد، والله أعلم بالصواب.

---

(١) دَرْبَخَتِ الحمامةُ لذَكرها خَضَعت له وطاوعته للسِّفاد، وكذلك الرجلُ إذا طأْطأَ رأْسه وبسط ظهره، والدَّرْبَخَة الإِصغاء إِلى الشيء والتذلل له. اللسان: (دربخ)

(٢) ذكره كلمتي: « ولا نقصاناً؛... والنقصان » حشو منه؛ لأنه يناقش ماهية هذه الأبواب: هل هي ملحقة بالرباعي المجرد، أم هي زيادة عليه؟ وليس في هذه المسألة نقصان.

[الباب الأول: فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ]

الباب الأول منها أي من الأبواب الملحقة بالرباعي المجرد **فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وفِيْعَالاً** أصله: فِوْعَالاً كما مر إعلاله غير مرة.

هذا وزنٌ، **موزونه حَوْقَلَ** قيل بمعنى: ضعف عن الجماع، وهو لازم وملحق بدحرج، **يُحَوقِلُ حَوقَلةً وحِيقالا**، أصله: حِوْقالاً أعل بالقلب[1]، وهذا باب الفوعلة قدمه على باب الفَيْعَلَة لقوة الواو على غيره لتقدم الزائد.

وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف كحوقل، أصله: حقل فصار حوقل **بزيادة الواو بين الفاء والعين**.

وبناؤه للازم فقط[2]، يقال: حوقل الرجل، أي: ضعف أو كَبُرَ، قدم هذا الباب على بابٍ بعده لقوة الواو، والله أعلم بالصواب.

[الباب الثاني: فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ]

الباب الثاني منها أي من الأبواب الملحقة بالرباعي المجرد **فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وفِيْعَالاً**، هذا وزنٌ، **موزونُه بَيْطَرَ**، يقال: بطرت الشيء إذا شققته ومنه يسمى البيطار، وهو متعد، **يُبَيطِرُ بَيطَرَةً وبِيطاراً**.

---

(١) أي قَلْبُ واو حِوْقال ياءً لسكونها وكسرة ما قبلها.

(٢) في المتن: « وبناؤه للازم نحو: (حوقل زيدٌ) إذا عجز عن الجماع ».

هـذا باب الفَيْعَلَة **وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة الياء بين الفاء والعين ويقال: بيطر الرجل**، أي: أسرع فطأطأ رأسـه، وقيل معناه: عمل البيطرة، **وبناؤه للتعدية فقط [نحو: بيطر زيدٌ القلمَ أي: شَـقَّهُ]**(١) [لأنه يقـال: بيطـر الدابة إذا شـق ظفر الفـرس](٢)، فإن قيـل: لأي شيء قدم باب الفَيْعَلَة على ما بعده؟ قلنا: لتقدم الزائد فيه، والله أعلم بالصواب.

[الباب الثالث: فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ]

الباب الثالث منها، أي: من الأبواب الستة الملحق بالرباعي المجرد **فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وفِعْوَالاً**، هذا وزن **موزونه جَهْوَرَ** أي جَهَرَ **يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً** / ٢١ أ / **وجِهْوَاراً**، هذا باب الفَعْوَلَة قدَّمه لقوته على الفعيلة؛ لأن الواو أقوى من الياء، فإن قلت: لِمَ لَمْ يَقُلْ: جهور وعثير وشـملل، بالنقل والقلب والإدغام؟ قلت: لئلا يبطل الإلحاق [بالإعلال](٣) والإدغام وإن وجد موجب الإعلال والإدغام.

[وجهـور](٤) مـن الجهـارة وهـو ارتفاع الصـوت، أصله: جهـر بمعنى العيان، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْـرَةً﴾ [البقرة:٥٥] أي: عياناً.

---

(١) من المتن.
(٢) من (أ).
(٣) من (أ) و(س).
(٤) في الأصل: « جهر »، وما أثبتناه من (أ) و(س) وهو الصواب بدلالة السياق.

وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة الواو بين العين واللام.

وبناؤه للتعدية فقط[١]**، يقال: جَهْوَرَ الرجلُ القراءةَ: إذا أظهرها**[٢]**،** وهَرْوَلَ[٣]، أي: أسرع في مشيه، وشَرْيَفَ زيدٌ الزرعَ، أي: قطع شريافه، وهو ورقه إذا كثر وطال حتى يخاف فساده، فهو من الشرف، أي: العلو فالياء زائدة.

قال (اللقاني): فأنواع الملحق بدحرج خمسة، وعدها (ابن الحاجب) وغيره من المحققين فغفلوا عن مثال: شَرْيَفَ، وقال سيبويه: وزادوا قلنس وقلسى، ومعناهما: لبس القلنسوة، ووافقهم (السكّاكي) في عدها ستة، فزاد سلقى فأسقط ما زادوه وجعل بدل هَرْوَل: وَهْوَرَ، وزاد (السيد ركن الدين) وغيره: فَنْعَلَ: كَسَنْبَلَ الزرع بمعنى: أسبل، ودليل الإلحاق اتحاد المصدرين في الملحق والملحق به، والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب الرابع: فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ]

الباب الرابع منها، أي: من الأبواب الستة الملحقة بالرباعي المجرد **فَعْيَلَ**

(١) في نسخة من المتن: « وبناؤه أيضاً للتعدية نحو: جهورَ زيدٌ القرآن ».

(٢) في نسخة من المتن: « أي: رفع صوته ».

(٣) الهرولة: فوق المشي ودون العدو، وواو هرول زائدة للإلحاق بالرباعي، انظر: التاج: (باب اللام فصل الهاء)، وقال الفيومي في المصباح المنير: ٢/ ٦٣٧: « وجعل جماعة الواو أصلاً » وما يرجح هذا القول هو أن هذا الفعل فعلٌ لازمٌ ليس بمتعد كما ترى، خلافاً لما قال في المتن: إن وزن فعول للمتعدي فقط.

يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وفِعْيَالاً، هذا وزنٌ، **موزونه عَثْيَرَ يُعَثْيِرُ عَثْيَرَةً وعِثْيَاراً** - أي اطَّلع - على وزن فَعْيَلَ وهو لازم ملحق بدحرج، وفي (الشكرية) عَثْيَرَ، أي: ذل وسقط، ولا يقلب الياء ألفاً لئلا يبطل الإلحاق.

هذا باب الفَعْيَلَة، قدَّمه لتقدم الزائد على بابٍ بعده.

وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف كعَثْيَرَ، أصله: عَثَرَ فصار عَثْيَرَ **بزيادة الياء بين العين واللام، وبناؤه للازم** فقط، **يقال: عَثْيَرَ الرَّجلُ**(١) **على شيء** إذا اطلع عليه، والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب الخامس: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ]

الباب الخامس منها، أي: من الأبواب الستة الملحقة بالرباعي المجرد **فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وفِعْلالاً**، هذا وزنٌ، **موزونه جَلْبَبَ**، أي: لَبِسَ الجلباب، وهو ملحفة ومعناه بالتركي ازارلندى، **يجلبب جلببة وجلباباً**، هذا باب الفَعْلَلَةِ قدمه؛ لأن الزائد من جنس الأصول.

وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف، كجلبب، أصله: جلب فصار جلبب **بزيادة حرف واحد من جنس لام فعله في آخره** اتفاقاً.

---

(١) عَثْيَرَ، أصله: عَثَرَ، أي: اطلع أو سقط، وباب فَعْيَلَ مصنوع لم يسمع في لغة العرب. قال الجوهري في الصحاح باب (عَثَرَ) ٢/ ٧٣٦: « والعِثْيَرُ بتسكين الثاء: الغبار، ولا تقل عَثْيَرَ؛ لأنه ليس في الكلام فَعْيَلَ بفتح الفاء إلا ضَهْيَدَ وهو مصنوع، معناه: الصلب الشديد، والعَيْثَرُ مثال الغَيْهَبِ: الأثر. ويقال: ما رأيت لهم أثراً ولا عَيْثَراً ».

وبناؤه للتعدية فقط، يقال: جَلْبَبَ الرَّجلُ[١] إذا أخذ شيئاً وذهب به إلى البيع، كذا فهم من (ترجمان الصحاح)، أصله: جلب، زيدت إحدى الباءين، قيل: أولهما، وقيل: ثانيهما، وجوَّزَ سيبويه الأمرين فصار جلبب على وزن فَعْلَلَ.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يدغم الأولى في الثانية مع وجود الجنسية؟

قلنا: لو أدغمت لبطل / ٢١ ب/ الإلحاق؛ لكون التغيير في اللام أولى؛ لأن التغيير إنما يكون في المدغم دون المدغم [فيه][٢]، وذكر في (مجمع القواعد) فَعْلَلَ بتكرير اللام، نحو: جلبب ولم يُدغم الأولى في الثانية لئلا يبطل الإلحاق. انتهى.

أقول: الفرق بين سلقى وجلبب؛ أن سلقى أي ما قبل آخر سلقى متحرك مفتوح فلهذا أُعِلَّ بالقلب، وما قبل آخر جلبب بتقدير الإدغام يكون ساكناً فيكون الإلحاق باطلاً؛ لأن ما قبل آخر الملحق به مفتوح، فلما لم توجد الفتحة كان [الإلحاق][٣] باطلا، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) في نسخة من المتن: نحو: « جلب زيد إذا لبس الجلباب ». وهذا يدل على اللزوم لا التعدية والصواب: جَلْبَبَ زيد عمراً، أي: ألبسه الجلباب، قال ابن قتيبة: « وفعللت يتعدى، قالوا: صعررته فتصعرر، ودحرجته وجلبيته ». أدب الكاتب، ص٤٧٠.

(٢) من (أ) و(س)

(٣) في الأصل: « الفتحة »، وما أثبتناه من (أ) و(س) وهو الصواب.

[الباب السادس: فَعْلَى يُفَعْلِي]

الباب السادس منها، أي: من الأبواب الستة الملحقة بالرباعي المجرد **فَعْلَى يُفَعْلِي فَعْلَيَةً وفِعْلاءً**، هذا وزنٌ، **موزونه سَلْقَى يُسَلْقي سَلْقَيَةً وسِلْقاءً**، ولفظ سَلْقَى على وزن فَعْلَلَ [وهو متعد][1] ملحق بدحرج، أصله: فَعَلَ، نحو: سَلَقَ: زيدت الياء في آخره للإلحاق ثم قلبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فإن قلت: لِمَ أَعَلَّ سلقى؟

قلت: لأنه لا يَبْطُلُ الإلْحَاقُ بتغيير آخر الكلمة لكونه محل التغيير، كذا في (الشكرية).

فإن قلت: ألا يبطل الإلحاق بالقلب والتغيير؟

قلنا: إن التغيير في آخر الكلمة لا يبطل الإلحاق لكون آخر الكلمة محل التغيير بخلاف غيره، ولهذا لا يقلب واو جَهْوَرَ، وياء عَثْيَرَ، وغيرهما ألفاً، فافهم.

وسَلْقَى على وزن فَعْلَلَ، وهو متعدٍ ملحقٌ بدحرج، أصله: سلق، أي عَمِلَ [عَمَلَ][2] الجاسوس.

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) من (أ) و(س).

وكتب الياء في سلقى على صورة الياء لانقلابها منها؛ لأن القاعدة أن [الألف][1] المقلوبة من الياء تكتب على صورة الياء، أي: نفسها، والمقلوبة من الواو تكتب على صورة الألف.

قال العلامة (السروري)[2]: سلقاةً، أصله: سَلْقَيَةً، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم تكتب على صورة الياء كما في باع لخروجها بالتاء عن الآخرية، وإنما تكتب عليها في الآخر لكونه محل التغيير كما في غزا ورمى، وفيه نظر.

قوله: وسِلقاءً بكسر السين وسكون اللام أصله: سِلقاياً، قلبت الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، وذلك لأن الواو والياء إذا وقعتا كذلك تقلبان ألفاً لعدم كون الألف حاجزاً حصيناً واستدعاء ما قبلها لتنزيلها منزلة الفتحة فالتقى الألفان فحركوا الأخيرة فصار سِلقاء.

قيل: لم يبطل الإلحاق بقلب آخر الكلمة ألفاً.

---

(١) من هامش الأصل.

(٢) هو: السروري (ت٩٦٩هـ) مصطفى بن شعبان، الحنفي، الرومي (مصلح الدين) مفسر، محدث، نحوي، صرفي، فقيه، أصولي، منطقي، عارف باللغات العربية والفارسية والرومية، ولد بقصبة كليبولي، وأخذ عن طاشكبري زادة وغيره، وتوفي ودفن بقصبة باسطنبول، من آثاره: حاشية على تفسير البيضاوي، شرح المصباح للمطرزي في النحو، شرح مراح الأرواح في التصريف، حاشية على شرح التنقيح للتفتازاني في الأصول، وحاشية على شرح ابن الشحنة الحلبي للهداية في فروع الفقه الحنفي. انظر: معجم المؤلفين: ٣/ ٨٦٦.

أو نقول: الإلحاق: اتحاد المصدرين بالحركات والسكنات ولا اعتبار بحركات الأواخر فلهذا لا يضر قلب الياء ألفاً، أو لأنَّ الاعتبار اتحاد المصدرين في الفتح ما قبل الآخر وهو موجود في سلقى فلا يضر ذلك.

وإنما ذكرنا الأقوال ومعها ما جاء في خاطرنا لأنه من مزالق الأقدام.

وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة الياء في آخره ثم قلبت ألفاً لكونه محل التغيير.

وبناؤه للازم فقط يقال: سَلْقَى الرجلُ إذا نام على قفاه[1] أي على ظهره، وقيل: عَمِلَ عَمَل الجاسوس.

ويقال لهذه الستة: الملحق بالرباعي، ومعنى الإلحاق اتحاد / ٢٢ أ / المصدرين أي الملحق والملحق به في الوزن.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يحكم على أخرج بأنه ملحق بدحرج مع اتحاد إخراج ودحراج؟

قلنا: لأن العبرة بالفعللة لا للفعلال أي الاعتبار بالمصدر الأول لا الثاني، والله أعلم بالصواب.

---

(١) في بعض نسخ المتن: « وبناؤه للتعدية، نحو: سَلقَيتُ رجلًا ». وهو الصواب، أي: ألقيتُهُ على قَفاه، قال في الصفحة السابقة: « وسلقى على وزن فَعْلَلَ، وهو متعد ملحق بدحرج ». وقال الزبيدي في تاج العروس، باب (سلق): « وربما قالوا: سلقيتُهُ سِلقَاءً، بالكسر يزيدون فيها الياء: إذا ألقيته على ظهره ». ٢٥/ ٤٦٢.

[الفعل الرباعي المزيد]

لما فرغ من الأبواب الستة [الملحقة][1] بالرباعي المجرد شرع في بيان ما زاد على الرباعي المجرد، فقال: **وأبواب ثلاثة**، أي: بالاستقراء والتتبع، **منها**، أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين باباً **لما زاد على الرباعي المجرد، وهو على نوعين** بحسب الزيادة؛ لأن الزيادة عليه إما حرف واحد أو حرفان كما في مزيد الثلاثي، والله تعالى أعلم بالصواب.

[النوع الأول: المزيد على الرباعي بحرف واحد]

النوع الأول منهما، أي: من [نوعي][2] الأبواب الثلاثة المزيدة على الرباعي المجرد: **ما زيد فيه حرف واحد على الرباعي المجرد**، ويسمى هذا النوع الخماسي المزيد على الرباعي.

[بابٌ واحدٌ: تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ]

وهو باب واحد بحكم الاستقراء قدمه على النوع الثاني رعاية للترتيب الطبيعي، لكن في التصور الساذج مائتان وستة وخمسون[3]، وفي العقل مائة

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) من (أ).

(٣) في (أ): « لكن العقل يقتضي مائتين واثنين وخمسين باباً »، وفي (س): « لكن يقتضي مائتين واثنين وخمسين باباً ».

واثنان وتسعون باباً [١]، **وزنه تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلا موزونه تدحرج يتدحرج تدحرجاً**، هذا باب التفعلُلِ.

وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف كتدحرج، أصله: دحرج فصار تدحرج **بزيادة التاء في أوله**.

وبناؤه للمطاوعة وقد عرفت معناها **نحو: دحرجت الحجر**، أي: دورته **فتدحرج**، أي: فتدوَّرَ **ذلك الحجر**، والله أعلم.

[النوع الثاني: المزيد على الرباعي بحرفين]

النوع الثاني منهما أي: من هذين النوعين **وهو ما زيد فيه حرفان على الرباعي المجرد**، ويسمى هذا النوع الثاني السداسي المزيد على الرباعي لكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة حرفين على الرباعي المجرد، **وهو بابان** بحكم الاستقراء والتتبع، لكن في التصور الساذج يكون ألفاً وأربعة وعشرين [٢]، وفي مقتضى العقل سبعمائة وثمانية وستون [٣]، والله أعلم بالصواب.

---

(١) في (أ) و(س): « وفي العقل مائة وأربعة وثمانون باباً ».
(٢) في (أ) و(س): « ثمانمائة وأربعة وعشرون باباً ».
(٣) في (أ) و(س): « سبعمائة وستة عشر ».

[الباب الأول: افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ]

البـاب الأول منهـا، أي: من البابين **افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِـلُ افْعِنْلالاً**، هذا وزنٌ، **موزونه احرنجم**، أي: ازدحم، **يحرنجم احرنجاماً**.

هذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزائد فيه.

وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف كاحرنجم أصله حَرْجَمَ فصار احرنجم **بزيادة الهمزة في أوله وبزيادة النون بين العين واللام [الأولى]**[1].

وبنـاؤه للمطاوعة أيضاً، أي: كبناء بـاب التفعلل، **نحو: حَرْجَمْتُ الإبلَ**، أي: رددتهـا **فاحرنجم**، أي: ارتـد بعضها إلى بعض، والصواب تأنيث الفعل المسند إلى ضمير الإبل كما مر.

فـإن قلت: ما الفـرق بين الافعنلال مـن مزيد الثلاثـي، والافعنلال من مزيد الرباعي؟

قلت: إن اللام زائدة في الأول دون الثاني، وأيضاً لو حذفت من الموزون ثلاثة أحرف، فإن بقي المعنى الأول بعد الحذف فهو مزيد الثلاثي، وإلا فهو مزيد الرباعي كذا في (الشكرية).

---

(١) من (أ) و(س).

ويجيء احرنجم لمطاوعة حرجم ويلحق باحرنجم نحو: اقعنسس واسلنقى، والنون مزيدة لمعنى المطاوعة؛ ولذا لا يتعديان.

وقيل الفرق بين / ٢٢ ب/ بابي اقعنسس واحرنجم أنه يجب في الأول تكرير اللام من غير إدغام دون الثاني الذي هو احرنجم إذ الملحق لا بد أن يكون فيه زيادة ليست للملحق به، ومن الوجه الآخر افعنلل ثلاثي الأصول واحرنجم رباعي الأصول، والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب الثاني: افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ]

الباب الثاني منهما أي من البابين **افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افعِلَّالاً** هذا وزن **موزونه اقشعرَّ يقشعرُّ اقشِعْرَاراً** هذا باب الافْعِلَّال.

وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف كاقشعر أصله قشعر فصار اقشعر **بزيادة الهمزة في أوله** وبزيادة **حرف آخر من جنس لام فعله الثانية في آخره** اتفاقاً.

وبناؤه لمبالغة اللازم لأنه أي الشأن **يقال** في لغتهم **قَشعَرَ جلدُ الرجلِ** من الرباعي المجرد **إذا انتشر شَعْرُ جلده في الجملة ويقال: اقشَعَرَّ جلدُ الرجلِ** من باب الافْعِلَّالِ **إذا انتشر شعر جلده مبالغة** أي زيادة مبالغة، والله أعلم بالصواب.

[ملحقاتُ تَدَحْرَجَ]

لما فرغ من بيان ما زاد على الرباعي المجرد شرع في بيان ملحقات تدحرج، فقال: **وأبواب خمسة منها**، أي من خمسة وثلاثين باباً **لملحق تدحرج**، أي: زاد فيه حرفان على الثلاثي المجرد، وهو لملحق تدحرج، أي: للالحاق بتدحرج، وهو خمسة أبواب بحكم الاستقراء والتتبع، وأما في التصور الساذج فيكون مائتين وستة وخمسين باباً، وفي العقل مائة واثنين وتسعين باباً [١]، والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب الأول: تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ]

الباب الأول منها أي من الأبواب الخمسة الملحقة بتدحرج **تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً**، هذا وزنٌ، **موزونه تجلبب يتجلبب تجلبباً**، هذا باب التفعلل قدمه لكون إحدى الزائدتين فيه من جنس الأصول.

وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف كتجلبب، أصله: جلب فصار تجلبب **بزيادة التاء في أوله وبزيادة حرف آخر من جنس لام فعله في آخره**.

هذا الباب ملحق بباب تدحرج، نحو: تجلبب، أي: لبس الجلباب وتجورب، أي: لبس الجورب، وتمسكن وتفيهق، أي: [أكثر][٢] في كلامه،

---

(١) في (أ): « مائة وأربعة وثمانون باباً » وفي (س): « مأئة وأربعة وستون باباً ».

(٢) في الأصل: « كسر » والمثبت من (أ) و(س) وهو الصواب، وتَمسكَنَ: أظهَر الذُّل والمَسكَنَة، انظر: معجم القواعد العربية: ٢١/ ٢٣.

والإلحاق في هذه الأفعال وأخواتها إنما هو بواسطة تكرير الباء والتاء[١] والياء والميم، قاله في حاشية التفتازاني رحمه الله، وهو مطاوع جلبب[٢].

وبناؤه للتعدية فقط[٣]، **يقال: تجلبب**[٤] **الرجل، أي: لبس الجلباب** وهو المِلْحَفَةُ والرِّداء، والله أعلم بالصواب.

[الباب الثاني: تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ]

الباب الثاني منها أي من الأبواب الخمسة الملحقة بتدحرج **تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعلاً**، هذا وزنٌ، **موزونه تَجَورَبَ يتجورَبُ تجورُباً**، هذا باب التفوعل قدمه على باب التفيعل لقوة الواو.

وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف كتجورب، أصله: جرب فصار تجورب **بزيادة التاء في أوله، وبزيادة الواو بين الفاء والعين**، ومعنى تجورب لبس الجورب.

---

(١) « والتاء » ليس في (أ) و(س).

(٢) في الأصل: « جلب » والمثبت من (أ) وهو الصواب.

(٣) هكذا في الأصل، ولعل الصواب كما ورد في المتن المطبوع وهو: (**وَبِنَاؤُهُ لِلاَّزِم؛ نحو: تَجَلْبَبَ زيدٌ إذا لَبِسَ الجِلْبَابَ**) وهو أضبط؛ لأن بناؤه لمطاوعة (فَعْلَلَ) جَلْبَبْتُه أي أَلْبَسْتُهُ الْجِلْبَابَ فَتَجَلْبَبَ، والمطاوعة لا يكون إلا لازماً، والتعدِّي قد يُنظر إلى المعنى وقد يُنظر إلى اللفظ، فقد يكون الفعل متعدِّياً في المعنى ولكنه لازم في اللفظ، و(تَجَلْبَبَ) أي: لَبِسَ الْجِلْبَابَ فمن جهة المعنى متعدٍّ إلى واحد، وأما من جهة اللفظ والإعراب والعمل فهو لازم يعني ليس بحاجة إلى ذكر المفعول به وهو الجلباب الموجود في معنى تجلبب.

(٤) في الأصل: « جلب » والمثبت من (س) و(م) وهو الصواب.

وبناؤه للتعدية فقط[١] / ٢٣ أ / **يقال: تجورب الرجلُ، إذا لَبِسَ الجَوْرَبَ،** والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب الثالث: تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ]

الباب الثالث منها أي من الأبواب الخمسة الملحقة بتدحرج **تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تفيعلاً**، هذا وزنٌ، **موزونه تشيطن يتشيطن تشيطناً**، هذا باب التَّفيعَلُ قدمه لتقدم الزائد.

وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف كتشيطن، أصله: شطن فصار تشيطن **بزيادة التاء في أوله وبزيادة الياء بين الفاء والعين** معناه: فعل فعلاً مكروهاً، فهو مطاوِع وليس له مطاوَع؛ لأنه واقع في كلامهم، وقال (عبد القاهر): معنى المطاوعة أنه قَبِلَ الفعل ولم يمتنع.

وبناؤه للتعدية فقط[٢] **يقال: تشيطن، أي: فعل فعلًا مكروهاً**، والله أعلم بالصواب.

---

(١) هكذا في الأصل، ولعل الصواب كما ورد في المتن المطبوع وهو: (**وَبِنَاؤُهُ لِلاَّزِم؛ نحو: تَجَوْرَبَ زيدٌ إذا لَبِسَ الجورب**)، مثل ما مرّ في الباب السابق.

(٢) هكذا في الأصل، ولعل الصواب كما ورد في المتن المطبوع وهو: (وَبِنَاؤُهُ لِلاَّزِم؛ نحو: تَشَيْطَنَ زيدٌ إذا فعل فعلا مكروهاً). كما مرّ في البابين السابقين.

[الباب الرابع: تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ]

الباب الرابع منها، أي من الأبواب [الخمسة][1] الملحقة بتدحرج **تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلاً**، هذا وزنٌ، **موزونُه تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكاً**، هذا باب التفعْوُل قدمه لتقدم الزائد، وإنما لم يعلَّ إعلالَ يخافُ لئلا يَبطل الإلحاق؛ لأنه إعلال في غير الآخر، ومعنى ترهوك[2] باللسان التركي يِلدردي، بكسر الياء الأولى وصالندي وتكبرلك ايلدي.

وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف كترهوك، أصله: رهك فصار ترهوك **بزيادة التاء في أوله** وبزيادة **الواو بين العين واللام** معناه: تبختر، وهو مطاوِع وليس له مطاوَع أيضاً، **وبناؤه للازم** فقط **يقال: ترهوك الرجل** أي تبختر وتفخَّر في مشيته وتكبر، والواو والياء في هذه الثلاثة للإلحاق في الوزن، والتاء في الجميع للمطاوعة، والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب الخامس: تَفَعْلَى يتفَعْلَى]

الباب الخامس منها أي من الأبواب الخمسة الملحقة بتدحرج **تَفَعْلَى يتفَعْلَى تفعْلِياً** هذا وزنٌ، **موزونه تَسَلْقَى يَتَسَلْقَى تَسَلْقِياً** بكسر القاف صيانة

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) التَّرَهْوُك: مشْيُ الذي كأنه يموج في مشيته، وقيل: تبختر في مشيته. اللسان: (رهك)، ومعجم القواعد العربية: ٢١/ ٢٣.

للياء عن قلبه واواً؛ لأن الواو أثقل من الياء فلا يبطل الإلحاق؛ لأن الإعلال لأجل الآخر لا يبطل الإلحاق، وهذا باب التَّفَعْلِي.

وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف كتسلقى، أصله: سلق فصار تسلقى **بزيادة التاء في أوله وبزيادة الياء في آخره.**

وبناؤه لا يكون إلا لازماً، نحو: تسلقى زيدٌ[1] أي نام على قفاه، والله تعالى أعلم بالصواب.

[حقيقة معنى الإلحاق]

اعلم أن حقيقة الإلحاق في هذه الملحقات المذكورة **بزيادة غير التاء.**

مثلاً: الإلحاق في تجلبب إنما هو بتكرار الباءِ، والتاءُ إنما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت في تدحرج؛ لأن الإلحاق لا يكون ولا يتحقق بالزيادة **في أول الكلمة** بحكم الاستقراء والتتبع؛ **بل** يكون بالزيادة **في وسطها،** كزيادة الواو في تجورب، والياء في تشيطن، **وآخرها،** كزيادة الباء في تجلبب، والياء في تسلقى، **على ما صرّحَ به** وبيّنَ في **(شرح المفصل)** (كالإيضاح) وغيره.

واعلم أن المراد / ٢٣ ب/ بالإلحاق جعل الشيء موازناً للشيء في عدد

(١) في نسخة المتن: « وبناؤه للازم، نحو: تسلقى زيد، أي نام على قفاه ». وفي نسخة أخرى « للمطاوعة ».

الحروف والحركات والسكنات، ولهذا لا يجوز الإدغام مطلقاً في الملحق ولا يجوز الإعلال أيضا في غير [الآخر][1] والله أعلم بالصواب.

[ملحقات احرنجم]

لما فرغ من بيان الأبواب الخمسة الملحقة بتدحرج شرع في بيان ما يلحق باحرنجم فقال: **وبابان اثنان منها** أي من خمسة وثلاثين باباً **لملحق احرنجم** هذا بالاستقراء، لكن في مقتضى العقل سبعمائة وثمانية وستون باباً، وفي التصور الساذج ألف وأربعة وعشرون باباً، والله تعالى أعلم بالصواب.

[الباب الأول: افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ]

الباب الأول منهما أي من البابين الملحقين باحرنجم **افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلالاً** هذا باب الافعنلال قدمه؛ لأن إحدى الزوائد من جنس الأصول، هذا وزنٌ، **موزونه اقعنسس يقعنسس اقعنساساً** وهو ضد الحدب، وهو خروج الصدر ودخول الظهر، وهذا البناء لازم يفيد المبالغة، وهذا الباب ملحق باحرنجم من مزيد الرباعي لصدق تعريف الإلحاق بينهما، قال (أبو عمرو): سألت (الأصمعيَّ)[2] عنه فقال: هكذا، فقَدَّمَ بطنه وأخَّرَ ظهره،

(١) في الأصل: « الإدغام » والمثبت من (أ) و(س).

(٢) **الأصمعي** (١٢٢ - ٢١٦ هـ) عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، نسبته إلى جده أصمع، ومولده ووفاته في البصرة، كان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها =

فـإن قلت: مـا الفرق بين الافعنلال مـن مزيد الثلاثي والافعنـلال من مزيد الرباعـي؟ قلـت: إن اللام زائـدة في الأول دون الثاني، وأيضـاً لو حذف من الوزن ثلاثة أحرف فإن بقي المعنى الأول بعد الحذف فهو من مزيد الثلاثي، وإلا فهو من مزيد الرباعي.

وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف كاقعنسس، أصله: قعس فصار اقعنسـس **بزيادة الهمزة في أوله** وبزيادة **النون بين العين واللام** وبزيادة **حرف آخر من جنس لام فعله في آخره** اتفاقاً، معناه: تأخر ورجع إلى خلف.

وبناؤه لمبالغة اللازم نحو قعس الرجل إذا خرج صدره، **ويقال: اقعنسس الرجـل إذا خرج صدره مبالغة**، وهذا ملحـق باحرنجم، أصله: قعس فألحق باحرنجم، فقيل: اقعنسس والإلحاق فيه بالسينِ، والنونُ مزيدةٌ لمعنى المطاوعة ولذا لا يتعديان، ولا يجوز الإدغام في الملحق من اقعنسس وغيره؛ لأنه يجب أن يكـون مثـل الملحق به لفظـاً لا من جهة المعنى، والحاصـل أنه يجب توافق اللفظين، والله أعلم بالصواب.

= ويتلقـى أخبارها، ويُتحِـفُ بها الخلفاء، فيُكافـأ عليها بالعطايا الوافـرة، أخباره كثيرة جدا، وكان الرشـيد يسميه: « شيطان الشعر »، قال الأخفش: ما رأينا أحداً أعلم بالشعر مـن الأصمعـي، وقـال أبو الطيـب اللغـوي: كان أتقن القـوم للغة، وأعلمهم بالشـعر، وأحضرهم حفظاً، وكان الأصمعي يقول: أحفظ عشرة آلاف أرجوزة، وتصانيفه كثيرة، منهـا: الإبـل، و خلق الإنسـان، والمترادف، والفـرق، أي الفرق بين أسـماء الأعضاء من الإنسـان والحيوان، والخليل، والشـاء، والدارات، وشرح ديـوان ذي الرمة، وغيرها من الكتب. انظر: الأعلام: ٤/ ١٦٢.

[الباب الثاني: افْعَنْلَى يَفْعَنِلِي]

الباب الثاني منهما أي من البابين الملحقين باحرنجم **افْعَنْلَى يَفْعَنِلِي افْعِنْلاءً**، هذا وزنٌ، **موزونه اسلنقى يسلنقي اسلنقاءً**، أصله: سلق، والهمزة والنون والياء زائدة، وأصل اسلنقاءً: اسلنقياً، أُعلَّ إعلال افعنلاءً، أصله: افعنلایاً، وقعت الياء بعد ألفٍ زائدة فقُلبت الياء همزة، ولم يبطل الإلحاق باحرنجم نظراً إلى [أصل][1] صدق تعريفه بينهما، وهذا الباب لازم سوى كلمتين وهما: اسرنداه واغرنداه[2]، وهذا باب الافعنلال، وهذان البابان ملحقان باحرنجم، والإلحاق في اسلنقى بالياء / ٢٤ أ / التي انقلبت ألفاً، والنون مزيدة لمعنى المطاوعة ولذا [لا يتعديان][3]، قلبت الياء في مصدره همزةً لوقوعها بعد ألف زائدة، والقلب في الأخير[4] لا يضر، فإنه ليس من بناء الكلمة، فكأنه مستثنى من القاعدة، والفرق بين بابي اقعنسس واحرنجم وباب افعنلل اثنان، الأول: ثلاثي الأصول، والثاني: رباعي الأصول، يجب

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) السَرَنْدى: الشديد والجريء على أَمره، لا يخَاف من شيء، وقد اسَرْنْداه واغرنداه: إِذا جهل عليه، وركبه واعتلاه، قال الراجز:

قد جعلَ النُّعاسُ يَسْرَنْديني أدفَعُه عنّي ويَغْرَنْديني

ومن جعل سَرَنْدى فَعَنْلاً صرفه، ومن جعله فعنلى لم يصرفه، وقلما خلا عن هذا الرجز كتاب من علم الصرف، ومع ذلك لم يعرف قائله، انظر: شرح الشافية: ٤/ ٤٨، واللسان، مادة: (سرند).

(٣) في الأصل: « لا يتعدى » والمثبت من (أ) و(س).

(٤) في (أ) و(س): « الآخر ».

في الأول تكرير اللام من غير إدغام دون الثاني الذي (هو) احرنجم، إذ الملحق لا بد أن يكون فيه زيادة ليست في الملحق به.

وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف كاسلنقى، أصله: سلق فصار اسلنقى **بزيادة الهمزة في أوله** وبزيادة **النون بين العين واللام** وبزيادة **الياء في آخره**.

وبناؤه للازم نحو: اسلنقى زيدٌ أي: نام على ظهره وقفاه، والله تعالى أعلم بالصواب.

[أقسام الفعل الثمانية]

لما فرغ المصنف - رحمة الله تعالى عليه - عن بيان الأبواب الخمسة والثلاثين باباً شرع في بيان الأقسام الثمانية فقال: **ثم اعلم أن الفعل المنحصر في هذه الأبواب** الخمسة والثلاثين التي ذكرت ثمانية أقسام؛ لأنه:

إما ثلاثي مجرد سالم، نحو: كرم[1]؛ لأنه على ثلاثة أحرف أصول، سالمة عن حروف العلة والهمزة والتضعيف[2].

وإما ثلاثي مجرد غير سالم، نحو: وعد؛ لأنه على ثلاثة أحرف أصول، معتل فاؤه[3].

---

(١) في (أ) و(س): « نصر ».

(٢) من قوله: « لأنه... والتضعيف » ليس في (أ) و(س).

(٣) « معتل فاؤه » ليست في (أ) و(س).

وإما رباعي مجرد سالم، نحو: دحرج؛ لأنه على أربعة أحرف أصول، سالمة عنها[١].

وإما رباعي مجرد غير سالم، نحو: وسوس؛ لأنه على أربعة أحرف أصول، معتلة ومضاعفة[٢].

وإما ثلاثي مزيد فيه سالم، نحو: أكرم؛ لكونه مزيداً على كرم، وهو ثلاثي سالم، ولا عبرة بالزائد.

وإما ثلاثي مزيد فيه غير سالم، نحو: أوعد؛ لكونه مزيداً على وعد، وهو ثلاثي معتل فاؤه.

وإما رباعي مزيد فيه سالم، نحو: تدحرج؛ لزيادته على دحرج، وهو رباعي سالم.

وإما رباعي مزيد فيه [غير][٣] سالم، نحو: توسوس لزيادته على وسوس، وهو رباعي معتل ومضاعف.

ويقال، أي: ويسمى **لهذه الأقسام المذكورة: الأقسام الثمانية**.

---

(١) « لأنه على أربعة أحرف أصول سالمة عنها » ليس في (أ) و(س).

(٢) « معتلة ومضاعفة » ليس في (أ) و(س).

(٣) من (أ) و(س).

[أقسام الفعل السبعة باعتبار قوة أحرفه وضعفها]

[الأول: صحيح]

لما فرغ عن بيان الأقسام الثمانية شرع في بيان الأقسام السبعة باعتبار الصحة والعلة فقال: **ثم اعلم أن كل فعل** من أفراد الفعل **إما صحيح**، هذا شروع في بيان انحصار الفعل في سبعة أنواع؛ لأن حرف العلة في الكلمة المعتلة إما أن يكون متعدداً أو لا يكون متعدداً، فإن لم يكن حرف العلة متعدداً، فإما أن يكون في فاء فعله أو عينه أو لامه، فهذه ثلاثة أنواع، وإن كان حرف العلة متعدداً، فإما أن يكون اثنين أو أكثر فالثاني الذي هو أكثر من اثنين، فقسم واحد، والأول الذي هو اثنان إما أن يفترقا أو يقترنا، فإن افترقا فهو قسم آخر، وإن اقترنا فإما أن يكونا في فاء فعله وعينه، أو عينه ولامه، فهذان قسمان آخران مضمومان إلى الخمسة المتقدمة، فالمجموع سبعة أنواع.

[حروف العلة]

وحروف / ٢٤ ب/ العلة: الواو والألف والياء: يجمعها قولك: « واي » ونِعمَ ما قال القائل باللسان التركي:

مضارع حرفلر يدراتَيْنَ حروف علة صور رسك واي

وحقيقة العلة: التغير، وهو بقلب بعضها بعضاً، فلهذا سمي علة؛ لأنها غيّرت عن حالها التي كانت عليها، والهمزة والتضعيف ليسا حرفي علة: بل

ملحقـان بحرف علة **وهو الـذي ليس في مقابلة فائه وعينـه ولامه حرف من حروف العلة.**

وهـي، أي: حروف العلة ثلاثة: **الواو والياء والألف** وإنما سـميت بها لما فيهـا من أحـوال العليل؛ من نقصان وزيادة، وتسـمى هـذه الحروف الثلاثة حـروف المد واللـين؛ لأنها إذا وافقتها حركة ما قبلهـا[1]، أي: إذا كان ما قبل الألف مفتوحاً تكون [الألف][2] مَدَّةً، وإن كان مكسـوراً تكون الألف ياء، وإن كان مضموماً تكون الألف واواً، ويقال في هاتين الصورتين الأخيرتين: حـرف علة ولين، وإن كان مـا قبل الواو مضموماً يقال: حرف مد، وإن كان مفتوحاً أو مكسـوراً يقال: حرف علة، وإن كان ما قبل الياء مكسـوراً يقال: حرف مد، وإن كان مفتوحاً أو مضموماً يقال: حرف علة.

والهمزة والتضعيف، نحو: نصر، وهو صحيح؛ لأنه ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرفُ علة وهمزةٌ وتضعيفٌ.

[الثاني: مثال]

والثاني من الأقسام السبعة **إما مثال** وهو المسمى بالمعتل الفاء، وإنما سمي مثـالاً لمماثلته الصحيـحَ في احتمال الحركات، نحو: وَعَدَ وعَـدا وعَدُوا، إلخ،

(١) « حركة ما قبلها » ليس في (أ) و(س).
(٢) من هامش الأصل.

كضَرَبَ ضَرَبا ضَرَبُوا **وهو الذي يكون في مقابلة فائه حرف من حروف العلة نحو: وعد ويسر**، قَدَّمَ الواويَّ على اليائيِّ لكثرته، أو لتقدم الواو على الياء.

والمثال يجيء من خمسة أبواب من باب ضرب وفتح وعلم وحسن وحسب، نحو: وَعَد يَعِد، ووَهَبَ يَهَب، ووَجِل يَوْجَل، ووَجُه يَوْجُه، ووَمِق يَمِقُ، ولا يجيء المثال من باب: نصر، بالاستقراء إلا وَجَدَ يَوْجُدُ، وهو لغة بني عامر، وفي لغةٍ غيرها من باب: ضرب، وحذفت الواو في يَجُدُ، بضم الجيم في لغتهم، لِثِقَلِ الواو مع ضم ما بعدها، وقيل: هذه اللغة ضعيفة لا اعتبار بها لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء، فأُتبعَ لِيَعِدُ في حذف الواو.

والثالث من الأقسام السبعة، إما معتل الفاء ومهموز العين فلم يذكره المصنف لقلة مثاله، ونحن نذكره؛ للتسهيل على الطالب، نحو: وَأَدَ من الباب الأول، ومن باب علم، نحو: يَئِسَ، وإما معتل الفاء ومهموز اللام ولم يذكر المصنف هذا أيضاً، وهو يجيء من ثلاثة أبواب من باب: ضرب وفتح وحسن، وَطَأَ يَطَأُ من باب ضرب، [أعله في الأصل][1] والأول أصح، وَجِئَ يَوْجَأُ من باب علم، وحَسُنَ يحسُنُ نحو: وَضُؤَ يَوضُؤُ.

[الثالث: أجوف]

وإما / ٢٥ أ / **أجوف** وهو المسمى بالمعتل العين، وإنما سمي أجوف

(١) بياض في الأصل وما بين المعقوفتين من (أ).

لخلـوه عن الحـرف الصحيح، وذو الثلاثة لكـون ماضيه على ثلاثة أحرف في المتكلـم، نحو: قلت وبعت، قدمه على الناقص لكون حرف العلة في وسـطه وما يجيء بعده في آخره، والوسـط مقدم على الآخر، فلهذا قدمه، **وهو الذي يكون في مقابلة عينه حرف من حروف العلة، نحو: قال وكال**، أصلهما، قَوَلَ: وكَيَـلَ، قُلبت الواو والياء أَلِفاً لتحركهـما وانفتاح ما قبلهما، وشرط قلبهما أن تكونـا متحركتين؛ لأنهما لو سُـكِّنتا لا تقلبان لحصول الخفة بالسـكون نحو: قَـوْلٍ وكَيْلٍ مصـدراً، بخلاف ما إذا انكسر ما قبلهما أو انضم فإنهما تقلبان إلا إذا لم يعلّ فعله، نحو: قاوَم قِواماً، فإنه لا يعل للمشاركة[1].

والأجوف يجيء من ثلاثة أبواب بالاستقراء، من باب: نصر، نحو: قال، ومـن بـاب: ضرب، نحو: باع، ومن باب: علم، نحـو: خاف، وأما من باب حسن: فلم يجئ منه إلا طال يطول، ولذا لم يعتبر.

[الرابع: ناقص]

والرابع من الأقسـام السـبعة **إما ناقص**، سـمي ناقصاً لنقصانه في الآخر عـن بعض الحـركات كما في حالة الرفع، نحو: غزا يغزو ورمى يرمي، أو عن الحـرف كـما في حالة الجزم، نحو: لم يغزُ ولم يرمِ، ويسـمى أيضـاً: معتل اللام

(١) في (أ) و(س): « للمشاكلة ».

لاعتلال لامه، وذو الأربعة لكون ماضيه على أربعة أحرف في الحكاية، أي: المتكلم، نحو: غزوت ورميت **وهو الذي يكون في مقابلة لامه حرف من حروف العلة، نحو: غزا ورمى**، أصلهما: غَزَوَ ورَمَيَ، قلبت الواو والياء فيهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

والناقص يجيء من ستة أبواب إلا من باب حسب، فبقي خمسة أبواب بالاستقراء[1].

[الخامس: لفيف]

والخامس من الأقسام السبعة **إما لفيف** سمي به لالتفاف حرفي العلة، أي: اجتماعهما، ولذا أخره عما فيه حرف العلة وهو واحد، واللفيف اثنان، والواحد قبل الاثنين، **وهو الذي يكون فيه حرفان من حروف العلة**، ولم يبين ما فيه أكثر منهما للثقل به وثقل الفعل بخلاف الاسم، كواو وياء أصله وَوَوٌ ويَيَيٌ قلبت الواو الثانية ألفاً في الأول فصار: واواً، وقلبت الياء الثانية ألفاً في الثاني فصار: ياياً، ثم قلبت الياء الأخيرة همزة فصار: ياءً، وإنما قلبت

(١) ورد في حاشية النسخة « د » ما يبين هذه الأبواب الخمسة وهو: « وهذا النوع يجيء من خمسة أبواب: الأول فتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو: دَعَا يَدعُو، والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو: رمى يرمي، والثالث بفتحهما فيهما نحو: رعى يرعى، والرابع بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر، نحو: بقي يبقى، والخامس بضمهما فيهما نحو: (سَرُوَ يسْرُوُ) ».

اليـاء همزة لكون الألف التي قبلها شـبيهة بالألف الزائـدة في الصورة وإن لم تشابهها في الحقيقة.

وهـو أي: اللفيـف باعتبار اختلاف وقوع حرف العلة فيه **على قسـمين**؛ لأنـه إمـا أن يقـع الحرفـان في مقابلة العـين والـلام، ولم يجئ في مقابلـة الفاء والعـين لمـا فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين بخلاف الاسـم لخفتـه، نحو: يَين ويـوم وويل وإذن لم يجئ مما هو أثقل، أعني ما يكون / ٢٥ ب/ الفاء والعين واوين اسم وفعل.

[القسم الأول: اللفيف المقرون]

القسـم **الأول** من القسـمين يقال له: **اللفيف المقرون** لاقتران حرفي العلة فيـه، وهو يجيء من سـتة أبواب إلا باب حسـب **وهـو**، أي: اللفيف المقرون هـو **الذي يكـون في مقابلة عينه ولامه حرفان من هـذه الحروف**، أي حروف العلة، **نحو: طَوَى وقَوِيَ** أصله: قَوِوَ قلبت الواو الأخيرة ياء لكسرة ما قبلها ولم تقلـب الواو الأولى ألفـاً لتحركها وانفتاح ما قبلهـا لئلا يلزم الإعلالان، وهـو مخل بالكلمـة، واختص الأخـير بالقلب؛ لأن الإعـلال في الآخر أولى لكونه محل التغيير، وإنما لم يدغم لاجتماع المثلين لتقدم الإعلال على الإدغام، ولأن الإعـلال قـد ينظـر إلى حرف واحـد بخلاف الإدغـام، فإنـه ينظر فيه إلى حرفين البتة.

وطَـوَى أصلـه طَـوَيَ قلبـت اليـاء ألفـاً لتحركها وانفتـاح مـا قبلها ولم تقلـب الأولى لمـا عرفـت، والقسـمة العقليـة تقتـضي أن يكـون هـذا النـوع أربعة أقسام(١):

الأول: أن يكون العين واللام واوين.

والثاني: أن يكون العين واللام ياءين.

والثالث: أن يكون العين واواً واللام ياء.

والرابع: أن يكون العين ياء واللام واواً.

ولم يعتـبروا الألـف لأنها لا تكون أصـلاً، وإن اعتبروا الألف فالقسـمة تقتضي أن تكون تسعة، الأربعة المتقدمة.

والخامس: أن يكون العين واللام ألفين.

والسادس: أن يكون العين واواً واللام ألفاً.

والسابع: أن يكون العين ياء واللام ألفاً.

والثامن: أن يكون العين ألفاً واللام واواً.

---

(١) ورد في حاشية النسخة « د » ما نصه: « وهذا النوع لا يجيء إلا من بابين أحدهما بكسر العين في المـاضي وفتحهـا في الغابر، نحو: قوي يقوى وحيـي يحيى وروي يروى وهوي يهوى، والثـاني بفتحهـا في الماضي وكسرها في الغابر، نحو: طوى يطوي وشـوى يشـوي وزوى يزوي في طوى لغة أخرى وهي كون عين فعله مفتوحا في الماضي ومكسورا في الغابر ».

والتاسع: أن يكون العين ألفاً واللام ياء.

لكن لم يجئ من هذا النوع ما يكون عينه ياءً ولامه واواً فبقي ثلاثة أقسام أُورِدَ عليه الحَيَوَان، وأُجيب عنه بأن أصله: حَيَيَان، وحملهم على ذلك حمل عدم النظير في كلامهم بالاستقراء (حايان) لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها لكن أبقوه متحركاً ليكون مطابقاً لمدلوله كالجولان والخفقان، وفي الموتان حملوا النقيضَ على النقيض ولذلك لم يدغموا الحيوان، لكن كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الثانية واواً ولم يقلبوا الأولى فإن التغيير بالآخر أولى، ولا يستقيم الاستدلال بيحيى؛ لأن اللام ياء في الحيوان، فإنه لو كان واواً أيضاً لانقلب ياءً لانكسار ما قبلها فلم يصحَّ الاستدلال، فلو صح الاستدلال لصلح الاستدلال برضى على أن اللام ياء وهو فاسد.

[القسم الثاني: اللفيف المفروق]

والقسم **الثاني** من قسمي اللفيف: **اللفيف المفروق** وهو يجيء من ستة أبواب إلا من باب نصر بالاستقراء وفي (المطلوب)[1]: ويجيء اللفيف المفروق من ثلاثة أبواب فقط من باب ضرب، نحو: وقى يقي، ومن باب علم، نحو: وَجِئَ يَوْجَأُ، ومن باب حسب، / ٢٦ أ / نحو: وَلِيَ يَلِي[2] والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) حاشية المقصود.

(٢) في (أ): « يَوْلُي ».

فائدة: المعتل الفاء والعين، وهو ما يكون فاؤه وعينه حرفي علة، والقسمة العقلية تقتضي أن يكون أربعة أقسام:

الأول: أن تكون الفاء والعين واوين.

والثاني: أن تكونا يائين.

والثالث: أن تكون الفاء واواً والعين ياء.

والرابع: أن تكون الفاء ياء والعين واواً.

وإن اعتبر الألف في القسمة اقتضت أن تكون تسعة أقسام: الأربعة المذكورة.

والخامس: أن تكون الفاء والعين ألفين.

والسادس: أن تكون الفاء ألفاً والعين واواً.

والسابع: أن تكون الفاء واواً والعين ألفاً.

والثامن: أن تكون [الفاء ألفاً والعين ياءً][1].

والتاسع: أن تكون الفاء ياء والعين ألفاً.

ولم يجئ في كلام العرب من هذا النوع، ولم يجئ أيضا ما يكون الفاء والعين منه واوين؛ لكونه في غاية الثقل، فبقي ثلاثة أقسام أشار بعض

(١) في الأصل: « الفاء والعين ألفين » وهو تكرار للخامس، وما بين المعقوفتين من (أ).

المصنفين إلى أمثلته بقوله: كيين في اسم مكان، ويوم، وويْل وهو واد في جهنم نعوذ بالله تعالى، وويل أيضاً كلمة العذاب، وإنما بيَّن الأول بأنه اسم مكان دون الثاني لعدم شهرته، ولا يبنى من هذا النوع فعلٌ؛ لأن الفعل أثقل من الاسم؛ لأنه يدل على الحدث والزمان، ودلالة الاسم على الحدث فقط، وأما قول الشاعر:

فما وال ولا واح ولا واس أبو هند[1]

فهذا النوع أثقل الأنواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين؛ ولهذا لم يجئ مما هو أثقل؛ أعني ما يكون فاؤه وعينه واوين في اسم ولا فعل؛ ولأنه لو بنى من باب يوم على فعل بالفتح أو على فعل بالضم يجيء مضارعه على يفعل بالضم فيجتمع ياءان: ياء المضارعة وفاء الفعل؛ ويضم الياء الثانية أو تنقل حركة العين التي هي واو إليها؛ فإن المعتل العين لا بد فيه من نقل حركة [العين][2] كيقول، أو يفعِل بالكسر فيجتمع ثلاث ياءات: ياء المضارعة وفاء الفعل وعينه إذا [إذ تنقل][3] حركة العين التي هي واو إلى الياء الثانية وهو ثقيل لما فيه من سبع كسرات، ست مقدرة وواحدة ظاهرة، أو عشر، ورفض

(١) في الأصل: « واخ » بالخاء المعجمة، والتصحيح من المزهر. وقال السيوطي عن هذا البيت أنه: مصنوع. انظر: المزهر: ٢/ ٤٨، والتاج: (باب اللام فصل الواو).

(٢) من (أ) و(س).

(٣) في الأصل: « نقل » وفي (س): « إذ تنتقل »، والمثبت من (أ).

فَعِـلَ بالكسر حملا عليها، وأمـا [ويح][1] وويل فلثقل اجتـماع حروف العلة في المضـارع الغائـب المعتـل الفـاء والعين والـلام، والقسـمة العقلية تقتضي أن تكـون تسـعة أقسـام؛ قاله بعـض الفضلاء، لكـن هذا الكلام لا يسـتقيم [أوجبه][2] نظره إلى مجرد ضرب الفاء والعين واللام في حروف العلة، والحق أنها انحصرت في ثمانية:

الأول: أن يكون الفاء والعين واللام واواً.

والثاني: أن يكون الفاء والعين واللام ياء.

[والثالث: أن يكون الفاء والعين واواً واللام ياء.

والرابع: أن يكون الفاء واواً والعين واللام ياء][3].

والخامس: أن يكون الفاء واللام واواً والعين ياء.

والسادس: أن يكون الفاء واللام ياء والعين واواً.

والسابع: أن يكون الفاء والعين ياء [واللام واواً][4].

والثامن: أن يكون الفاء ياء والعين / ٢٦ ب/ واللام واواً.

---

(١) في الأصل: « واخ » وما أثبته من (أ) و(س).
(٢) في الأصل بياض والمثبت من (أ) و(س).
(٣) من (أ) و(س).
(٤) في الأصل: « واواً »، وما بين المعقوفتين من (أ)، وهو الصواب.

هكذا: وَوَوٌ، يَ يَ يٌ، وَوَيٌ، وَيَ يٌ، وَيَ وٌ، يَ وَيٌ، يَ يَ وٌ، يَ وَوٌ.

وهـذا إن لم يعتبر الألف، وإن اعتبر انتهى الأقسـام إلى سـبعة وعشرين، الثمانية المذكورة،

والتاسع: أن يكون الفاء والعين [واللام ألفاً][١].

العاشر: أن يكون الفاء [ألفاً][٢] والعين واللام واواً.

والحادي عشر: أن يكون الفاء [ألفاً][٣] والعين واللام ياءً.

والثاني عشر: أن يكون الفاء والعين [ألفاً][٤] واللام واواً.

والثالث عشر: أن يكون الفاء والعين [ألفاً][٥] واللام ياءً.

والرابع عشر: أن يكون الفاء والعين واواً واللام ألفاً.

والخامس عشر: أن يكون الفاء والعين ياءً واللام ألفاً.

والسادس عشر: أن يكون الفاء [واواً][٦] والعين واللام ألفاً.

والسابع عشر: أن يكون الفاء ياءً والعين واللام ألفاً.

---

(١) من (أ) و(س).
(٢) من (أ).
(٣) من (أ).
(٤) من (أ).
(٥) من (أ).
(٦) من (أ).

والثامن عشر: أن يكون الفاء [واللام ألفاً والعين واواً][1].

والتاسع عشر: أن يكون الفاء واللام ألفاً والعين ياءً.

والعشرون: أن يكون الفاء واللام واواً والعين ألفاً.

والحادي والعشرون: أن يكون الفاء واللام ياءً والعين ألفاً.

والثاني والعشرون: أن يكون الفاء ألفاً والعين واواً واللام ياءً.

والثالث والعشرون: أن يكون الفاء ألفاً والعين ياء واللام واواً.

والرابع والعشرون: أن يكون الفاء واواً والعين ألفاً واللام ياءً.

والخامس والعشرون: أن يكون الفاء واواً والعين ياءً واللام ألفاً.

والسادس والعشرون: أن يكون الفاء ياءً والعين ألفاً واللام واواً.

والسابع والعشرون: أن يكون الفاء ياءً والعين واواً واللام ألفاً.

هكـذا: ا ا ا، ا و و، ا ي ي، [ا ا و][2]، ا ا ي، و و ا، ي ي ا، و ا ا، ي ا ا، [ا و ا، ا ي ا][3]، و ا و، ي ا ي، ا و ي، ا ي و، [و ا ي، و ي ا][4]، ي ا و،

(١) في الأصل: « والعين ألفاً واللام واواً »، وما أثبتناه من (أ) وهو الصواب.
(٢) من (أ).
(٣) من (أ).
(٤) من (أ).

[ي و ا][١]، ولم يجئ في الكلام من هذا النوع إلا مثالان فقط، وذلك وَاوٌ وياءٌ لاسمي الحرفين، أي: الحرفين المسميين وَوَيٌ فإن الهمزة والباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء والدال والذال إلى آخر حروف التهجي أسماء بدليل دخول التنوين عليها، وإتيانها مفعولة، نحو: كتبت جيماً و دالاً، ومضافة ومبتدأً بها نحو: جيمي أحسن من جيمك، فإذا ثبت أن حروف التهجي أسماء فإذن مسمياتها: **ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن و هـ لا ي**، أما الرجل والفرس فإن مسماهما الذات المشخصة.

قال الخليل لأصحابه مستخبراً ما عندهم: [كيف][٢] تنطقون بالجيم من جعفر؟ فقالوا في الجواب: جيم، فقال لهم[٣]: إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسئول عنه الذي هو المسمى، والجواب: جَ[٤]، لأنه المسمى.

وتركب الياء من ثلاث ياءات بالاتفاق من الصرفيين والنحويين لكن في (التسهيل)[٥] ما نصه: والأظهر كون الواو والياء تصير: ييي، وفي الجيلي[٦]: وذهب بعضهم إلى أن / ٢٧ أ / الألف منقلبة عن واو، وأصل

(١) من (أ).
(٢) من (أ) و(س).
(٣) في الأصل: « قال الخليل لأصحابه ».
(٤) انظر الشافية: ص ١٣٨، وفيها: « والجواب: جه » بالهاء.
(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك: صاحب الألفية، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت٦٧٢هـ).
(٦) في (س): « قال الخليل ».

يـاء ييي[١]، والدليل عـلى تركُّب الياء من ثلاث ياءات؛ قولهم فيما حكاه (ابن الحاجـب) [وغـيره][٢]): [يَيَيْـتُ][٣] الياء أي كتبتها، ويجعلـون لام فعله أي الياء همزة تخفيفاً.

وقال الأخفش: ألف لفظة واو منقلبة عن الواو، وقيل: منقلبة عن الياء، والأول أقرب إلى الصواب؛ لأن الواوي أكثر من اليائي فالحمل عليه أولى لما قالوا في تصغير واو أُوَيَّة تقلب فاؤه همزة لكونها أول واوين مصدرين؛ إذ لو كانت عينه ياء لقيل في التصغير: وُيَيَّةٌ، وقيل: الثاني أقرب، ولقائل أن يقول: لِـمَ قُلِبَـت العين منهما [ألفاً][٤] دون اللام مع أنه أحـق بالتغيير؟ قلنا: قُلِبَت العين منهما ألفاً دون اللام كراهة اجتماع حرفي علة متحركين في الأوَّل.

والقسم الثاني[٥] من قسمي اللفيف: **اللفيف المفروق**، وهو يجيء من ستة أبواب إلا من باب نصر بالاستقراء وفي (المطلوب) يجيء اللفيف المفروق من ثلاثـة أبواب فقط من باب ضرب، نحـو: وقى، ومن باب علم، نحو: وَجِئَ يَوجَأ، ومن باب حسـب، نحـو: ولي يلي، وإنما سـمي مفروقاً لاجتماع حرفي

(١) في (أ) و(س): « يَوَيَ ».
(٢) من (أ) و(س).
(٣) في الأصل: « ييت » وما أثبتناه من (أ) و(س).
(٤) من (أ).
(٥) كرر المؤلف هذا القسم ولكن بشكل مختصر عما كتبه سلفاً.

العلة مع الفارق بينهما بحرف صحيح، والقسمة العقلية تقتضي أن تكون أربعة أقسام:

الأول: أن يكون الفاء واللام واوين.

والثاني: أن يكونا ياءين.

والثالث: أن يكون الفاء واواً واللام ياءً.

والرابع: أن يكون الفاء ياء واللام واواً.

ولم يعتبر الألف، فالقسمة [العقلية][1] تقتضي أن يكون تسعةً، الأربعة المتقدمة.

والخامس: أن يكون الفاء واللام ألفاً.

[والسادس: أن يكون الفاء ألفاً واللام واواً][2].

والسابع: أن يكون الفاء ياءً واللام ألفاً.

والثامن: أن يكون الفاء [ألفاً][3] واللام واواً.

والتاسع: أن يكون الفاء ألفاً واللام ياءً.

---

(١) من (أ).
(٢) من (أ).
(٣) من (أ).

وليس في كلام العرب من هذا النوع ما فاؤه ولامه ياء إلا قولهم: يديت بمعنى أنعمت، يقال في اللغة: يَدَيَ يَيْدِيُ، **وهو الذي يكون في مقابلة فائه ولامه حرفان من هذه الحروف** المذكورة، **نحو: وقى** فأعِلَّ إعلال طوى.

[السادس: المضاعف]

والسادس من الأقسام السبعة: **إما مضاعف** يسمى به لتضاعف الحرفين فيه، وسمي أيضاً: أصمّ، فيمن لا يسمع الصوت [الخفي][1]؛ لتحقق الشدة فيه بواسطة الإدغام، فيحتاج إلى الجهر والتكرير كاحتياج من لا يسمع الصوت الخفي إليهما، يقال: حجر أصم، أي: صلب.

وإنما قدمه على المهموز؛ لأنه أقرب إلى الصحيح في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فإنه في مواضع كثيرة، وكذا[2] جعله من حروف العلة، **وهو الذي يكون عينه ولامه [من جنس واحد]**[3]، **نحو: مَدَّ** يَمُدُّ في الماضي والمضارع، ومن المزيد فيه أعدَّ يُعِدُّ من باب الإفعال، [وانقَضَّ ينْقَضُّ][4] من باب الانفعال، واعْتَدَّ يَعْتَدُّ من باب الافتعال، وهنا أفعال يجب فيها / ٢٧ ب/

(١) من (أ) و(س).
(٢) في (أ) و(س): « ولذا ».
(٣) من (أ) و(س).
(٤) في الأصل: « وانْقَدَّ يَنْقَدُّ » والصحيح ما أثبته، وانْقَضَّ الطَّائرُ: إذا هوَى من طَيَرَانِهِ ليَسْقُطَ عَلَى شيءٍ. انظر: اللسان والتاج: (قضض).

الإدغـام مثل المضاعف، وإن لم يكن مضاعفاً على ما عرفه المصنف رحمه الله، ذكرها بعض المصنفين اسـتطراداً، نحو: اسـوادَّ يَسْـوادُّ مـن باب الافعيلال، واطمـأنَّ يطمئنُّ، أي: سـكن، اطمئنانا مصـدره الأول وطُمَأنينة بضم الطاء في مصـدره الثـاني، ومن[1] باب الافعـلاّل مثل: الاقشـعرار، وإنما قدمه على المهموز؛ لأنه أقرب منه إلى الصحيح بسـبب التغيير فيه إذا خفف أحد حرفي التضعيـف في مواضع مخصوصة، بخـلاف تليين الهمزة فإنه في مواضع كثيرة وكذا جعله [البعض][2] من حروف العلة، وتعريف المصنف [المضاعف][3] ليـس بجامـع لأنه لا يدخـل فيه مثل وسـوس، وقالت طائفة: بـل التعريف الجامـع هكذا: وهو الـذي اجتمع فيه حرفان متماثلان أو متقاربان في المخرج كما لا يخفى.

أصلـه مَدَدَ كنصر **حذفـت حركة الدال الأولى** لأجل الإدغام **ثم أدغمت** الدال الأولى **في الدال الثانية**.

[تعريف الإدغام]

والإدغـام في اللغـة: الإدخـال، وفي اصطـلاح الصرفيـين: **إدخـال أحد** الحرفين **المتجانسـين** أو المتقاربين **في** المخرج في الحرف **الآخر** بحيث أن يكون

(١) في (أ) و(س): « من » بدون الواو.
(٢) من (أ) و(س).
(٣) من (أ) و(س).

زمانـه أطول من زمان الحرف الواحد واقصر[١] من زمان الحرفين، ويسـمى الأول مدغـماً، والثـاني مدغـماً فيه، وهما حرفان في التلفـظ، وحرف واحد في الكتابة إذا كان في كلمة واحدة.

والإدْغـام [بالتخفيـف][٢] مصدر أدغـم، إفعال من عبـارات الكوفيين والادِّغام بالتشـديد مصـدر ادَّغَمَ، أصله: ادتغم أبدلـت التاء دالاً وادغمت الـدال في الدال، والادّغام افتعال مـن عبارات البصريين، هكذا حققه بعض المحققـين وفيـه رد على الجيـلي فإنه جعـل المخفف عبارة البصريين والمشـدد من[٣] عبارة الكوفيين.

قال المراديّ: فالادّغام بالتشديد افتعال، وهي عبارة سيبويه.

وقـال ابـن يعيـش: الادّغام بالتشـديد من ألفـاظ البصريـين، والإدغام بالتخفيـف من ألفـاظ الكوفيـين، وما قيل: [مـن][٤] أن الإدغـام إفعال من عبـارة الكوفيـين، والادِّغـام افتعال من عبـارة البصريين ضعيـف؛ لأن كِلا الفريقـين قـال: يكون (إدْغام) بغير تشـديد الـدال من باب الإفعـال، انتهى ما قاله بعض العلماء.

---

(١) في الأصل: « وأقتصر ».
(٢) من (أ) و(س).
(٣) « من » ليس في (أ) و(س).
(٤) من (أ).

أقول: يمكن الجواب بأن البصريين اصطلحوا بينهم الادِّغام بالتشديد، واصطلح الكوفيون بينهم الإدغام بالتخفيف ثم [استُعْمِلَ][1] من الجانبين لأجل خفته، كذا قال بعض الفضلاء، ولا مناقشة في الاصطلاح، انتهى.

وقد يظن[2] أن الادِّغام بالتشديد [افتعال][3] غير مُتَعَدٍّ، وهو أي: الظن سهوٌ لما قاله الجوهري في الصحاح: يقال أدغمت الحرف وادَّغمت الحرف على افتعلته.

ويمكن أن يقال: إن هذا الظن ليس بسهوٍ؛ لأنه يقع متعدياً كما يقع غير متعدٍ، ولا شك أن باب الافتعال يجيء للمطاوعة مطلقا، / ٢٨ أ / فإذا قلت: أدغمتُ يصح أن يقال: فادّغم بتشديد الدال، أي: أدرجت أحد الحرفين في الآخر، فصار أحدهما مندرجا في الآخر، فيكون مطاوعاً لباب الإفعال، والمطاوع لا يكون إلا لازماً وهو مردود.

أما أولاً فإنه قياس في معرض النص فلا يلتفت إليه، وأما قوله ثانياً فالمطاوع لا يكون إلا لازماً فليس بشيء، فإن ابن مالك نص على أن المطاوع المتعدي إلى اثنين يكون متعدياً، وأما ثالثاً فإنه لم يقل أحد من الصرفيين أن افتعل مطاوع لأفعلَ.

---

(١) أي: الإدْغام، وفي الأصل: « استعملوا ».
(٢) في (أ) و(س): « يطلق ».
(٣) من (أ) و(س).

وقال بعض المصنفين: الإدغام في الاصطلاح أن يُسْكَنَ الحرف الأول من المتجانسين أو المتماثلين ويدرج في الحرف الثاني، نحو: مدّ، أصله قبل الإدغام: مَدَدَ، أسكنت الدال الأولى ليتصل بالثاني، ويسمى الحرف الأول من المتجانسين إذا أدغمته: مدغماً بفتح الغين في الحرف الثاني، ويسمى الحرف الثاني: مدغماً فيه، لإدغام الحرف الأول فيه.

والغرض من الإدغام التخفيف فإن التلفظ بالمثلين في غاية الثقل حيث يعرف ذلك من جهة الذوق.

وعلل كثير من العلماء ثِقَلَ اجتماع المثلين بما فيه من العود إلى الحرف بعد النطق به فيصير كوضع القدم ورفعها في موضع واحد، ونزَّلوه منزلة مشي المقيد سعة الخَطْوة، كل ذلك مستثقل عندهم، ولما كان هذا التعريف غير مَرْضِيٍّ لسعد التفتازاني أحال على الذوقِ السليم تبعاً (لابن الأثير).

والمضاعف يجيء من ثلاثة أبواب: من باب نصر، نحو: سرَّ يَسُرُّ، ومن باب ضرب، نحو: قَرَّ يقِرُّ[1] ومن باب علم، نحو: عَضَّ يَعَضُّ، ولا يجيء من باب حسن إلا حَبَّ يَحُبُّ، فهو حبيب، ولبَّ يلبُّ فهو لبيب.

[أنواع الإدغام]

وهو، أي: الإدغام **على ثلاثة أنواع**.

(١) في (أ) و(س): « فرَّ يَفِرُّ ».

[النوع الأول: واجب]

النوع الأول منها، أي: من الأنواع الثلاثة: **واجب**، قدمه على الجائز لقوته، وعلى الممتنع لكونه وجودياً **وهو** أي الإدغام الواجب **أن يكون الحرفان المتجانسان متحركين أو يكون الحرف الأول ساكناً والحرف الثاني متحركاً نحو: مدَّ يمدُّ**، الأول مثال للأول، والثاني مثال للثاني.

[النوع الثاني: جائز]

والنوع الثاني منها، أي: من الأنواع الثلاثة: **جائز**، أي: إدغامٌ [جائز][1] قدمه على الممتنع لكونه وجوديا كما مر **وهو** أي الإدغام الجائز **أن يكون الحرف الأول من المتجانسين متحركاً والحرف الثاني ساكناً بسكون عارض** وهو كالمعدوم، **نحو: لم يَمُدَّ**، فيجوز تحريكه بالحركات ثلاث **[أصله: لم يَمْدُدْ فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى إلى الميْمِ ثُمَّ حُرِّكَتْ][2] الدال الثانية، إما بالفتح** لخفته، بكسر الهمزة في إما، **أو بالضم** للاتباع بحركة العين، **أو بالكسر لكون سكونها عارضاً**؛ لأنه الأصل في تحريك الساكن، ونقل حركة الدال الأولى إلى الميم ليمكن الإدغام ولئلا يلتقي الساكنان، فاجتمع الساكنان يعنى الدالين وهو ممتنع، ثم حركت الدال الثانية إما بالفتحة وإما بالكسرة وإما بالضمة.

---

(١) من (أ) و(س).

(٢) ما بين القوسين من بعض نسخ المتن أضيف ليستقيم المعنى.

وإنما / ٢٨ ب/ ألحق المضاعف بالمعتلات؛ لأن حرف التضعيف يَلْحَقُهُ الإبدال كما أن حرف العلة يلحقه الإبدال، والإبدال أن يجعل حرفاً موضع حرف آخر، وإنما قلنا: موضع حرف، ولم نقل: أن تجعل حرفاً عوضاً عن حرف؛ احترازاً عن جعل حرف عوضاً عن حرف في غير موضعه، نحو: همزة ابن واسم، ومن هنا عُلم الفرق بين الإبدال والتعويض، بأن الإبدال لا يكون إلا في موضع المبدل منه، والتعويض يكون في غير موضع المعوض عنه، كتاء عدة وهمزة اسم[1].

[النوع الثالث: ممتنع]

والنوع الثالث منها: أي من الأنواع الثلاثة إدغام **ممتنع: وهو**، أي: الإدغام الممتنع **أن يكون** الحرف **الأول من** الحرفين **المتجانسين** المتماثلين أو المتقاربين في المخرج **متحركاً والحرف الثاني** منهما **ساكناً بسكون أصلي** أي لازم **نحو: مَدَدْت**[2]، فإن سكون الدال الثانية فيه لازم، والإدغام ممتنع في

(١) معنى البدل: إقامةُ حرفٍ مَقامَ حرفٍ آخر، والغرضُ منه: التخفيفُ، وموضعُ البَدَل موضعُ المبدَلِ منه، بِخِلافِ العِوض فإنَّه في غيرِ مَوضعِ المعوَّض منه، كتعويضهم تاء التأنيث في عِدّةٍ وزِنَةٍ من فاء الكلمة التي هي واوٌ، وكالهمزة في اسمٍ فإنَّها عُوِّضت من لامِ الكلمةِ التي هي واوٌ، فالبدلُ في اللغةِ من جِنْسِ المُبْدَلِ منه يُقام مقامَه، والعوضُ جزاءُ الشَّيء، وقد يكونُ من غَيْرِ جِنْسه، ألا تَرى أنَّ الثَّوابَ والعِقَابَ على الفِعل تُسمَّى عِوَضاً، ويُقال عَوَّضَه اللهُ من وَلَدِه مالا أوْ عِلْماً. انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، أبي البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر - دمشق ط١ ١٩٩٥: ٢/ ٢٨٤.

(٢) في (أ) و(س): « مَدَدْنَ إلى مَدَدْنا ».

كل فعل اتصل به الضمير البارز المتحرك كتاء الخطاب وتاء المتكلم ونونه في الماضي ونون جماعة النساء مطلقاً، ماضياً كان أو غيره، لا مضارعاً أو أمراً أو نهياً، نحو: مددتُ، مددنا، مددتَ، مددتما، مددتم، مددتِ، مددتما، مددتن.

[السابع: المهموز]

والسابع من الأقسام السبعة المذكورة: **إما مهموز** وإنما سمي به لأنه **هو الذي يكون أحد حروفه الأصلية همزة، نحو: أخذ وسأل وقرأ** وهو ثلاثة أقسام:

فإن كانت الهمزة في مقابلة فائه أي فاء المهموز **يسمى** هذا النوع من المهموز **مهموز الفاء**، كأخذ؛ لكون فائه همزة، وهو يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، نحو: أخذ يأخذ، ومن باب ضرب، نحو: أَدَبَ يَأْدِبُ إذا دعاهم إلى الطعام، ومنه المأدبة، أي: الضيافة، ومن باب فتح، نحو: أَهَبَ يَأْهَبُ بمعنى استعد، ومن باب علم، نحو: أرِجَ يأرَجُ، أي: فاح طيبه، ومن باب حسن، نحو: أَدُبَ يَأْدُبُ، وهو أدب النفس، لا بمعنى الضيافة، ولا يجيء من باب حسب بالاستقراء.

وأما **المهموز المضاعف** فيأتي من ثلاثة أبواب من باب نَصَرَ، نحو: أدَّ يَؤُدُّ، ومن باب ضَرَبَ، نحو: أنَّ يئِنُّ، ومن باب حسن، نحو: أَنَّ يَؤُنُّ[1].

(١) في (أ): « أزَّ يَؤُزُّ ».

والمهموز الفاء الناقص يأتي من أربعة أبواب: من باب نصر، نحو: أَسَا يَأْسُو، ومن باب ضرب، نحو: أتى يأتي، ومن باب فتح فقط، نحو: نأى ينأى.

وأما **المعتل الفاء المضاعف**[1] فيأتي من باب عَلِمَ فقط، نحو: وَدَّ يَوَدُّ، قاله في (المطلوب).

وإن كانت الهمزة **في مقابلة عينه** أي عين المهموز منه **يسمى مهموزَ العين**، كسأل؛ لكون عينه همزة وهو يجيء من أربعة أبواب: من باب ضرب، نحو: زأر يزئر، ومن باب فتح، نحو: رأى يرأى[2]، ومن باب علم، نحو: يئس ييأس، ومن باب حسن، نحو: لَؤُمَ يَلْؤُمُ، ولا يجيء من غيرها، وهو باب نصر وحسب بالاستقراء.

والثالث: إن كانت الهمزة **في مقابلة لامه** أي لام المهموز **يسمى** هذا النوع من المهموز **مهموز اللام**، كقرأ؛ لكون لامه همزة وهو يجيء من أربعة أبواب أيضاً، من باب ضرب، نحو: هَنَأَ يَهْنِئُ، ومن باب فتح نحو: سَبَأَ يَسْبَأُ، ومن باب علم، نحو: صَدِئَ يَصْدَأُ من صدئ الحديد، كذا في (الصحاح)، ومن باب حسن نحو: جَرُأَ يَجْرُؤُ، وهو الجراءة والشجاعة، ولا يجيء من غيرها بالاستقراء.

---

(١) في (أ) و(س): « والمضاعف ».

(٢) هكذا وردت في كل النسخ، والمشهور: « رَأَى يَرَى ».

وهذه الأقسام المذكورة **يقال لها الأقسام السبعة** لكون مجموع آحادها سبعةً **يجمعها**، أي: هذه الأقسام السبعة **هذا البيت** الذي أورده على سبيل النظم لتسهيل حفظه وضبطه على طلبة العلم وهو قول الشاعر[١]:

صحيحَسْتُ مثالَسْتُ مضاعَفْ لفيفُ ناقصُ مهموزُ أجوفْ[٢]

[**صحيحست**، أي: نصر ينصر، **ومثالست**، أي: وعد يعد، **ومضاعف**، أي: مد يمد، **لفيف** أي: طوى ووقى، **وناقص**، أي: غزا ورمى، **ومهموز**، أي: أخذ وسأل وقرأ، **وأجوف** أي: قال وباع.

والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، وتم الكتاب بعون الله الملك الوهاب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين الطيبين الطاهرين][٣].

❁ ❁ ❁

(١) باللغة الفارسية.

(٢) هنا نهاية النسخة الأصل، وكتب الناسخ هنا: « تمت بالخير على يد عمر الحقير في سنة ١١٥١هـ ».

(٣) من (أ)، وكتب في نهاية نسخته: « حرر في العشر الأخير من محرم الحرام لسنة ١١٥٢هـ »، أما كاتب النسخة (س) فكتب في حاشية الصفحة الأخيرة: « تم الكتاب بعون الملك الوهاب على يد العبد الضعيف عثمان المولود في الآقح شاري في وقت العصر قبل الأذان في يوم الخامس من شهر رجب شريف في سنة تسع وثلاثين ومائة وألف، غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه ».

المصادر والمراجع

- الأدنه وي، أحمد بن محمد، طبقات المفسرين، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة ط١، ١٩٩٧م.

- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٥م.

- الأستراباذي، أبو الفضائل ركن الدين الحسن (ت ٧١٥هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ٢٠٠٤م.

- الأسمر، راجي، المعجم المفصل في علم الصرف، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٣م.

- الألوسي، محمود شكري، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي - بيروت (بدون تاريخ).

- الأنباري، محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- بيروت ١٩٨٧م.

- الأندلسي، أبو حيان النحوي، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى النّماس، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة ١٩٨٤م.

- بروكلمان، كارل، تأريخ الأدب العربي، ترجمة د. عبد الحليم النجار، دار المعارف - القاهرة ط٤، ١٩٧٧م.

- ابـن بطوطـة، أبـو عبـد الله محمد بن عبـد الله بن محمـد اللـواتي، رحلة ابن بطوطة، دار صادر - بيروت ١٩٩٢م.

- البغدادي، إسماعيل باشا، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت (بدون تاريخ).

- البغدادي، إسـماعيل باشـا، هدية العارفين أسـماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٥٥م.

- البغدادي، عبد القادر، شرح شـواهد شرح الشافية، (المطبوع في ذيل شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي). تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٥م.

- البكائي، محمد حسن، ترتيب إصلاح المنطق لابن السكيت، مجمع البحوث الإسلامية إيران - مشهد، ط١، ١٤١٢هـ.

- البكـري، أبو عبيد، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تحقيق د. إحسـان عباس ود. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة - بيروت ط٣، ١٩٨٣م.

- التبريـزي، الخطيـب، تهذيب إصـلاح المنطق، تحقيق د. فخـر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت ١٩٩٩م.

- التفتازاني، مسـعود بن عمر سـعد الدين، شرح مختـصر تصريف العزي في فـن الـصرف، تحقيق د. عبـد العال سـالم مكرم، المكتبـة الأزهرية للـتراث، ط٨، ١٩٩٧م.

- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد النيسـابوري، الإعجاز والإيجاز، المطبعة العمومية - القاهرة ١٨٩٧م.

- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد النيسابوري، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق سليمان سليم البواب، دار الحكمة - دمشق ١٩٨٤م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، التصريف الملوكي، تحقيق د. ديزيرة سقال، دار الفكر العربي - بيروت ١٩٩٨م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٥٤م.

- الجوهري، اسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - بغداد ١٩٨٢م.

- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الشافية، تحقيق أحمد حسن العثمان، المكتبة المكية - مكة المكرمة ١٩٩٥م.

- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي (ت١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت (بدون تاريخ).

- الحبْشي، عبد الله، جامع الشروح والحواشي، المجمع الثقافي- أبوظبي، ط٢، ٢٠٠٦م.

- الحنبلي، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير - ط١ دمشق ١٩٩٣م.

- ابن الحنبلي، رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي، (ت٩٧١هـ) در الحبب في تاريخ أعيان حلب، تحقيق محمود أحمد الفاخوري، يحيى زكريا عبارة، وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٤م.

- الخفاجي، الشهاب، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الحرم الحسيني - القاهرة ١٩٥٢م.

- الدتفزي، عبد الله، البناء في علم التصريف، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، ط١، دار الإعلام - عمان ٢٠٠٢م.

- ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٩٩٨م.

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، الاشتقاق، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت ١٩٩١م.

- الدقر، عبد الغني، معجم النحو، ط٣. مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٦م.

- ابن الدهان، شرح أبنية سيبويه، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض ١٩٨٧م.

- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

- الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، دار ابن كثير - بيروت، ط٣، ١٩٩٨م.

- الرومي، علي بن بالي بن محمد، العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، المطبوع في ذيل الشقائق النعمانية، دار الكتاب العربي- بيروت ١٩٧٥م.

- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، ت٣٧٩هـ، أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه، شرح وتعليق د. محمد خليفة الدناع، دار النهضة العربية - بيروت ١٩٩٦م.

- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، ت٣٧٩هـ، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الخانجي - القاهرة ١٩٥٤م.

- الزبيدي، محمد مرتضى، ت١٢٠٥هـ، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، لجنة التراث العربي، الكويت ١٩٦٥م.

- الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين ط١١، بيروت ١٩٩٥م.

- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت ط١، ١٩٩٨م.

- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، حققه علي بن ملحم - مكتبة الهلال - بيروت ١٩٩٣م.

- الزنجاني، عز الدين أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم، تصريف العزي، بعناية أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج - جدة ط١، ٢٠٠٨م.

- السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، دار البشائر - دمشق ٢٠٠١م.

- السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، فعلت وأفعلت، تحقيق د. خليل العطية، دار صادر - بيروت ١٩٩٦م.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، ت٣١٦هـ، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت ط٣، ١٩٩٦م.

- السرقسطي، أبو عثمان المعافري، الأفعال، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٧٥م.

- سركيس، يوسف إليان، معجم المطبوعات العربية والمعربة، مكتبة يوسف إليان سركيس - القاهرة ١٩٢٨م.

- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد (ت٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت ط٢، ١٩٨٧م.

- ابن السكيت، الإبدال، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٧٨م.

- السنباطي والمرصفي، رسالتان في علم الصرف، تحقيق د. أحمد ماهر البقري، المكتب الجامعي الحديث - الإسكندرية ١٩٨٨م.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ودار الرفاعي - الرياض ط٢، ١٩٨٢م.

- ابن سيدة، علي بن إسماعيل ت٤٥٨هـ، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت ط١، ٢٠٠٠م.

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت٣٦٨هـ، أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي - القاهرة ١٩٥٥م.

- السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد الإله نبهان وآخرين، مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٨٧م.

- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٨م.

- الصغاني، التكملة والذيل والصلة، تحقيق عبد العليم الطحاوي، دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٧٠م.

- الصفدي، صلاح الدين، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٧م.

- الصقلي، ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف - القاهرة ط٣، ١٩٨١م.

- الطهراني، آغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، مؤسسة إسماعيليان- قم، إيران ط٣، ١٩٨٧م.

- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر الدمشقي الحنفي، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، دار المعرفة ط٢ بيروت مصورة من الطبعة الحجرية، المطبعة الميرية - بولاق ١٣٠٠هـ.

- العجاج، عبد الله بن رؤبة بن لبيد التميمي، ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. عبد الحفيظ السلطي، مكتبة أطلس - دمشق ١٩٧٢م.

- العسكري، أبو أحمد، شرح ما يقع فيه التصحيف، تحقيق د. عبد العزيز أحمد، مكتبة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٦٣م.

- ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

- ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن القرشي، ت٧٦٩هـ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٣م.

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن القرشي، ت٧٦٩هـ، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٩٨٢م.

- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر - دمشق ط١، ١٩٩٥م.

- الغزي، نجم الدين محمد، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٧م.

- ابن الغزي، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن (ت١١٦٧هـ)، ديوان الإسلام، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٠م.

- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، متخير الألفاظ، تحقيق هلال ناجي، بغداد ١٩٧٠م.

- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، اتحاد الكتاب العرب - القاهرة ٢٠٠٢م.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، مكتبة ودار الهلال (بدون تاريخ).

- الفيروزابادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، القاموس المحيط، دار الجيل - بيروت ١٩٧٨م.

- الفيومي، أحمد بن محمد المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية - بيروت.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٢م.

- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت ٢٠٠٦م.

- ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، كتاب الأفعال، عالم الكتب - بيروت ١٩٨٣م.

- القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت٦٤٦هـ، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٧٣م.

- كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، مؤسسة الرسالة - بيروت ط١، ١٩٩٣م.

- اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي، ت٣٥١هـ، الإبدال، تحقيق عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي - دمشق ١٩٦٠م.

- اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي، ت٣٥١هـ، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر - القاهرة ١٩٥٥م.

- اللقاني، ناصر الدين أبي عبد الله محمد بن حسن المالكي (ت٩٥٨هـ)، حاشية اللقاني على السعد التفتازاني على العزي، مخطوط، نسخة مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، رقم: (٤٠١١)، الناسخ: عبد الكريم بن ناصر الدين البرموني، تاريخ النسخ: ٩٦١هـ.

- المؤدب، أبو القاسم بن محمد بن سعيد، ت٣٣٨هـ، دقائق التصريف، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر - دمشق ط١، ٢٠٠٤م.

- ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق محمد المهدي عبد الحي، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة ٢٠٠٢م.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ت٢٨٥هـ، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف- القاهرة ١٩٩٤م.

- المحبي، محمد أمين بن فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، مكتبة خياط - بيروت ١٩٧٠م.

- ابن مسعود، أحمد بن علي، مراح الأرواح، ضمن مجموعة الصرف.

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون- دار المعارف، القاهرة (بدون تاريخ).

- الميداني، أحمد بن محمد، نزهة الطرف في علم الصرف، شرح ودراسة: د.يسرية محمد إبراهيم حسن، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة ط١، ١٩٩٣م.

- النحوي، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، ت٣٧٧هـ، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق د. عوض القوزي، جامعة الملك سعود بالرياض ١٩٩٠م - ١٩٩٦م.

- النحوي، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، ت٣٧٧هـ، كتاب التكملة، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب - بيروت ١٩٩٩م.

- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، روضة الطالبين، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض ٢٠٠٣م.

- الهروي، أبو سهل، التلويح في شرح الفصيح، نشره وعلق عليه محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد - القاهرة ١٩٤٩م.

- ابن هشام، أبو محمد الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل- بيروت ط٥، ١٩٧٩م.

- ابن هشام، أبو محمد الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة - الكويت ط١، ٢٠٠٠م.

- ابن هشام، أبو محمد الأنصاري، نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء - القاهرة ١٩٩٠.

- يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩١.

- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية - حلب ١٩٧٣.

❁ ❁ ❁

مؤلفات العلامة اللاري

م	اســـــم الكتـــــاب	الصفحة
١	إثبات المعاد الجسماني	٦٠
٢	أنموذج العلوم	٦٠
٣	بحث تمام المشترك	٦١
٤	بحث في الحركة	٦١
٥	بحث القدرة والإرادة	٦١
٦	تحقيق المعاد والمبدأ	٦١
٧	التذكرة من علم الهيئة	٦١
٨	تعليقة على أنوار التنزيل وأسرار التأويل	٦٢
٩	تعليقة على مواضع من شرح الشريف الجرجاني على المواقف	٦٢
١٠	تفسير سورة القدر	٦٢
١١	جواب سؤال في الفلك	٦٢
١٢	حـاشية على شرح جلال الدين الصديقي الدواني على تهذيب المنطق والكلام للتفتازاني	٦٣
١٣	حـاشية على المطول شرح سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح في المعاني والبيان	٦٣
١٤	حاشية على شرح سعد الدين التفتازاني في التوحيد	٦٣
١٥	حـاشيـة على شرح القـاضي مـير الميبدي الحسيني على مـتـن هداية الحكمة للأبهري	٦٣

١٦ حاشية على مطالع الأنظار شرح شمس الدين الأصفهاني على طوالع الأنوار للبيضاوي ٦٤
١٧ الحياة شرح شروط الصلاة ٦٤
١٨ رسالة في تحقيق الصبح والشفق ٦٤
١٩ رسالة في التوحيد ٦٤
٢٠ رسالة الثلاثة ٦٤
٢١ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ٦٥
٢٢ شرح الأربعين النووية ٦٥
٢٣ شرح الإرشاد في فروع الشافعية ٦٦
٢٤ شرح الشمائل للترمذي باللغة الفارسية ٦٦
٢٥ شرح الشمائل للترمذي: باللغة العربية ٦٦
٢٦ شرح على (تهذيب المنطق والكلام) للتفتازاني ٦٧
٢٧ شرح على شرح الكافية للجامي ٦٧
٢٨ شرح الفرائض السراجية ٦٧
٢٩ فرائض اللاري ٦٧
٣٠ الفصول السبعة ٦٨
٣١ كتاب في الفلك ٦٨
٣٢ المباحث الستة ٦٨
٣٣ مرآة الأدوار ومرقاة الأخبار: باللغة الفارسية ٦٨
٣٤ مرشدُ الغَنَاءِ شرحُ أمثلة البناء ٦٩
٣٥ المصرّح شرح الأمثلة المسرّح أو المراح ٦٩

فهرس الموضوعات

الافتتاحية ٥

أصل هذا الكتاب ٧

الإهداء ٨

شكر وتقدير ٩

الملخص ١١

المقدمة ١٣

متن أمثلة البناء ١٩

القسم الأول: الدراسة ٣٥

الفصل الأول: المؤلف وحياته العلمية ٣٥

المبحث الأول ٣٧

اسمه وكنيته ونسبه ٣٧

ولادته ٣٩

نشأته وحياته ٤٠

رحلته ٤١

شيوخه ٤٦

تلاميذه ٤٨

المبحث الثاني ٥٣

مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه ٥٣

مذهبه ٥٥

شعره ٥٧

آثاره ومؤلفاته ٦٠

وفاته ٧٠

الفصل الثاني: دراسة الكتاب ٧٣
توثيق عنوان الكتاب ٧٥
توثيق نسبة الكتاب للمؤلف ٧٥
قيمة الكتاب العلمية واعتماد العلماء له ٧٦
مصادر المؤلف في الكتاب ٧٨
منهج المؤلف ٨٣
آراؤه وترجيحاته في الكتاب ٨٤
منهج التحقيق ٨٥
وصف النسخ ٨٧
صور بعض صفحات المخطوطة ٩١
القسم الثاني: النص المحقق ٩٧
مقدمة الشارح ٩٩
أبنية الأسماء ١٠١
أبنية الاسم الثلاثي ١٠١
أبنية الاسم الرباعي ١٠٣
أبنية الاسم الخماسي ١٠٣
أبنية الأفعال ١٠٣
الفرق بين العلم والمعرفة والفهم ١٠٤
الخطاب خاص وعام ١٠٧
مَواضعُ «أَنَّ» المفتوحة الهمزة ١٠٨
مَواضعُ «إِنَّ» المكسورة الهمزة ١٠٨
تعريف كلمة أبواب ١١٠
تعريف كلمة تصريف ١١١

المصادر: أنواعها ومعانيها ١١٤
التصريف في الاصطلاح ١١٥
«مِن» البيانية ١١٧
أوجه «ال» التعريف ١٢٠
الفعل الثلاثي المجرد ١٢٢
الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ ١٢٢
اختصاص «فعل» للوزن ١٢٢
مصادر الباب الأول ١٢٣
تعريف المتعدي واللازم ١٢٨
الباب الثاني: فَعَلَ يفعِلُ ١٣٠
مصادر الباب الثاني ١٣٠
الباب الثالث: فَعَل يَفْعَلُ ١٣٣
الفرق بين الشرط والسبب ١٣٤
حروف الحلق ١٣٤
مصادر الباب الثالث ١٤١
الباب الرابع: فَعِلَ يَفْعَلُ ١٤٢
مصادر الباب الرابع ١٤٥
الباب الخامس: فَعُلَ يَفْعُلُ ١٤٧
مصادر الباب الخامس ١٤٩
الباب السادس: فَعِلَ يَفْعِلُ ١٥٠
طرفة زيد وعمرو ١٥٢
مصادر الباب السادس ١٥٤
الفعل الثلاثي المزيد ١٥٥

النوع الأول: المزيد على الثلاثي بحرف واحد ١٥٧
الباب الأول: أَفْعَلَ يُفْعِلُ ١٥٨
مصدر الباب الأول ١٥٩
معاني همزة أفعل ١٦٢
أنواع المتعدي ١٦٨
أنواع همزة القطع ١٦٩
الباب الثاني: فَعَّلَ يُفَعِّلُ ١٧٠
مصادر الباب الثاني ١٧٣
معاني تشديد فَعَّلَ ١٧٦
الباب الثالث: فَاعَلَ يُفَاعِلُ ١٧٨
مصادر الباب الثالث ١٨٠
النوع الثاني: المزيد على الثلاثي بحرفين ١٨٨
الباب الأول: انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ ١٨٨
الباب الثاني: افتَعَلَ يَفْتَعِلُ ١٩١
الباب الثالث: افْعَلَّ يَفْعَلُّ ١٩٤
الباب الرابع: تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ ١٩٦
الباب الخامس: تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ ٢٠٥
النوع الثالث: المزيد على الثلاثي بثلاثة أحرف ٢٠٧
الباب الأول: اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ ٢٠٨
معاني «سين» استفعل ٢١٠
الباب الثاني: افعَوْعَلَ يفعَوْعِلَ ٢١٢
الباب الثالث: افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ ٢١٣
الباب الرابع: افعالَّ يفعالُّ ٢١٥

الفعل الرباعي المجرد ٢١٦
بابٌ واحدٌ: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ ٢١٦
الفعل الملحق بدحرج، أي: الملحق بالرباعي المجرد ٢٢٠
الباب الأول: فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ ٢٢١
الباب الثاني: فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ ٢٢١
الباب الثالث: فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ ٢٢٢
الباب الرابع: فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ ٢٢٣
الباب الخامس: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ ٢٢٤
الباب السادس: فَعْلَى يُفَعْلِي ٢٢٦
الفعل الرباعي المزيد ٢٢٩
النوع الأول: المزيد على الرباعي بحرف واحد ٢٢٩
بابٌ واحدٌ: تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ ٢٢٩
النوع الثاني: المزيد على الرباعي بحرفين ٢٣٠
الباب الأول: افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ ٢٣١
الباب الثاني: افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ ٢٣٢
ملحقات تدحرج ٢٣٣
الباب الأول: تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ ٢٣٣
الباب الثاني: تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ ٢٣٤
الباب الثالث: تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ ٢٣٥
الباب الرابع: تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ ٢٣٦
الباب الخامس: تَفَعْلَى يتفَعْلَى ٢٣٦
حقيقة معنى الإلحاق ٢٣٧
ملحقات احرنجم ٢٣٨

الباب الأول: افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلَلُ ٢٣٨
الباب الثاني: افْعَنْلَى يَفْعَنْلِي ٢٤٠
أقسام الفعل الثمانية ٢٤١
أقسام الفعل السبعة باعتبار الصحة والعلة ٢٤٣
الأول: صحيح ٢٤٣
حروف العلة ٢٤٣
الثاني: مثال ٢٤٤
الثالث: أجوف ٢٤٥
الرابع: ناقص ٢٤٦
الخامس: لفيف ٢٤٧
القسم الأول: اللفيف المقرون ٢٤٨
القسم الثاني: اللفيف المفروق ٢٥٠
السادس: المضاعف ٢٥٩
تعريف الإدغام ٢٦٠
أنواع الإدغام ٢٦٣
النوع الأول: واجب ٢٦٤
النوع الثاني: جائز ٢٦٤
النوع الثالث: ممتنع ٢٦٥
السابع: المهموز ٢٦٦
المصادر والمراجع ٢٦٩
مؤلفات العلامة اللاري ٢٨٣
الفهرس ٢٨٥

❁ ❁ ❁